شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (110) 15/12/2011



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ



أحكام جائرة:
سقوط القضاء السعودي

زمن الرصاص السعودي!

(شتاء دموي) في السعودية

هذا العدد

الدولة المفلسة

دولة تملك ثروة مالية هائلة، وقوة عسكرية ومزاعم دينية تستمد مشروعيتها من صدورها في ديار الحرمين الشريفين..ولكنها في آخر النهار تخرج مفلسة، كيف ذلك؟ الجواب ببساطة: لأن الناس تطلب شيئاً لا يملكه الحاكم، أو لا يقدر عليه، أو لا يريده، وهذا يجعل حكمه مكشوفاً على شعار (إرحل).

في النتائج، تفيد دراسة مستقلة نشرها مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك في ٩ كانون الأول (ديسمبر) الجاري بأن أزمة اليورو وخطر عدم الاستقرار واهتزاز نظام الحكم في السعودية من بين المخاطر الرئيسية التي تتهدد الولايات المتحدة عام ٢٠١٢.

وفي المقدّمات كلام طويل جداً..

فقد بقيت العائلة المالكة تلوك دعاوى واهنة: الحق التاريخي لآل سعود والدعوة السلفية، فصادرت حق الشعب في المشاركة السياسية في الأول، وصادرت حرية الاعتقاد والتعدّدية المذهبية في الثاني. والنتيجة تحوّلت المملكة السعودية إلى دولة أقلوية، يستفرد فيها آل سعود بالحكم، ويحتكر فيها الوهابيون الدين، فيما تحوّلت الغالبية الساحقة من السكّان في مكان آخر، خارج مجال الدولة، أي ما يطلق عليها في الأدبيات السياسية بالأغلبية المهمّشة، نتيجة الإقصاء السياسي، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، والتوصيم العقدي..

وكلما ظهرت حركة مطلبية تطالب بالإصلاح والمساواة والعدالة ودولة القانون استنفرت الأقلية الحاكمة قواها الدينية والاعلامية والسياسية والمالية والأمنية للدفاع عن مصالحها الفئوية، مستخدمة قائمة اتّهامات جاهزة: العمالة للخارج، الخيانة، الأجندة الخفيّة، تهديد الوحدة الوطنية، الإملاءات المشبوهة، الإرتباط بدولة معادية..

ولابد من الإذعان لحقيقة أن تلك الإتهامات تركت في أوقات سابقة مفعولاً سلبياً وحاسماً، لأسباب عديدة منها: سطوة الأجهزة الأمنية، وانخفاض مستوى الوعي السياسي لدى الأغلبية السكانية، وغياب قنوات اتصال جماهيري موازية تسمح ببّث أنباء المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع، وطغيان المال النفطي ..

لقد تغيّر الحال كثيراً اليوم، ولا عودة للوراء، ولحظنا كيف انهار البناء الهش للدول البوليسية بدءاً من دولة البعث في العراق في نيسان (إبريل) ٢٠٠٣، وجاء الربيع العربي قبل عام من الآن ليكشف عن خواء أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا والبحرين وسورية واليمن..وليس مملكة آل سعود منها ببعيد.

وعلى خطى الدول الفاشلة، يصرّ آل سعود بأن دولتهم تختلف عن كل الدول الأخرى (هكذا قال مبارك عن تونس، وقال القذافي عن مصر، وقال علي صالح عن ليبيا، وقال نايف عن بقية العالم)، حتى نسوا بأنهم لم يعد مقبولاً بقاؤهم على النحو السابق، فثمة تاريخ جديد يكتب، وإن الهروب للإمام (باجتياح البحرين، والتدخّل عسكرياً ومالياً في ليبيا واليمن وسورية) لن ينتج حلاً حاسماً لمشكلة عميقة..

كان آل سعود بحاجة الى اختبارات متسلسلة كيما يفيقوا من غفلتهم بأن العالم تغيّر من حولهم، وامتدّت رغبة وإرادة التغيير الى أسوار قصورهم..لاشك أن الاستنفار الأمني غير المسبوق في ١١ آذار (مارس) الماضي كان ينمّ عن فزع من يوم عظيم تخشاه العائلة المالكة. وإذا كانت القيامة السياسية لم تحن بعد في مملكة آل سعود، فلا يعني ذلك أنهم نجوا من موعد حاسم في الربيع العربي. على العكس، فإن ما لا يلحظه آل سعود، أو بالأحرى ما لا يريدون تصديقه، أن كيانهم الذي بنوا ينهار (بالمفرّق) دون أن يكونوا قادرين على منع القضاء السياسي المبرم الذي ينتظرهم..

من بين تلك الاختبارات البارزة ما صدر من ردود فعل على بيان للمثقفين والاصلاحيين والناشطين الاجتماعيين والحقوقيين والسياسيين حول محاكمات ما أطلق عليهم ضباط الأمن في الصحافة المحلية بـ (خلية الاستراحة) في إشارة الى الإصلاحيين الذي حكم عليهم بعقوات سجن تتراوح مددها بين ٥ ـ ٣٠ سنة، وأيضاً استعمال الرصاص الحي ضد المتظاهرين في احتجاجات القطيف..

بصرف النظر عن محتويات البيان، فإن ما كتب من ردود عليه في الصحف الرسمية اليومية محلياً أو خارجياً (من صحف خضراء وصفراء، وبلا لون)، يكشف عن حالة افلاس شديد تعاني منها الدولة السعودية..ولا تزال الحملة الإعلامية متواصلة بما يؤكد أن هذا البلد يفتقر للحد الأدنى من حرية الصحافة، وإلا لما ظهر هذا التطابق المفزع والقبيح في الموقف من بيان الإصلاحيين الستين.

من يقرأ ما كتب يصاب بغثيان حيال الإجترار المقرف لعبارات منفلتة لا تكشف عن نفسيات مريضة وموتورة فحسب، بل يكشف عن جنوح فارط نحو الاسفاف واللغة الصبيانية والعصابية...

إزاء هذا المشهد البائس، يتحوّل رئيس التحرير في ديارنا الى منصب أمني، فيما يصبح بعض الكتّاب ما يشبه ضبّاط أمن..بعض افتتاحيات الصحف المحلية اليومية تقترب الى حد كبير من لغة بيانات وزارة الداخلية..هل ذكر أحد بيان سماحة المفتي وهو يستعير عبارات بيان وزارة الداخلية حول حوادث القطيف..؟

حالة الإفلاس التي تعاني منها الدولة هي ما توصل الى نهايتها، فقد نضب الخطاب الإعلامي والسياسي ولم يعد قادراً على تحقيق ابتكارات تجذب الجمهور العريض، الذي تحرر منذ زمن من أسر الإمبراطورية الاعلامية السعودية..

بإمكان المراقب لما يكتب في الصحف السعودية ويبث على قنواتها المحلية والفضائية، وقبل ذلك من يستمع للملك ووزير الداخلية وكبار الأمراء وحكّام المناطق أن يخرج بانطباع واحد: أن هؤلاء يعيشوا في زمن مضى، وينتمون الى تاريخ قد أدبر..

ماذا يعني أن كلما طالبت مجموعة بالإصلاحات ووجهت بتهمة العمالة لإيران، وتهديد الوحدة الوطنية، والتعامل مع جهة خارجية، والخضوع لإملاءات أجنبية..ثم ماذا؟ هل تحلّ المشكلة بمجرد توجيه هذه الإتهامات، فقد سبق لذلك زين العابدين بن علي، وحسني مبارك، ومعمر القذافي، وعلي عبد الله صالح، وبشار الأسد، وحمد بن عيسى، وسيكررها نايف بن عبد العزيز (الملك الفعلي في البلاد حالياً)، فهل غير الإفلاس ذهب ويذهب بالطغاة..

للستين إصلاحياً تعظيم سلام..ولوطنتيكم ألف سلام..فأنتم بشارة التغيير القادم.

سقوط الخطاب الرسمي الطائفي والتحريضي

سرديّة إصلاحية بشأن أحداث القطيف ومعتقلي الإصلاح بجدّة

محمد قستي

ربما تفاجأ موقعو (بيان حول محاكمة الإصلاحيين بجدة، وأحداث القطيف) والمنشور في ٢٠١١/١٢/٥؛ بردّة فعل حكومية شرسة، عبر حملة اعلامية منظمة لاتزال مستمرة، تضمنت التهديد للإصلاحيين الموقعين على البيان بالسجن والعقاب، واتهامهم بالعمالة للخارج، وتشجيع الإرهاب، وأنهم عملاء لولاية الفقيه أو للقاعدة، وغير ذلك من الإتهامات المعتادة.

بالنسبة لنا لم يكن رد الفعل الحكومي مفاجئاً، فجوهر البيان الإصلاحي، لا ينتقد فقط الأحكام الصادرة بحق الإصلاحيين المعتقلين بجدة، ولا السياسة التمييزية الطائفية وقمع حرية التعبير والتظاهر في المنطقة الشرقية.. بل الأهم، وهو لأول مرّة يقع، وفي هذا الظرف الحساس بالنسية لنظام تحاصره المشاكل من كل جانب، أن الموقعين على البيان، تجاهلوا أمرين أساسيين، من وجهة نظر الداخلية، وأكدوا في أمر ثالث حقيقة لم ترد الداخلية انكشافها:

الأول ـ أنهم، وفي بيانهم آنف الذكر، لم يصدقوا أياً من مزاعم النظام وبيانات وزارة الداخلية والعدل، سواء فيما يتعلق بسيرورة الأحداث وقتل المتظاهرين في القطيف، أو الإتهامات التي بُنيت على أساسها الأحكام القضائية الفاسدة ضد معتقلي الإصلاح في جدة. فلطالما كانت وزارة الداخلية تعتبر كلامها منزّلاً من السماء، ورواياتها هي الحاسمة التي يجب أن تصدّق بدون نقاش أو تساؤل، بحيث تعتبر السقف الأعلى الذي لا يجب أن تتخطاه المقالات والتعليقات (اذا قالت حذام فصدقوها/ فان القول ما قالت حذام). وعادة ما يأتي بيان الداخلية، بما يتضمنه من مزاعم تجاه أية حادثة أو قضية لها علاقة بصلب النظام السياسي والمعارضين له، ليفصل في القول، ويحسم الأمور، وبالتالي على الجميع أن يستتشهد بما قاله البيان، ويبني عليه من خلال المقالات والشروحات والتعليقات.

البيان الأخير للإصلاحيين، تبنّى بالكامل الرواية الشعبية الأهليّة للأحداث، وتجاهل البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية. ومع أن كثيرين تجاوزوا البيان الرسمي بشكل منفرد، من خلال تعليقات على تويتر وغيره، إلا أن البيان الجمعي كان له وقع الصاعقة على رأس نايف وأجهزة أمنه. ما أراد البيان أن يقوله هو: نحن الموقعون لا نصدّق الهراء الذي جاءت به وزارة الداخلية. لا نصدّق أن المواطنين عملاء، ولا أنهم استخدموا العنف، وأن القتل وجرحى الرصاص جرى في صفوف المواطنين، وأن الحكومة هي المسؤولة عن العنف وأنه يجب التحقيق فيما فعلته وتحاسب عليه. هذا يعني نسف للبيان الرسمي بدون التطرّق اليه.

ومثله أيضاً، فإن الموقعين أرادوا من بيانهم توضيح حقيقة أن كل الاتهامات لمعتقلي الإصلاح في جدة، غير مقبولة وغير معقولة ولا أحد يصدقها لا في الداخل ولا الخارج. وأن ما قام به القضاء من تبنّي رأي الداخلية ومزاعمها، يعني أنه قضاء غير مستقل، وغير نزيه، ولا يعتمد عليه في إرجاع حق أحد.

الثاني ـ أن البيان الحقوقي ليس فقط همّش وساهم في إسقاط الخطاب الرسمي وسرديته للأحداث؛ بل وأيضاً أسقط قيمة مؤسسات آل سعود كالداخلية والقضاء والإعلام والإفتاء، وكلها كانت ولازالت شريكة في الجريمة: في الترويج لبيانات الداخلية الكاذبة واعتبارها الحق المطلق مقابل دعاة الإصلاح والتظاهر.

في الحقيقة، إن البيان أكد على حق المواطنين في التظاهر والتعبير السلمي، ضارباً بعرض الحائط فتاوى المفتين، وفي مقدمتهم المفتي آل الشيخ الذي حرم التظاهرات والتجمعات انسياقاً مع معطيات الداخلية، ثم تبنّى المفتى سرديتها بشأن أحداث القطيف، بل وزايد على ذلك ـ شأن آخرين من الصحافيين والطبّالين ـ بأن طالب بالحسم والضرب بيد من حديد على أيدي مواطنين هدرت دماؤهم وحقوقهم.

وهكذا، يظهر اليوم، ومن خلال البيان، أن الإعلام السعودي الكاذب غير قادر على إقناع مواطنيه بأكاذيبه؛ وقضاؤه صار غير محترم وفاسد وقد أثبتت الأحكام الأخيرة ذلك، وانه في جيب السلطات الأمنية، وأن قضاة السلطان لا ينتظرون حتى سماع الرأي الآخر، خاصة المفتي، الذي يفترض به أن يتروّى وأن لا يطلق الأحكام جزافاً، خاصة أن تحقيقاً لم يقم، وأن الرواية الأهلية ـ فيما يتعلق بالتظاهرات ـ لم تُسمع، رغم توثيقها الحيّ بالفيديو والصورة والصوت؛ فكيف بعالم ومفتي الدولة يصدر أحكاماً أو يؤيد أفعالاً تطلق يد الداخلية للعبث بحقوق المواطنين وأمنهم ودمائهم قبل أن يتثبّت من أي أمر؟

الثالث ـ أن البيان أعطى مؤشراً لكل ذي لبّ، بأن الخطاب الرسمي القائم على الكراهية والتحريض الطائفي، واتهام الإصلاحيين وطلاب الحق، بأنهم عملاء للخارج، ومحرضين على الفتنة والعنف، ان هذا الخطاب سقط ـ وربما لأول مرّة ـ في تاريخ هذا النظام، وإن لم يكن السقوط كاملاً. لم يعد المواطنون يصدقون كل مزاعم النظام، ثم إن اعتماد الخطاب الطائفي بالتحديد، وربط النشاط السياسي المعارض بالمؤامرات الخارجية، بدا وأنه غير قادر على حشد الدعم الذي توقعه نظام آل سعود. موقعو البيان هم من مختلف المناطق ومختلف المذاهب، وهم ـ ومعظم المواطنين ـ صاروا على قناعة بأن النظام يلعب بالأوراق الجهوية الطائفية والمناطقية والقبلية ليستخدمها ضد الإصلاحيين، وشرائح من المواطنين، لأغراضه السياسية. هذا القدر من ترسخ هذه القناعة لم يتوفر في أي وقت مضى من تاريخ هذه الدولة السعودية،

على حد علمنا وتقديرنا. وهذا سبّب إحراجاً كبيراً، بل صدمة لم يفق منها الإعلام الرسمي حتى الآن، حيث لاتزال المقالات تتوالى بالشتيمة والتحريض والسخرية والتهديد من البيان والموقعين عليه.

ماذا قال البيان؟

قال البيان بأن الوطن فوجئ (بأحكام قضائية بالغة القسوة على ستة عشر من الإصلاحيين في جدة، وصلت في مجموعها إلى ٢٢٨ سنة، بعد خمس سنوات من الاعتقال، إضافة إلى المنع من السفر لفترات مماثلة، وتحميل بعضهم غرامات مالية ضخمة، وذلك في محاكمة افتقرت إلى الكثير من معايير العدالة، وارتكزت على أسباب وحيثيات لا تسند ما صدر بحقهم من أحكام). وأضاف: (وبدلاً من تهدئة النفوس التي أضيرت في مشاعرها وصُدمت بهذه الأحكام، يصحو الوطن وبعد أيام قليلة، على تصعيد أمني غير مبرر، استخدمت فيه الذخيرة الحيّة، وذهب ضحيته أربعة من أبناء منطقة القطيف، وسقط الكثير من الجرحى نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة التي أصبحت تترى في وتيرة تصاعدية).

وفي رفض مباشر لفتاوى تحريم التظاهرات، او اعتبارها عملاً عنفياً ارهابياً، أكد البيان على أن (حق التعبير عن الرأي، بما فيه حق التظاهر السلمي، وحق الاجتماع للتشاور في قضايا الشأن العام للوطن، هي أمور مشروعةلكل مواطن، كفلتها جميع الأديان والقوانين والأعراف الدولية في كافة أنحاء العالم، وبلادنا لا يجب أن تكون استثناءاً، ولا سيما وقد انضمت إلى العديد من عهود ومواثيق حقوق الإنسان العالمية والعربية والإسلامية التي تكفل تلك الحقوق. وفي هذا المستوى الحقوقي، فإن معتقلي جدة لا يستحقون التعامل معهم بإصدار تلك الأحكام الجائرة، كما أن مظاهرات المواطنين السلمية في القطيف ومطالبهم المحقة، كانت تحتاج إلى تعامل أكثر حكمة، دون الحاجة إلى استخدام الوسائل القمعية المؤلمة).

وأضاف البيان محمّلاً السلطة ما جرى في القطيف: (إن دور القوى الأمنية يجب أن ينحصر في ضمان سلمية التظاهر، وعدم الاستفزاز وإثارة المشاعر بإقامة نقاط التفتيش غير المبررة، كما في منطقة القطيف منذ ما يزيد على تسعة أشهر وحتى اليوم، والتي أصبحت بمثابة حصار مفروض على المنطقة، يخضع الناس فيه إلى التفتيش المتواصل يوما بيوم وساعة بساعة، مما يفضي إلى مزيد من الضغط النفسي على المواطنين ويؤجج المشاعر ويزيد الإحتقان السياسي).

ونسف البيان مزاعم السلطات السعودية بشأن التدخل الخارجي، واعتبار المتظاهرين عملاء، والتشكيك في وطنيتهم، فقال: (إن الهروب من الواقع المتأزم في المنطقة، وإلقاء اللوم على التأثيرات والارتباط بالخارج، والتشكيك في الولاء للوطن، تحت لافتات إقليمية أو دولية، يفضي إلى الكراهية، ويؤجج الطائفية، ويؤدي إلى تمزيق المجتمع).

وطالب البيان فيما يتعلق بالمعتقلين الإصلاحيين في جدة: (إيقاف هذه الأحكام وإطلاق سراح جميع المعتقلين في القضية)؛ وبشأن أحداث القطيف الدامية، كانت لغة البيان شديدة الوقع على النظام الأمني السعودي: (نعلن إدانتنا لاستخدام السلاح بكل أشكاله ومن أي طرف كان، ولذا فإن على الجهات الحكومية أن تضبط الجهات الأمنية وتمنع استخدام السلاح، وإزالة كافة نقاط التفتيش من المنطقة والتي تؤدي إلى استفزاز المواطنين وتعطيل مصالحهم).. وحث البيان شباب المظاهرات في القطيف على: (التركيز على المطالبة السلمية بالحقوق لرفع كافة أشكال التمييز الطائفي، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص المتساوية بين كافة أبناء الوطن).

وطالب البيان بتشكيل (لجنة عدلية لتقصي الحقائق، وتحديد الأشخاص والجهات المتورطة في عمليات القتل، وتقديمهم للعدالة). كما طالب السلطة السياسية باعتماد (معالجات جذرية لحل قضايا التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي بكافة أشكاله، ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – وعدم اقتصار الحلول على المعالجات الأمنية التي لن تزيد الوضع إلا اشتعالا – وذلك من خلال حل الإشكالات والمطالب المشروعة والتي سبق وان طرحتها كافة الفئات والأطياف الاجتماعية في المملكة، والتي من ضمنها وثيقة: شركاء في الوطن؛ التي طرحها المواطنون في المملكة، وأولها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، بمن فيهم (السجناء المنسيين) الذين مضى على اعتقالهم أكثر من ستة عشر عاماً بدون محاكمات ولا أحكام، كخطوة أولى، وكبادرة ستساعد على تهدئة المشاعر).

بديهي أن مثل هذا البيان لن يلق قبولاً لدى السلطات، بل استثار ثائرتها فعلاً؛ خاصة وأن هناك أسماءً لامعة في المجال الحقوقي والسياسي والأدبي والإعلامي ومن مختلف المناطق قد وقعت عليه. ان البيان صرخة احتجاج بوجه الطغيان السعودي. الموقعون على البيان ٦٤ شخصاً من بينهم: محمد سعيد طيب؛ وعبدالله فراج الشريف؛ ود. عبدالمحسن هلال؛ والمفكر محمد العلي؛ ود. توفيق السيف؛ والناشط البارز حقوقياً وليد أبو الخير؛ والحقوقي علي الدميني؛ ونجيب الخنيزي، والشاعر والحقوقي عبدالمحسن حليت، والأديب محمد زايد الألمعي، والأكاديمية د. فائقة محمد بدر؛ والحقوقية وجيهة الحويدر، ونظيرتاها فوزية العيوني، وسمر محمد بدوي، والشاعر عدنان العوامي؛ والفنانة منيرة موصلي، والناشطون: عبدالرحمن الملا، وصالح الصويان، وعبدالله الحركان، ومحمد القشعمي، وحمد الباهلي، وعبدالعزيز السويلم، وعقل الباهلي، وعبدالرحمن الربيش، وعلي العنيزان، ود. عبدالرحمن الحبيب، ومحمد آل قريشه اليامي، وكمال عبدالقادر، وعبدالله باقي، وغيرهم.


مظاهرات القطيف: نوفمبر ٢٠١١

مواجهات وتظاهرات في القطيف

زمن الرصاص السعودي!

(شتاء دموي) في السعودية

عمر المالكي

زمن (الخصوصية) ولّى؛ فالنظام السعودي لم يختلف ولن يختلف عن غيره من أنظمة الإستبداد، في مواجهة الحراك السياسي المطالب بالإصلاح. ليست هي المرة الأولى التي يطلق فيها النظام الرصاص على مواطنين متظاهرين في القطيف، بل سبقها أن فعل ذات الأمر ومن طائرات الهيلوكبتر أيضاً في نوفمبر ١٩٧٩. لا يمكن اكتشاف مدى شراسة نظام وتهوّره وحجم شهوته للدماء إلا من خلال التجربة، وها هي بوادر التجربة في محافظة القطيف الواقعة في شرقي السعودية.

لإعطاء خلفية عن الأحداث، يمكن القول أنه منذ بدايات الربيع العربي، خرجت تظاهرات في عدة مدن وقرى في المنطقة الشرقية حيث تتواجد آبار النفط ومعامل تكريره ومرافئ تصديره، وقد ووجهت بالقمع والإعتقال، وإطلاق الرصاص في الهواء للترويع، وإن أصاب هذا الرصاص بعض المتظاهرين، فإنه قد حُمل حينها على أنه خطأ غير مقصود. وقد استمرت التظاهرات لثلاثة أشهر بين فبراير وأبريل الماضيين، الى أن توقفت التظاهرات تقريباً اعتماداً على وساطات من الوجهاء المحليين مع حاكم المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، وكذلك على أساس وعد من هذا الأخير بمراجعة مطالب المواطنين الخاصة المتعلقة بإطلاق سراح السجناء السياسيين (المنسيين منذ ١٦ عاماً) وداعية المملكة الدستورية الشيخ توفيق العامر وغيرهم؛ إضافة الى أن تعلن الحكومة رسمياً إلغاء سياسات التمييز الطائفي وتجريم الحض على الكراهية والتكفير وغيرها، فضلاً عن مراعاة التنمية المتوازنة خاصة بالنسبة لمنطقة تعيش فوق بحيرات النفط ولا ينالها منه إلا القليل.

لكن الحكومة وبعد أن اطمأنت الى ما ظنّت أنه موت للحراك السياسي في الشارع، لم تنفّذ شيئاً، بل زادت عدد السجناء، وزادت من شراسة التعذيب الى حدّ استشهاد المواطن حسن عوجان من تاروت، وهو في العشرين

من العمر، تحت التعذيب في أغسطس الماضي؛ كما وضيّقت السلطة الخناق على المواطنين في نقاط التفتيش التي تهين المواطنين وتنغّص عليهم حركتهم، فضلاً عما يجري فيها من إهانات متعمدة. وفي ذات الوقت حاولت قوات الأمن ضرب الحراك المستمر منذ سنوات في مدينة (العوامية) منتهزة فرصة الهدوء العام، فجهزت نفسها واقتحمت المدينة واعتقلت رجلين مسنّين للضغط على ابنيهما لتسليم نفسيهما لأنهما يشاركان في التظاهرات. هنا انفجر الشارع العوامي، وحدثت صدامات، وجرح مواطنون برصاص الأمن، ثم زعمت الحكومة ان أحد مواطني البلدة قد استخدم سلاحه وجرح بضعة جنود من قوات الأمن (انظر العدد ١٠٨)، تراجعت على أثرها قوات الأمن من داخل المدينة، وخنقت مدن وقرى المنطقة بنقاط التفتيش في عملية عقاب جماعي متعمّدة. وفي أواخر شهر أكتوبر بدا وكأن الأوضاع تتجه نحو التأزم، حيث عمدت قوات الأمن الى اطلاق الرصاص بدون مناسبة، مرة في الهواء، ومرة تقصدت به مواطنين يركبون سياراتهم، ومرة راحوا يكسرون زجاج المحلات، في حملة طائفية ترويعية، وكأن المحافظة بلد مستباح لا كرامة لأهله، وكأنها ليست جزءً من المملكة نفسها.

من شهداء القطيف (١٩٧٩)

الشرارة بدأت يوم الأحد، ٢٠/١١/٢٠١١، حين تمّ اطلاق الرصاص من نقطة تفتيش عند أحد مداخل مدينة القطيف وبشكل عشوائي، أدّى الى مقتل الطالب ناصر المحيشي، كما جرحت أمرأة من مدينة مجاورة هي صفوى، كما جرحت طفلة، واخترق الرصاص منازل وسيارات. تكتمت الحكومة على الخبر، ولم تصدر بياناً بالأمر، وانتشر الغضب في كل المدن والقرى، وبدأت التظاهرات، خاصة وأن السلطات الأمنية رفضت تسليم جثة المحيشي الى أهله لدفنه، وأبلغت بعض الوجهاء بأن الحكومة أرسلت لجنة تحقيق!!

في مظاهرات اليوم التالي، الإثنين، ٢١/١١/٢٠١١، استعدّت قوات الأمن بحشود غفيرة من قواتها، ووضعت بعضاً من قناصتها فوق المباني المرتفعة ومن بيناء أحد خزانات الماء. في تلك المظاهرات سقط شخص آخر في مطلع العشرينيات من عمره صريعاً برصاص أحد القنّاصة، وهو السيد علي فلفل من مدينة القطيف نفسها؛ كما جرح نحو ٧ أشخاص، إثنان منهم ن جراحهما خطيرة، أحدهما في وضع (الميت سريرياً) وهو أحمد العرادي الذي أصابته رصاصة في البطن واخترقت ظهره.

واصل المواطنون التظاهر، في اليوم الثالث الثلاثاء ٢٢/١١/٢٠١١، مع توارد أخبار عن نصائح وجهها بعض الوجهاء الى أمير الشرقية محمد بن فهد، بأن يسلّم جثماني الشهيدين الى ذويهما، وأن لا توغل قوات الأمن في الدم، لأنه لا يمكن السيطرة على المحافظة بعدئذ. اعتبر المسؤولون الأمنيون النصيحة تلك تهديداً، وأصرّوا على الإحتفاظ بالجثث. ووقعت مصادمات وسقط جرحى في المظاهرات المتواصلة في صفوى والقطيف والعوامية وتاروت والجارودية وغيرها.

في صباح يوم الأربعاء ٢٣/١١/٢٠١١، تم تسليم الجثمانين، وحضر التشييع والتظاهر عشرات الألوف من المواطنين، وكانت مشاعر الألم والإستياء والتحدّي واضحة. وبعد التشييع، واصل المتظاهرون تظاهراتهم السلمية، الى مقربة من إحدى نقاط التفتيش، وحسب ما تظهره الفيديوهات المسجّلة وبوضوح، بدأت الحكومة بإطلاق الرصاص مرة أخرى، فسقط عدد من الجرحى، واستشهد إثنان، أحدهما كان استشهاده قنصاً من القوات الخاصة فيما يبدو، وهو علي القريريص في منتصف العشرينيات من العمر؛ اضافة الى استشهاد السيد منيب العدنان، في العشرين من العمر. وقد شُيّع جثمانا الشهيدين بشكل منفرد، وبحضور عشرات الآلاف من المواطنين في ٢٦/١١/٢٠١١.

وهكذا، استمرت التظاهرات، ولاتزال الى اليوم، بالرغم من أن وجهاء المحافظة طلبوا من المواطنين أن لا يقوموا بأي عمل سياسي (تظاهر) خلال الأيام العشرة الأولى من المحرم، والتي بدأت في ٢٧/١١، وانتهت في ٦/١٢. لكن المواطنين كانوا يتظاهرون بشكل يومي، ويرفعون شعارات سياسية تعبر عن مطالبهم، بينها الدعوة الى ملكية دستورية، وإلغاء سياسة التمييز، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومحاسبة القتلة وفق شعارهم: (القصاص، القصاص، لمن أطلق الرصاص)!

لكن وحتى فجر ٢٤/١١ لم تصدر الداخلية أية بيان عن الأحداث، وكانت تجربة بيانها في أحداث العوامية مخزياً، ألّب المواطنين قبل غيرهم عليها، كونه نسب شريحة كبيرة من السكان (مليونين على الأقل) كعملاء للخارج! في هذه المرة، كادت الحكومة أن لا تتحدث، لكنها اضطرت وعلى خجل أن يصرح لرويترز الناطق باسم الداخلية اللواء منصور التركي، بأن ما حدث هو أن مواطنين ألقوا قنابل بترولية (مولتوف) على نقطة تفتيش فتصدّت لهم القوات، دون أن يعترف بدور لقوات الأمن في قتل أحد.

لكن لفجر يوم ٢٤/١١، وضع يستحق أن يروى، ففي مساء مقتل آخر شهيدين ٢٣/١١، كان موقع (تويتر) يعجّ بالسعوديين الباحثين عن الحقيقة. وبعد سماع سقوط شهيدين آخرين، تدحرجت كرة الثلج ضدّ الحكومة، حيث أعلنت عشرات من الأسماء الكبيرة من الإعلاميين والمدونين والحقوقيين والناشطين السياسيين وحتى الأفراد العاديين، ومن مختلف المناطق، أعلنت ادانتها للقمع الحكومي والأسلوب الطائفي الذي تعاطت به الحكومة مع الأحداث، واستهتارها بالدم. كان الواحد منهم يكتب: أنا فلان بن فلان، أو فلانة بنت فلان، أرفض قتل المواطنين في القطيف وهدر دمائهم. في حدود الساعة الثالثة والنصف من فجر ٢٤/١١ (بتوقيت السعودية)، ورغم أنه وقت غير ملائم لاصدار بيانات، اضطرت الداخلية الى إصدار بيان تضع فيه روايتها للأحداث، وفي الرابعة صباحاً ظهر الخبر على العربية، التي لم تجد سوى مراسلها في جدة لازال صاحياً وهو عادل المطيرفي ليعلق على

الأحداث وليثني على البيان ويحمل المواطنين المسؤولية، والعمالة للخارج!.

بيان الداخلية، حاول تجنّب اللغة المثيرة التي استخدمها في بداية اكتوبر في بيانه بشأن أحداث العوامية. ولكنه من الناحية الفعلية شدّد على أن هناك اطلاق رصاص انطلق من المواطنين على قوات الحكومة، وليس قنابل مولوتوف كما زعم سابقاً المتحدث باسم الداخلية، وزعم البيان أنه جرح اثنان. والحقيقة ان القتلى والجرحى كلهم في صفوف المواطنين: (وإن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين)! كما زعم النظام أن الذين استخدموا العنف ضد قوات الأمن على ارتباط بالخارج! بالرغم من اعتراف التركي بأن الأمن لم يعتقل أياً من المهاجمين! ولم يجر تحقيقاً أصلاً.

الرواية الرسمية بدت باهتة جداً بعد سيل التنديد من المواطنين مساء ١١/٢٣ وفجر ١١/٢٤ على تويتر، والبيان إنما جاء بتحريض تلك المواقف الشجاعة والنبيلة. وما جعل الرواية الرسمية غير مقبولة، وهزيلة جداً، هو أن تقرير بسيوني فيما يتعلق بأحداث البحرين كان قد صدر في ١١/٢٣ وأثبت أن إيران لم يكن لها دور في الأحداث، وإنما المشكلة محليّة.. وقد عزّز تقرير بسيوني قناعة المواطنين بأن النظام السعودي يكذب هو الآخر، وأنه يستخدم الورقة الطائفية لتسوير نفسه، وجذب الدعم له، ولكن في هذه المرة بالذات، انكسر خطاب السلطة، وتحمّلت هي وحدها المسؤولية، رغم محاولات الصاق تهمة القتل للمواطنين بالمجموعات المسلحة (شبيحة القطيف)!! أي ان المواطنين يقتلون أنفسهم، وأن قوى الأمن جاءت لحماية المواطنين!! وهذا كذب مفضوح؛ وزاد من فضحه بيان ١٢/٥ للإصلاحيين بشأن احداث القطيف والأحكام الصادرة بحق معتقلي جدة من الإصلاحيين (انظر ص ٢-٣).

بالطبع فإن الحكومة في فترة صمتها وغياب بياناتها، كانت حاضرة في مواقع التواصل الإجتماعي، خاصة في تويتر، وكان رجالها يبثّون الشبهات، ويقدّمون روايات متعددة لما جرى في القطيف، وكلّها تصبّ في خدمة النظام، ولكن النظام نفسه لم يأخذ بأي منها في بيانه، فضلاً عن أنه وحتى اليوم لم يثبت على رواية واحدة.

بالطبع، وكما يحدث عادة، قام النظام باستنفار أنصاره الطائفيين، كما استنفر صحافته، واعلامه الرسمي، وراح ينسب تصريحات لمواطنين وهميين بلا صوت ولا صورة، يؤيدون فيها اجراءات القتل الحكومي، ويلقون باللائمة على المواطنين. لكن المدهش هو أن المفتي قد استفزّ بما جرى في القطيف، وأعطى تصريحاً لعكاظ يوم الخميس الأول من ديسمبر، هاجم فيه من أسماهم مثيري الفتنة، وطالب بقمعهم، لأنهم عملاء للخارج، وخوارج، وفئة ضالة، وشكك في إسلام المختلفين معه في المذهب، وغير ذلك. ثم كرر الأمر بصورة أكبر في اليوم التالي في خطبة الجمعة، دون أن يلتفت (أو يهتم في الحقيقة) بأنه إنما يتحدث بلسان وزارة الداخلية، وأنه يكرر ادعاءاتها، وأنه لم يسمع للطرف الآخر ورواياته المثبتة بالصورة والصوت في فيديوهات منتشرة.

الإعلام السعودي الرسمي بصحافته وصحافييه، عملوا بشكل منظم لتثبيت مزاعم وزارة الداخلية وشتم المتظاهرين بل والشيعة أنفسهم في تحريض طائفي بغيض، مثلما فعل امام الحرم المدني الذي دعا علناً في احدى خطبه يوم الجمعة بطرد الشيعة الى العراق!! هذا الإعلام، لم يكن موجهاً للمواطنين المحتجين، لأنه لا يمكن أن يخدع من هو على الأرض ويعلم بالحقائق. ومع هذا، فشل الإعلام في تسويق مزاعم الداخلية ولازال على نفس المنوال القديم (عنزة ولو طارت).

أما ما هو المستقبل؟ فيمكن قول التالي:

١/ السعودية تمرّ بإرهاصات تحوّل غير عادية، وإن لم تتمظهر في كل المناطق على شكل تظاهرات. يكاد السيل يبلغ الزبى، ولم يصل النظام الى انكشاف سياسي واعلامي مثلما هو عليه اليوم، ولم يبلغ بالمواطنين الحنق والغضب مثلما هم عليه الآن.

٢/ لا يظهر أن لدى النظام غير القبضة الأمنية خياراً في التعاطي مع مشاكل البلاد المتعددة، ولا يبدو أنه يفكر في القيام بأية اصلاحات سياسية.

٣/ في موضوع القطيف بالذات، ستبقى المنطقة ملتهبة، ولكن ـ وهذا يحدث لأول مرة ـ ظهرت بوادر تأثير أحداث القطيف في مناطق أخرى، ما يعني ان الخطاب الطائفي الرسمي فقد مصداقيته؛ وأن الشجاعة التي يتحلى بها أهل القطيف يمكن أن تتكرر في أمكنة أخرى، وتحفّزهم على التظاهر والإحتجاج، وهذا هو ما يقلق النظام اليوم.

٤/ اعتمد النظام في معالجة الوضع في المنطقة الشرقية على الخيار الأمني، والتجاهل، وضعف المبادرة، واعتماد التواصل مع الوجهاء وليس مع من يمسك بالشارع والشباب، وبالتالي لا يمكن ان يتوقع النجاح في التهدئة، خاصة وان وعوده ثبت مراراً أنها كاذبة. وقد لوحظ أيضاً بأن الوجهاء جميعاً لم يصطفوا هذه المرة مع النظام، مع انه حوّر تصريحاتهم لصالحه، بل وزور وافتعل تصريحات لم يقولوها، وقد ظهر عدد منهم وقال ذلك علناً.



من شهداء القطيف (٢٠١١)

٥/ في ظل اصرار الشارع على التظاهر، والحكومة على المعالجة الأمنية، يمكن أن تنفجر المنطقة الشرقية، في وقت يشعر فيه النظام أنه محاصر بالإعلام الحديث (مواقع التواصل الإجتماعي) وبحقيقة أن آبار النفط على مرمى حجر من المواطنين، ويمكن أن تلتهب يوماً ما؛ لهذا هو يشعر بأنه غير قادر على استخدام القبضة الأمنية بشكل موسّع، ولا هو قادر أيضاً على مواجهة المخاطر والضغوط الأمريكية بالذات فيما يتعلق بسلامة امدادات النفط.

هذا يعني أن البلاد تمر بمرحلة قريبة من الإنسداد السياسي، والإحتقان الإجتماعي، وليس في المنطقة الشرقية وحدها، وقد وصل الإحتقان الى داخل العائلة المالكة نفسها. هذا هو احساس الكثير من المراقبين والناشطين المحليين حقوقياً وسياسياً. وعليه يمكن أن نتوقع أي شيء في المستقبل غير البعيد.

متغيّرات عكس التيار السعودي

هاشم عبد الستار

كما في تونس ومصر واليمن والبحرين وقبل ذلك العراق، فإن آل سعود ليسوا سعداء، على الإطلاق، بأية تغييرات تحدث في أي دولة تعتبر منطقة نفوذ لهم، أو على الأقل منطقة لا تبطن تهديداً راهناً ومستقبلاً لدولتهم. يحرص آل سعود على خلق بيئة متصالحة معهم، إن عجزوا عن تحويلها الى بيئة خاضعة بصورة جزئية وكلية لهم..

هناك متغيّرات في أنظمة حكم شرق أوسطية قصمت ظهر الاستراتيجية السعودية، فبعد عقد من حوادث سبتمبر ٢٠٠١، والتي نقلت السعودية الى مرحلة شديدة التحوّل والاضطراب، فإن بداية العقد الثاني كان مرحلة أخرى أشد تحوّلاً واضطراباً وخطراً بالنسبة للكيان السعودي.

في الدول التقليدية التي كان فيها النفوذ السعودي ثابتاً وراسخاً تغيّرت الأحوال فيها بصورة دراماتيكية، مثل المغرب (التي شهدت مؤخراً إنتخابات برلمانية أوصلت الإسلاميين الى رأس السلطة)، واليمن (بثورتها الشعبية التي تحمل في طياتها تهديداً جدّياً للنفوذ السعودي)، يضاف إلى ذلك مصر وتونس..وحتى ليبيا التي اعتقد السعوديون كما القطريين بأنهم قد تخلّصوا من خصم لدود وأن ليبيا ستكون مجالاً لنفوذ سعودي ـ وهابي وقطري مالي وسياسي، تتحوّل الآن بطريقة تختلف عما أريد لها أن تكون. في البحرين، التي مازالت السعودية تعتقد بأنها تملك الكلمة الفاصلة في هذه المملكة الصغيرة، تشهد هذه الأيام موجات احتجاجية متواصلة تنذر بإطاحة النظام، وفي الحد الأدنى لن تنتهي دون تغييرات جراحية كبرى.

ماعجزت السعودية عن تحقيقه في العراق بإعادة التاريخ الى الوراء عبر الرصاص وصناديق الاقتراع، عجزت كذلك عنه في لبنان وتعجز اليوم عن تحقيقه في سورية.

لبنان: إعتقدت السعودية بأن فوز حليفها ١٤ آذار بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية اللبنانية في منتصف ٢٠٠٩، سيقضي على النفوذ الايراني في لبنان وعلى شعبية حزب الله. وراهنت السعودية وحلفائها في لبنان على أن قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق وما ترتب عليها من آثار أبرزها المحكمة الدولية سوف تشكّل ضمانة لرسوخ النفوذ السعودي، وتمهيداً لإضعاف خصومها من خلال تسليط سيف المحكمة والمطالبة بنزع سلاح حزب الله.

وفّرت السعودية كل أشكال الدعم لحكومة ١٤ آذار، وحتى حين اندلعت الحرب على لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٦، أصدر الملك عبد الله قراراً بإيداع نصف مليار دولار في الخزينة اللبنانية دعماً لعملة الليرة، اعتقاداً من السعودية بأن الحرب سوف تقضي على حزب الله والنفوذ الايراني وستمهّد السبيل لنفوذ سعودي حاسم ونهائي وبدون منافس.

ولكن في ١٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ وضعت المعارضة اللبنانية خاتمة مباغتة لحكومة سعد الحريري بعد استقالة وزراء المعارضة وأحد وزراء رئيس الجمهورية، ونجحت المعارضة في اختيار نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة بديلاً وأدّى ذلك الى إضعاف قوة ١٤ آذار وسدّدت بذلك ضربة قاصمة للأخيرة، وفقد جناح سعد الحريري حلفاء فاعلين مثل التكتل الطرابلسي الممثل في نجيب ميقاتي ومحمد الصفدي واللقاء الديمقراطي بزعامة وليد جنبلاط بعد انسحاب مروان حمادة منه..

وفي المحصلة، فإن السعودية لا تملك اليوم في لبنان أوراق كثيرة تلعب بها في المساومات السياسية، باستثناء ما ترجو كسبه في التطوّرات الإقليمية، وخصوصاً في سورية.

سورية: خسارة النفوذ السعودي في لبنان لم يكن قابلاً للتعويض بسهولة، بعد أن تراجعت فرص سعد الحريري بالعودة مجدداً الى الواجهة، ولذلك جرى التعويل على التغييرات المأمولة في سورية، وهذا ما يفسّر ضلوع قوى ١٤ آذار في تهريب السلاح الى سورية والتحريض على العنف وايواء بعض الجنود الهاربين من الجيش السوري، وتشجيع قيام منطقة عازلة في الشمال اللبناني..

دخلت السعودية على خط الأزمة السورية من باب الاستثمار السياسي فحسب، وقد كشف الأمير تركي الفيصل عن محادثات جرت بين مسؤولين سعوديين وسوريين حول الملفين اللبناني والسوري، ولكن المحادثات انهارت ليس بسبب (الخلافات حول كيفية احتواء الأزمة المتزايدة في لبنان وسفك الدماء في سوريا)، كما نقل الأمير تركي، ولكن لأن الجانب السوري قدّم عرضاً مفاده بأن تقبل سورية بعودة سعد الحريري الى دفة الحكم في لبنان، وأن يوقف الإعلام العربي التابع لإيران التحريض على الثورة في البحرين مقابل أن تعمل السعودية وحلفائها على تهدئة الأوضاع في سورية..وقيل بأن أمير قطر عرض على الرئيس السوري ١٦ مليار دولار للقبول بعودة سعد الحريري الى الحكم في لبنان، ولكن الجانب السوري رفض تلك المساومة، بل وأبلغ الإيرانيين بأن لا يقحموا الورقة السورية في أية مفاوضات غير مباشرة مع أطراف خليجية أو غربية وأنهم ليسوا في وضع يدفع الى المساومة على وضعهم.

الامير تركي الفيصل قال صراحة بأن خطّة الجامعة العربية هي بقيادة المملكة، بما في ذلك السماح لمراقبين عرب وأجانب بالدخول الى مناطق ومنشآت حسّاسة في سورية، وإخضاع المراكز المدنية والعسكرية والمؤسسات الحكومية الى عمليات تفتيش دائمة من قبل المراقبين العرب والاجانب. وبالرغم من أن الجانب القطري ممثلاً في رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم هو من يضطلع بصورة مباشرة بالتفاوض بإسم الجامعة العربية مع الجانب السوري، فإن أهداف خطة الجامعة تراعي مصالح السعودية في سورية ولبنان، وهذا ما يفهمه السوريون تماماً. يتحدّث مصدر سياسي مطّلع في لبنان بأن القطري يزرع والسعودي يحصد، وليس هناك من ضير بأن يمسك الشيخ حمد بن جاسم المايكرفون كما لو أنه لعبة أطفال جديدة، طالما أن الأضرار ستصيبه وحده، فيما المكاسب ستكون من نصيب الجانب السعودي.

كانت السعودية في طليعة الدول المبادرة إلى (استدعاء) سفيرها من دمشق، في خطوة وصفت بأنها تشجيعية لدول أخرى للإقدام على خطوات مماثلة، ورغم كثافة الضغوط على النظام السوري إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق حتى في حدودها الدنيا، بل هناك اليوم حديث عن سورية الإعلام وسورية الواقع، أي سورية التي تنعكس في الاعلام وخصوصاً الفضائي منه كما تصوّره قنوات عربية باتت معروفة في انحيازها الكامل لأنظمة خليجية

مثل السعودية وقطر، وهناك سورية على الأرض كما يعكسها الزائرون والتي تختلف كثيراً عن سورية الإعلام، من حيث مستوى التدهور الأمني، وأعداد القتلى، وحجم المظاهرات وتعدادها، ومساحة انتشارها. ويكفي لمن يزور العاصمة وضواحيها بأن لا يجد أي حضور عسكري يوحي بأن ثمة أوضاعاً استثنائية تشهدها البلاد. ما هو أكثر من ذلك، أن الاختناقات المروية، وكثافة حضور الناس في الشوارع والاسواق العامة، والمطاعم، والحدائق وسير المعاملات اليومية بصورة اعتيادية يكشف عن أن هذا البلد لا يعيش وضع ثورة شعبية، بل هناك أصوات تنادي اليوم في أرجاء مختلفة بأن الأمن والكرامة الوطنية واستعادة هيبة سورية أهم من الإصلاحات نفسها، وأن وجود المسلّحين وارتباطات المعارضين المشبوهة أضاع فرصة تاريخية يمكن أن تنقل سورية الى دولة ديمقراطية تعددية حقيقية.

أين السعودية من ذلك كله؟ السعودية لا تحارب بنفسها في أي ساحة يمكن أن تشتمل على أخطار وتداعيات على وضعها الداخلي، فالخطاب الطائفي المتصاعد في سورية والذي أدّى الى إخافة السوريين ونفورهم كان سعودياً وهابياً وهو عامل فشل في الثورة السورية، وأن التنسيق السعودي التركي منذ زيارة الأمير سعود الفيصل الى أنقره في ١٧ آذار (مارس) من هذا العام (٢٠١١) ودعا تركيا بدور نشط في إحتواء التوتّرات في الدول العربية. ورغم أن هدف الزيارة تلك هو شرح وجهة نظر السعودية بعد دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين عقب اندلاع ثورة ١٤ فبراير، إلا أن الأمير سعود الفيصل أراد في الوقت نفسه التأسيس لتنسيق مستقبلي فيما يرتبط بملف الثورات العربية، وهذا ما ظهر إبان الثورة الليبية، ويظهر الآن بصورة جليّة في الموضوع السوري، حيث زار مهندس السياسة الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مدينة جدة في ١٠ تمو (يوليو) الماضي، والتقى نظيره سعود الفيصل، وقد تركّز اللقاء حول ملف الأزمة السورية، وقام الجانب التركي بنقل وجهة النظر السعودية الى طهران التي طار إليها من جدّة، في إشارة واضحة إلى أن ثمة مساومات تجرية بين عدد من الأطراف يكون الملف السوري أبرزها.

تنقل مصادر مقرّبة من الحكومة السورية إلى زيارات متفرّقة تجري في السر بين الرياض ودمشق، ويقوم بها أشخاص مقرّبون من صنع القرار في البلدين. أحد هذه المصادر كان في دمشق قبل نحو شهرين، وسئل من الجانب السوري: ماذا يريد السعوديون؟ فأجاب: السعودية تريد عودة سعد الحريري إلى الحكم، وفك الإرتباط بإيران، ونزع سلاح حزب الله.

وقد عاد الوسيط السعودي الذي ينتمي الى السلك الأمني الى الرياض ليبلغ الأمير نايف بأن السوريين ليسوا على استعداد للتفاوض على نقطتين أساسيتين: العلاقة مع ايران وسلاح حزب الله، ولكن فيما يرتبط بعودة سعد الحريري فيجب أن يتم ذلك ضمن صفقة أكبر..وقد فسّر بعض المراقبين استئناف سعد الحريري لنشاطه الإعلامي والسياسي بأنه مؤشر على ارتفاع أسهمه في بورصة التسويات السياسية.

لايبدو أن آل سعود قد ربحوا حتى الآن الجولة في سورية رغم أنهم استثمروا كثيراً في أزمتها، بل هناك ما يشير الى تراجع فرص نجاح الرهان على سقوط النظام السوري، فقد أبدى تماسكاً وقوة واستعداداً لمواجهة حتى الحرب الخارجية، الأمر الذي دفع تركيا التي كانت مستعدّة لأن تدير أي مواجهة عسكرية مع النظام السوري إلى التراجع وإطلاق تصريح معبّر في ٧ كانون الأول (ديسمبر) بأنها لن تسمح بجعل أراضيها مكاناً للحرب على أي بلد آخر، في إشارة إلى سورية. يضاف إلى ذلك خطوات أخرى ذات دلالة واضحة مثل عودة سفراء واشنطن وباريس وبرلين، فضلاً عن تراجع ضغوطات الجامعة العربية على دمشق فيما يرتبط بالبروتوكول الخاص بإرسال مراقبين الى دمشق.

اعتراف السعودية بالواقع الجديد في مصر ليس بملء إرادتها، فآل سعود لايزال يكيدون لثورة مصر بالمال والفتنة، ولديهم مخطّطات لاستعادة نفوذهم

في المحصّلة، كل ما يجري في سورية الآن يسير عكس ما تريده السعودية، ويخشى أن تدفع الأخيرة ثمن أخطاءها الفادحة من نفوذها وقد ينعكس على أمنها ونفوذها، وقد حذّر الأميركيون السعوديين في بداية التسعينيات من الدخول في مغامرات مع السوريين لأنهم يثأرون ممن يخدعهم ويتآمر عليهم، وجاء التحذير على خلفية مخطط سعودي اسرائيلي لاختراق الجيش السوري بهدف إطاحة النظام.

مصر: عاشت السعودية في عهد الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك أفضل سنواتها، فالفترة الممتدة منذ العام ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ وحتى مساء ١١ شباط (فبراير) ٢٠١١، حيث أعلن نائبه عمر سليمان قرار تخلّي مبارك عن السلطة، لم تشهد العلاقة بين ملوك ال سعود وكبار أمرائها هزّات أمنية عنيفة، بل كان الإنسجام سائداً في هذه العلاقة الاستراتيجية والمصيرية، ولذلك فإن ما يقوله تركي الفيصل عن المكانة الخاصة لمصر لدى آل سعود، إنما تعني العقود الثلاثة الأخيرة من تاريخ مصر، والتي فقدت فيها الأخيرة جزءاً جوهرياً من مكانتها التاريخية، ودورها الاستراتيجي والحيوي، بسبب خضوع الرئيس المصري المخلوع مبارك تحت تأثير النفوذ السعودي عن طريق المساعدات والهبات المشروطة التي يقدّمها لمبارك. وكان لوقوف الأخيرة إلى جانب النظام السعودي في كل خصوماتها ومعاركها سواء خلال الحرب العراقية الايرانية حيث كان نظام مبارك يشارك دول الخليج مواقفها ضد إيران، وحين غزت قوات صدام حسين الكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠، شاركت القوات المصرية الى جانب جيوش قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، الى جانب وقوف مبارك مع السعودية في خندق الاعتدال الذي يضم الدولة العبرية ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن، في مقابل معسكر الممانعة الذي يضم ايران وسورية وحزب الله وحماس، وقد يكون ذلك أحد الأسباب المحرّضة على الثورة الشعبية في مصر، حيث تعرّضت الكرامة المصرية لجرح عميق بفعل وقوف مبارك الى جانب الكيان الاسرائيلي في الحرب على المقاومة في فلسطين ولبنان.

لم يكن متوقّعاً من السعودية أن تناصر قضية الشعب المصري في ثورته العادلة ضد نظام حسني مبارك. وقد ذكر الأمير تركي الفيصل بأن(الملك عبدالله كان على علاقة وثيقة مع الرئيس السابق حسني مبارك)، وكان من الطبيعي أن يكون (التخلي عن حليف وثيق الصلة ليس من ضمن خيارات المملكة..) حسب قوله، فقد أعطى مبارك لآل سعود ما لم يعطه رئيس مصري سابق..

اعتراف السعودية بالواقع الجديد ليس بملء إرادتهم، فالملك والأمراء الكبار لا يزالون يكيدون لثورة مصر بالمال والفتنة، وبات المصريون على علم بما تحيكه السعودية من مخطط لاستعادة سيطرتها على مركز القرار السياسي في مصر، وأن ما وعدت به من قروض وودائع ليست بدون شروط كما يدّعي الأمير تركي الفيصل، فقد بات معلوماً أن آل سعود إنما إرادوا من خلال هذه القروض النفوذ الى مصر عبر ما بات يعرف بالثورة المضادة، حيث يفعل المال السعودي فعلاً فتنوياً على المستوى الاجتماعي، والسياسي، والديني.



المخاطر المحدقة بالبيت السعودي

فريد أيهم

رحيل ولي العهد السابق الأمير سلطان، أضاء، علاوة على أمور كثيرة، الطبيعة الواهنة والديناصورية للقيادة السعودية. فالأمير سلطان البالغ من العمر ٨٥ عاماً قد تولّى أول منصب رسمي في العام ١٩٤٧، وشغل منصب وزير الدفاع للمملكة لما يربو عن نصف قرن.

وريث الأمير سلطان في ولاية العهد، الأمير نايف بن عبد العزيز، البالغ من العمر ٧٨ عاماً، شغل منصب وزير الداخلية منذ العام ١٩٧٠، وهذا يدفع قضية الوراثة ـ والاستقرار طويل الأمد في المملكة ـ إلى انفراج حاد حيث الملك عبد الله نفسه يبلغ من العمر ٨٧ عاماً وهو الآن في حال صحيّة سيئة، وتنقل تقارير عن إصابته بمرض الزهايمر، والذي ينقل السلطة تدريجاً الى البيت السديري حيث سينفرد بالسلطة ما تبقّى من الأمراء الأقوياء في هذا البيت، وعلى وجه الخصوص الأميرين نايف وسلمان.

وصول الامير نايف الى ولاية العهد والأمير سلمان بن عبد العزيز الى وزارة الدفاع أصاب كثيراً من الأمراء بالإحباط، خصوصاً أولئك الذين اعتقدوا بأن (هيئة البيعة) ستكون خشبة الخلاص الأخيرة بالنسبة لهم لضمان ما زعم أبناء وأحفاد عبد العزيز بأنه حق لهم دون سواهم في العرش. بالنسبة لغالبية الشعب ولجميع الإصلاحيين، فإن المتغيّرات الجديدة عنت امراً واحداً، أن الإصلاح السياسي لم يعد حتى في الشكل مطروحاً على الطاولة، بل إن مسيرة أخرى من التشدّد قد بدأت مع وصول نايف وسلمان.

مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان في السعودية في واشنطن قدّم في ٧ كانون الأول (ديسمبر) الجاري تحليلاً حول مستقبل السعودية تحت حكم سلمان ونايف، وقال بأن تعيين الأخيرين (دليل واضح على أن الجناح السديري المتشدد الذي يقوده الأميران قد تمكّن من حكم البلاد مرة أخرى). ولفت مدير المركز الدكتور علي اليامي الى تاريخ الأميرين وتوجهاتهما، وخلص إلى أن من المتوقع أن يكون مستقبل السعودية تحت سيطرتهما لا يبشر بخير ولا يوحي ببارقة أمل في الإصلاح. وقال (لا نبالغ إن توقعنا أن الشعب السعودي سيعاني القمع وسيذوق الويلات تحت حكم الأميرين لأنهما من أشد المعارضين للتغيير وأكثر من يدعمون التيار الديني المتشدد داخل وخارج السعودية).

وبحسب اليامي، فإن الأميرين يشتركان في الرفض القاطع لأي إصلاح من شأنه إشراك الشعب في تقرير مصيره وسن القوانين وتنفيذها ونقل البلاد إلى الإزدهار والتقدم، وسيادة القانون، وإرساء الحقوق والحريات وحمايتها، ومحاسبة الفاسدين، والمساواة بين جميع فئات المجتمع. وأيضاً، وبحسب اليامي، فإن الأميرين هما من أشدّ المتمسكين ببقاء الوضع على ما هو عليه باستخدام الدين كأداة للبقاء في الحكم ويدعم رجال الدين ومنحهم الصلاحيات الكاملة والحصانة اللازمة لقمع الشعب. بالإضافة إلى ذلك فقد اشتهر الأميران نايف وسلمان بانتهاج سياسة القبضة الأمنية لإسكات جميع الأصوات المطالبة بالإصلاح والتغيير سواء بتهديدهم وأخذ التعهدات عليهم أو بإيداعهم السجون دون اعتبار لما يجري في العالم العربي من ثورات ضد الأنظمة الدكتاتورية والسياسات والقوانين التعسفية وتفشّي الفساد في جميع القطاعات وخاصة في مؤسسات الدولة.

ويسوق اليامي مثالاً على النزعة التسلّطية والاستبدادية لدى الأميرين نايف وسلمان، ومن بينها إستعداد الأمير نايف لقمع الشعب والوقوف في وجه المطالب الحقوقية مهما كلّف الأمر كما ظهر في تصريحه لمجموعة من الإصلاحيين المطالبين بملكية دستورية عند لقائه بهم في عام ٢٠٠٣ الذي قال فيه "إن ما أخذناه بالسيف نحميه بالسيف". وهذا يعني، بحسب اليامي، أنه يعتبر الدولة ملكاً خاصاً بالعائلة الحاكمة تتصرّف فيه كما تشاء. ولا يخفى على أحد طريقة توظيف نايف لرجال الدين ورجال الأمن – الذين من المفترض أن يكونوا في خدمة المواطنين وتأمين سلامتهم – في ترويع الشعب والقضاء على آماله.

ومن التصريحات المشهورة للأمير نايف في دعم التيار الديني الذي يمقته الشعب قوله "إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركن سادس من أركان الإسلام".

ولا تقتصر سياسة نايف الأمنية على قمع المواطنين السعوديين فحسب بل تمتد إلى كل من يطالب بالعدالة الاجتماعية والحقوق الشرعية خارج السعودية كما حدث في البحرين بإرسال

قوات درع الجزيرة التي يقف الأمير نايف خلف إنشائها من أجل التأكيد على منع أي حكم ديمقراطي في الجزيرة العربية، وكما يظهر من دفاعه واستضافته للحكام المطرودين كحسني مبارك وزين العابدين، وعلي عبد الله صالح.

وبخلاف ما يقال عن نزعة الاعتدال والمرونة لدى الأمير سلمان، فإن مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان في السعودية يقدّم رؤية مختلفة، وبحسب مدير المركز فإن الأمير سلمان لا يختلف كثيراً عن نايف في تأييده للتيار الديني وتبنيه النهج الأمني لقمع المطالبين بالإصلاح مهما كلف الأمر فقد اشتهر بدفاعه المستميت عن الوهابية التي يعتبرها الإسلام الحقيقي. كما يؤكد تصريحه أثناء زيارته للقوات الجوية مؤخراً بأن "استقرار المجتمع يعتمد على قوة القوات المسلحة" إصراره على الإبقاء على سياسة القمع وعدم الالتفات إلى المطالب الشرعية للشعب.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يمنع الأسرة الحاكمة في السعودية من الاستفادة من دروس التاريخ والحاضر التي تؤكد أن إرادة الشعوب لا يمكن قهرها وأن النظم الدكتاتورية مصيرها إلى زوال وأن الاستجابة لمطالب الشعب هي ما يحقق الأمن والاستقرار؟

سياسة الشيخوخة السلالية في مملكة آل سعود قد لا تكون ذات أهمية بالقياس الى ظاهرة الربيع العربي التي أطلقت الديناميات السياسية والاجتماعية الكامنة التي تعيد اليوم تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة.

الموت الدراماتيكي والمثير لحاكم ليبيا السابق، العقيد معمر القذافي على يد دهماء موتورين يضيء على، في الحدود القصوى، الشراسة خلف البحث عن التغيير والتجديد في أرجاء المنطقة.

حتى الآن، يعتقد على نطاق واسع بأن السعودية ـ بناء على ثروتها النفطية الهائلة ونزعتها المحافظة العميقة والمعقّدة ـ ستنجو من معمعة الربيع العربي. وبالنسبة لكثير من المراقبين فإن مفتاح السؤال ليس ما اذا كانت السعودية تستطيع مقاومة الربيع العربي، ولكن إلى أي حد يمكن المملكة أن تتغير من خلاله.

هذه الملاحظة تبدو صحيحة الى حد أن آل سعود سوف لن ينجون من التداعيات بعيدة المدى للربيع العربي، حيث أن المواطنين السعوديين معنيون بالإحتجاج من أجل حقوق سياسية وإجتماعية في الفترة القادمة.

ولكن في ضوء التغييرات الجارية التي شهدتها المنطقة منذ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ ـ وهي تغييرات جاءت كما هو واضح بمحض المفاجئة ـ فإن لا شيء يمكن استبعاده في المملكة. ضعف وموت الحكام السعوديين لا بد أن تكون حزمة مخيفة في الوقت الحاضر حيث أنهم يدركون أفضل من غيرهم بأن نظامهم يفتقر للمرونة، والخيال، ومصادر السلطة الناعمة للتعامل بصورة مؤثّرة وفاعلة مع حركة الاحتجاج المفاجئة، والواسعة، والشعبية.

وبصورة عامة، فإن هناك ثلاثة عوامل تعمل ضد ظهور حركة احتجاج واسعة على النمط المصري في السعودية، في الوقت الراهن على الأقل. أولها، غياب معارضة وطنية وازنة وذات شعبية واسعة في السعودية. وحيث أن هناك كثيراً من الأفراد والاتجاهات الذين يجهرون بانتقادات ناعمة وشديدة، ولكن ليس هناك مجموعة منظّمة كبيرة يمكن أن تعطي شكلاً وتوجّهاً لتلك الأصوات المعارضة.

ثانياً، وحتى وفق معايير شرق أوسطية، فإن الثقافة السياسية في المملكة لازالت غير ناضجة، كما يدلّل على ذلك الغياب التام للأحزاب السياسية والإتّحادات النقابيّة، أو أي شكل من أشكال التنظم السياسي والاجتماعي مستقلاً عن آل سعود والدولة الريعية تحت سلطتهم القوية.

بالإضافة الى ذلك، هناك غياب التجربة الكافية في تنظيم الحركات الاحتجاجية والتظاهرات. الاستثناء الوحيد قد يكون المنطقة الشرقية التي يقطنها الشيعة، حيث أن المظالم الممتدة لعقود انعكست في هيئة تظاهرات ومناوشات مع قوات الأمن السعودية.

يدرك آل سعود بأن نظامهم يمكن ان لا ينجو من الربيع العربي، فهو يفتقر للمرونة، في التعامل مع حركة الاحتجاج المفاجئة، والواسعة، والشعبية

العامل الثالث هو الخوف المتأصل في أفراد الطبقة الوسطى ـ وخصوصاً في المدن الكبرى: الرياض، جدّة، مكّة، المدينة ـ وأن الهيجان السياسي والثورة ضد البيت السعودي قد يطلق قوى الطرد المركزية الخفيّة التي قد تحيل المملكة مزقاً على قاعدة مناطقية، مذهبية، وقبلية.

وبصورة خاصة، فإن هناك خوفاً عميقاً من الإستقواء السياسي للشيعة، وهذا بالنسبة للطبقة الوسطى السلفية مساوياً لحصول ايران على موطىء قدم في الجزيرة العربية.

ولكن حتى لو أن الجماهير في مملكة آل سعود لم يخرجوا على الفور للشوارع للمطالبة بحقوق سياسية واجتماعية بشكل متعادل مع الغالبية العظمى من الشرق أوسطيين، فإن الاتجاهات طويلة المدى لا تبشّر بخير للبيت السعودي.

تحوّل الخارطة السياسية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وخصوصاً تطوّر أنظمة سياسية أكثر شفافيّة وخاضعة للمحاسبة لا يضعف الموقع الاستراتيجي للسعودية فحسب في المنطقة، ولكن يهدّد بتعريض المواطنين في المملكة الى كل طرق الأفكار (الهدّامة) والطموحات.

في السنوات القادمة، سوف يتضاعف عدد المعارضين السعوديين وأن المعارضة بكل أشكالها ستنمو بطريقة غير قابلة للسيطرة الى النقطة التي ستؤدي الى إغراق الخطاب الإصلاحي الذي يناصره الملك، والذي لم يعد يحظى بتأييد شعبي، فضلاً عن أن الملك نفسه قد تخلى عنه من الناحية العملية، فيما بدأ خطاب التشدّد يقوى ويسود بعد تولي الأمير نايف ولاية العهد، والذي بات الملك الفعلي للبلاد.

وفي سبيل تفادي أو تحييد التحدّيات الكامنة والمصيرية، فلابد أن يبدأ آل سعود برنامجاً إصلاحياً حقيقياً بآثار مباشرة وملموسة. الإصلاحات الحقيقية تعني إقرار مبدأ الإنتخاب المباشر بحسب المعايير الدولية، وبدء عملية فصل الدولة عن العائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية.

وإذا ما أراد آل سعود فرصة بقاء في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن عليهم أن يتحركوا بصورة عاجلة لمنح المواطنين نفس الحقوق التي يتمتّع بها المواطنون في كل بلد آخر من بلدان الشرق الأوسط. وحيث لا أحد يتوقّع أن تقوم السعودية بالتطوّر الى ديمقراطية ناضجة خلال عشيّة أو ضحاها، فإن العملية التي ترتقي الى حكومة شفّافة وخاضعة للمحاسبة نسبياً، إضافة إلى حقوق إجتماعية وثقافية واسعة، يجب أن تبدأ الآن.

ولكن الآفاق لا تبدو مشجّعة وإيجابية من جانب آل سعود. وكما تنعكس بصورة واضحة عبر صورتها الفانية والهرمة، فإن النظام السعودي برمّته يتهاوى بفعل العطالة، والعجز القيادي، والفساد دع عنك ذكر مفعول الإستقطاب العميق والسام للمؤسسة الوهابية الرجعيّة، والتي تنتج في الوقت نفسه نزعتي المحافظة والتطرّف.

وفيما تعتنق مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الديمقراطية وتواكب تدريجياً العالم المتطوّر فيما يرتبط بالاستيعاب الاجتماعي والسياسي، وكذلك الحرية الثقافية والابداع، فإن المملكة السعودية تبدو أكثر فأكثر مثل زيغ خطير.

وكما هي القيادة الهرمة والراحلة فإن البيت السعودي بأسره في اندثار واضح.

مأزق العقل الأمني الاعلامي

بلاهة التهويل في زمن الوعي

خالد شبكشي

يقال دائماً بأن الصراخ على قدر الألم، وفي الحالة السعودية يضاف إليه الفشل، واليأس، والإحباط..والتهتّك أيضاً..

هذا هو حال أقوى مؤسستين في مملكة آل سعود هذه الأيام، وهما الأمن والإعلام.. فمن يراقب طريقة أداء هاتين المؤسستين يشعر وكأن الدولة فقدت توازنها، وباتت تتصرّف بحالة غريزية، وعلى أساس رد الفعل اليومي، دون حساب لأي تداعيات مستقبلية أو تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صورة الدولة والجانب المعنوي والأخلاقي التي تحكم به..

منذ بدء الربيع العربي في أواخر العام الماضي (٢٠١٠)، دخلت مملكة آل سعود مرحلة استنفار أمني وإعلامي غير مسبوق، في محاولة لتطويق أية انعكاسات للثورات العربية على الداخل. وكان الهلع الذي أصاب صانعي القرار السعودي قد دفع بهم للانتقال بالدولة الى أوضاع استثنائية دون قصد أحياناً، ولربما لسوء تقدير العواقب، وأيضاً في محاولة للهرب من استحقاقات عاجلة وآجلة. كان الاعتقاد السائد والنمطي لدى آل سعود بأن مجرد الاعلان عن تقديمات إجتماعية سيفضي الى امتصاص الإحتجاجات الكامنة والمعلنة في أرجاء هذا البلد.. حقيقة الأمر، أن عطالة العقل السياسي الذي يدير دفّة الأمور في الدولة هي المسؤول الأول عن كل ما يجري وسيجري من اتّساع لنطاق الإحتجاجات الشعبية.

لم يجد صنّاع القرار من الملك والصف الأول من الأمراء أنفسهم معنيين بالتفكير في ما يجب فعله بالنسبة لواقع سياسي يتحوّل بوتيرة متسارعة، ولابد من تطوير آليات التعامل مع المطالب الشعبية بغير النهج القديم، الذي يرى بأن المال أو الحاجات المادية المباشرة وحدها الكفيلة بإنهاء المشكلة. وهذه واحدة من مشكلات الدولة الكبرى..

لا تقتصر أزمة الدولة على صنّاع القرار فيها، بل حتى على جحفل مثقّفيها، وكتّابها، وإعلاميها، الذين ذهلوا بسبب الانصراف عن مواكبة التحوّلات السياسية والاجتماعية العميقة والانشغال بجمع (الشرهات) بأن وجدوا أنفسهم يفكّرون ويتصرّفون بنفس طريقة (ساداتهم)، ولذلك لجأوا الى نفس الأدوات التي لم تعد تحقق الغايات المرجّوة..

يكفي للتدليل على ذلك، أن إمبراطورية إعلامية تسيطر على مايقرب من نصف الاعلام العربي تجد نفسها اليوم عاجزة عن إقناع مواطنيها بجدوى خطابها، بل وبكل ما يصدر عنها من قرارات..في حقيقة الأمر، أن الإمبراطورية الإعلامية السعودية تفقد في بعدها السياسي كل مفعول داخلي، وينظر الناس اليها باعتبارها أداة تكريس الاستبداد والفساد، بمعنى آخر أنها خادمة للسلطة وليست للشعب. أكثر من ذلك، لم يعد ينظر الناس للاعلام السعودي على أنه من وسائل المعرفة والإتصال الجماهيري، فقد عثروا على مصادرهم الخاصة، بل صنعوها بأنفسهم، وهذا سر التباين الحاد بين الحكومة والشعب والذي سيزداد بمرور الوقت كلما انحاز إعلامها الى السلطة وضد الشعب.

من جهة ثانية، أن المؤسسة الأمنية هي الأخرى فقدت قدرتها على التخويف. فإذا كان الاعلام معنياً بصنع وترويج ثقافة الخوف وقد فشل في تحقيق هذا الهدف، فإن الجهاز الأمني، وسيلة التخويف الأقوى لم يعد كذلك، فالناس لا تستجيب بعد اليوم لمنطق العصا الذي اعتقد الأمير نايف وعصابته بأن ليس هناك سوى السيف جواباً لمن يطالب بحقوقه أو يخرج على الدولة..لقد خرج الناس وسقط منطق السيف.

في رد فعل على الحراك الشعبي الإصلاحي، تتمسّك الحكومة اليوم بنهج يقوم على:

- التهويل الأمني
- التجييش الطائفي

بالنسبة للتهويل الأمني، فإن بيانات وتصريحات رجال وزارة الداخلية والعاملين معها في الصحف المحلية يلوذون بمنطق التخوين، واستعمال عبارات ذات طابع ترويعي، من قبيل التخابر مع دولة أجنبية، أو تنظيم مرتبط بالخارج، أو العمالة لدولة أخرى معادية، وهو ما تردد بعبارات وألفاظ مختلفة ولكن هذا التهويل الأمني لم يعد يخيف أحداً، رغم أنه صدر ويصدر من مقامات دينية وسياسية وكتّاب وإعلاميين ويردد عشرات المرّات في مقالات، ومقابلات، وتصريحات، وبيانات..مشكلة النظام وزمره الإعلامية/ الأمنية عدم مواكبة التحوّل الداخلي، أو أنها لا تريدون الإقرار بأن ثمة تحوّلاً عميقاً قد جرى في الخارج والداخل، وأن طريقة التخاطب مع هذا التحوّل لا تتم باعتماد ذات الأساليب الأمنية التي تحطّمت في ظل الربيع العربي..

بيانات الداخلية حول حوادث القطيف كانت تدور حول توجيه أصابع الإتّهام للخارج ـ وتحديداً لإيران، بأنها من يقف وراء الاحتجاجات فيما قد لا يتقن المشاركون في الحراك الشعبي في تلك المنطقة كلمة فارسية واحدة، وأنهم إنما

خرجوا في تفاعل مع أجواء الربيع العربي. منطق الداخلية هو المنطق الذي سخرت منه شعوب تونس ومصر واليمن وسوريا والبحرين من وجود عامل خارجي، لربما نسي رجال الداخلية أن يذكروا في كتاباتهم الطرفة البائسة أن المحتّجين كانوا يتلقون وجبات (كباب إيراني) على غرار وجبات (كنتاكي) التي كانت توزّع على شباب ميدان التحرير بالقاهرة..

منطق الأمن كان مثيراً للشفقة، ولذلك فإن تصريحات المفتي العام ذات المغازي الأمنية لم تؤخذ على محمل الجد، بل هناك من اعتبرها صادرة من مكتب وزير الداخلية، لأن ليس من واجبات المفتي توجيه إتهامات بوجود روابط خارجية للمحتّجين، فهذا يتطلب تحقيقاً دقيقاً تقوم به أجهزة أمنية. والحال أن المشاركة في التهويل الأمني باتت مسؤلية رجل الداخلية، ورجل الدين، ورجل الإعلام، ولربما موظف البلدية أيضاً..

على مستوى التجييش الطائفي، إن أول ما جرى تحضيره للرد على الاحتجاجات في المنطقة الشرقية كان إعادة استخدام الخطاب الطائفي، وهو الركن الآخر في خطاب المملكة السعودية إلى جانب التهويل الإمني..

ما شكّل صدمة لأمراء السلطة، وللإعلاميين العاملين لحسابهم ولغيرهم أيضاً، أن الخطاب الطائفي المطرّز بألفاظ التهويل لم يحقق أهدافه أيضاً، بل جاء بيان الـ ٦٠ ناشطاً إصلاحياً الذي صدر لإدانة التصعيد الأمني في القطيف، وشجب الأحكام الغاشمة ضد الإصلاحيين، ليطيح بالخطاب الطائفي الذي أغرق الفضاء العام..

كشفت اللغة الموتورة لمقالات الصحف اليومية السعودية عن حجم الصدمة التي أصابت الحكومة، ووزارة الداخلية على وجه الخصوص..فقد مضى الزمن الذي تكون فيه اللغة الطائفية فاصلة، وقاطعة، وخاتمة، فذاك زمن قد أدبر ولا تريد الداخلية وقطعانها في الامن والاعلام (وغيرهما أيضاً) استيعاب أن كلمة الشعوب هي الحاسمة والحاكمة..وإن من ينحاز للسلطة، يفقد ليس القدرة على التأثير في الرأي العام، بل يفقد صدقيته وصداقته مع الشعب..

في استعراض المقالات التي كتبت للرد على بيان الـ ٦٠ إصلاحياً إنكشافات مريعة، وسقوطات بالجملة. وسنحاول هنا التعرّف على مدى التهافت والإسفاف الذي بلغته الصحافة الحكومية في مواجهة الاستحقاقات العاجلة لشعب ينتفض بأشكال مختلفة..

في مقالته المثيرة (من العوامية إلى لندن!) المنشورة في جريدة (الشرق الأوسط) في ٨ كانون الأول (ديسمبر) الجاري، كتب طارق حميد (ضمن سلسلة مقالات استفزازية) في المقدمة ما يلي:

(تفجير أمام السفارة البريطانية في البحرين، جاء في أعقاب احتلال السفارة البريطانية بطهران، وبنفس التوقيت شهدت القطيف السعودية، مثلها مثل العوامية، أعمال تخريب، ثم شاهدنا العلم البحريني يرفع عاليا في كربلاء العراق، فما الذي يجمع بين كل ذلك؟)

نتف بإمكان الحميد والاعلام الأمني السعودي عموماً أن يجد لها رابطاً منطقياً، على طريقة سائق التاكسي الذي يشتري بندورة من مغسلة ملابس اتوماتيكية ويسلّم على بائع أحذية الذي خرج من المقهى وكل ذلك يحدث في يوم ماطر.. هل ثمة رابط؟ نعم ولكن فقط في النهج الحميدي.

وبالتالي يكون الجواب على سؤال الحميد: ما يجمع بين ما ذكر هو بلاهة التحليل في زمن الوعي. فتفجير السفارة البريطانية قد ثبت افتعاله بشهادة مواطنين بريطانيين يعيشون في البحرين وكانوا في موقع الانفجار أو مرّوا به، وأن تظاهرات العوامية ليست جديدة لو كان الحميد متابعاً، فهي قد بدأت منذ آذار (مارس) الماضي، ثم ما دخل علم البحرين في كربلاء بإيران أو حتى الصين؟

نعم، ثمة منطق لا يمت للعقل بصلة، إنه المنطق الغرائزي، الذي يريد تفسير الأشياء وفق معطيات مفتعلة، لأن ليس العلم من بين أدوات هذا المنطق. كل ما يريد الحميد إثباته في مقالته هو (العامل الخارجي) في أحداث القطيف، ولابد أن يكون هذا الخارج إيرانياً، حتى تكتمل (الحبكة)، ويرتاح الضمير الأمني.

وبطبيعة الحال، فإن من ينفي الصلة بين إيران وكل احتجاج في هذا البلد من القطيف وصولاً الى جدة يكون لا وطني، وطائفياً، وعابثاً. كل الألفاظ الموتورة تجدها في مقالة الحميد، فقد غمز من قناة بيان الـ ٦٠ وقال عنهم بأنهم (استمرار لماكينة طهران الدعائية) ومضى في تهجّمه


الحميد: كاتب وإعلام مأزوم

(حتى بات لدينا لوبي إيراني بالسعودية). فقد توارى (اللوبي الصهيوني العربي) الذي ظهر إبان العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، حتى صارت وزارة الخارجية الاسرائيلية تنشر مقالات الحميد وغيره على موقعها الالكتروني (وهو ما جعله من بين أسماء أخرى ضمن قائمة العار).

لفت الحميد إلى ما أسلفنا الحديث عنه، بأن الإمبراطورية الاعلامية السعودية تتهاوى اليوم، وأن الشباب الذين يمثّلون الأغلبية السكانية هم الرأي العام الحقيقي. فقد حدّد الحميد خطر بيان الـ ٦٠ إصلاحياً في (أنهم يقومون بحملات تشويش على الرأي العام).

مقالات الحميد التي تلتزم خطّاً واحداً حتى أصبح أسيراً لنوع المقاربة الطائفية التي لا تغادر مقالاته قاطبة، فهناك تهمة معلّبة مفادها أن إيران هي المسؤلة عن كل ما يجري في العالم من ويلات (ثورات واحتجاجات أيضاً من بينها).

فمن عنوان المقالة التي يكتبها الحميد تكفي لمعرفة الخاتمة، وهذا وحده كاف لبيان تهافت الخطاب الإعلامي الطائفي، فقد أصدر الحميد حكماً جماعياً على

ستين ناشطاً إصلاحياً بانهم (يتولون دور التشويش)، ويقولون (كلام حق يراد به باطل)، وأنهم (يد الخراب الإيرانية)، وأنهم (يساعدونها على التضليل)...

يلخّص الحميد العقل السياسي والاعلامي المأزوم، الذي لم يعد يبصر الحقائق على الأرض، فمن يعود الى مقالات الحميد قبل الربيع العربي بسنوات طويلة لا يجد فرقاً واحداً بينها، الأمر الذي يكشف عن جمود بل موت الوعي الإعلامي والسياسي السعودي، الذي يتحرّك بوحي من أمر عمليات أمنية..

في اليوم نفسه، ظهرت طائفة من المقالات في الصحف المحلية للرد على بيان الـ ٦٠، ولم تبرح اللغة المدقعة التي طغت على مقالات الحميد. تعكس تلك المقالات مسلسل انكشافات مزرية للإعلام الأمني السعودي، فقد تحوّل جحفل رجال الأعلام العاملين برهن إشارة الداخلية الى ما يشبه أوركسترا يتقاسم فيها المشاركون عزف نغم واحد بأدوات مختلفة.

ما يلفت أن إيران تحضر في المقالات - الردود ليس في سياق المعركة الاعلامية بين طهران والرياض، وإنما تحضر باعتباره أداة تهويل أمني وإعلامي. فلم تعد (إسرائيل) ولا (اللوبي الصهيوني) عامل تحريض وتعبئة (وهذا من عجائب الاعلام الأمني السعودي)، فقد شغلتهم إيران عن ذكر الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي.. وهذا سر آخر من انهدام الخطاب الإعلامي الأمني السعودي، فالشباب لم يعد يتحرّض لمجرد أن لغة مقالات رجال الاعلام في الداخلية هي موتورة ومشحونة بألفاظ تحريضية وطائفية. ولذلك، ليس مستغرباً أن المقالات بلغت أقصى ما يمكن أن تصل اليه من إسفاف، وتوظيف طائفي، وتجييش غرائزي، عبر تجاوز كل الخطوط الحمراء، واستعمال كل الالفاظ المتاحة في السباب والشتم، وإكالة الإتهامات (ولو كانت هناك دولة قانون لوضع رؤوساء تحرير صحف يومية وأصحاب المقالات التحريضية في المحكمة بل وخلف القضبان بتهمة الافتراء، والتحريض على الكراهية والعنف).

رئيس تحرير صحيفة (الاقتصادية) سلمان الدوسري، الذي صادقت الداخلية على تعيينه مؤخّراً، كتب مقالاً إتّهم فيه الاصلاحيين الذين وقّعوا على البيان الأخير بـ (الانقلابيين)، ووجّه إليهم تهمة التحريض على التدخل الخارجي، لمجرد أن البيان دعا الى لجنة تقصّي حقائق حول أحداث القطيف والتي راح ضحيتها خمسة قتلى برصاص الأمن، إضافة الى عدد من الجرحى أحدهم في حالة موت سريري، وقال الدوسري (لا معنى لهذه الدعوة إلا أن تكون وسيلة لتدخل أطراف خارجية). حسناً، هكذا يفهم نايف الأمر، وهكذا يجب أن تنعكس رغبته وهواجسه في مقالة الدوسري.

خالد المالك، رئيس تحرير صحيفة (الجزيرة) الصادرة بالرياض، لم يحد عن خط التهويل الأمني والتجييش الطائفي، فقد اعتبر البيان بأنه (مخل بأمن واستقرار الوطن ويمثل خروجاً على الضوابط وينم عن نوايا مسبقة ومبيتة اعتراضاً وإدانة لكل الأحكام القضائية). ووصف ما جاء في بيان الإصلاحيين بأنه (إملاءات جاءت على شكل مطالب). وهذه عقدة أخرى، فليس هناك من مطالب أصيلة في هذا البلد، فكلها أوامر من الخارج، أليس ذلك مصداقاً للإفلاس الاعلامي؟!

يوسف الكويليت، مدير تحرير صحيفة (الرياض) كشف بصراحة عن المقاربة الأمنية لبيان الإصلاحيين، وقال بأن (مبدأ الأمن يأتي فوق الأولويات الأخرى)، فقد غاب عن ذهنه وجود مطالب إصلاحية، وحراك شعبي يعود الى مطلع التسعينيات من أجل التغيير، ولا صلة لكل ما ذكر بما يحتسبه تهديداً للأمن. الكويليت لم يجد سلوة في ترسيخ مقاربته الأمنية سوى استدعاء تجاوزات (سجن أبو غريب)، و(غوانتنامو)، و(التصدي لأعمال الشغب في لندن)، و(مواجهة المتظاهرين في وول ستريت)..عدوى الحميد أصابت الكويليت في حشد معطيات متفرّقة لا يربط بينها الا مقال الكاتب وليس الواقع.

أنور عشقي، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، تجاوز نبرة هدوءه في الكلام ليعكس نقيضها على الورق، حيث اعتبر موقّعي البيان حول معتقلي جدّة وحوادث القطيف بكونهم (مرجفين في الأرض). وبلغة اللواء السابق، اعتبر عشقي أمن المملكة (خطاً أحمر، لا يجب المساس به) لافتاً - وهنا التعالي المفتعل - ألى أن (أمنها من أمن الإسلام).

عشقي نزع كل مؤهّل علمي وشرعي عن أكثر الموقّعين على البيان وقال عنه بأنه (ليس لديه خبرة قانونية أو شرعية.. ومعظمهم ليست لديه أهلية للخوض في هذه الأحكام)، أما الذين يحاولون المساس بسمعة وأمن المملكة فقال عنهم (إنهم إما مضللون من الخارج ومدفوعون لمآرب في نفوس من يدفعهم على ذلك، أو اعتنقوا أفكارا ومفاهيم خاطئة، مطالبا إياهم بالرجوع إلى رشدهم والحفاظ على مكتسبات المملكة). ومضى على الطريقة نفسها المحامي أحمد خالد السديري الذي اختصر الطريق على الجميع، وقال (أن أي عمل إصلاحي يرغب فيه أحد فليقدمه مباشرة إلى ولي الأمر..)..وأعاد سرد


سلمان الدوسري: الإصلاحيون إنقلابيون!

الإتهامات للإصلاحيين بالتواصل (مع جهات خارجية)، وأنهم (خائنون لوطنهم، ومن يؤيدهم خائن أيضاً). وشاركه في ذلك رئيس النادي الأدبي بجدة، أستاذ اللغة العربية بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالله السلمي، الذي طالب بوضع الإصلاحيين في (المصحات النفسية).

زاد مؤسس جمعية عيون جدّة المهندس جمال برهان على سيل الشتائم والإتهامات بأن خيّر الإصلاحيين بطاعة ولاة الأمر أو (الخروج والعيش في مكان يحلو له)، ونرجو

ألا تكون عقدة الهوية قد دفعت به للمزايدة واخراج المكنون..

محمد عبد اللطيف آل الشيخ وتهويله الأمني، وسمر المقرن وفايرسها الطائفي، وعلي سعد الموسى وتنظيره المتعالي وغيرهم كثر ينتمون الى معسكر الاعلام الأمني، الذي افتتح حفلة الهلوسة الإعلامية بما يكشف عن الجهة المسؤولة عن إصدار أمر العمليات لكل تلك الأقلام التي ليس على سبيل المصادفة تشن في وقت محدد وموحّد هجوماً اعلامياً على جهة محدّدة، وهم موقعو البيان الإصلاحي..

في اليوم التالي، أي التاسع من كانون الأول (ديسمبر) الجاري، تواصلت الحملة بأقلام أخرى ولكن بنفس اللغة، وردّدت كما الببغاء ذات الإتهامات، حيث وصفت أهداف الموقّعين على البيان بـ (المشبوهة)، وأنها تنم عن (انتهازية سياسية)، على حد صحيفة (الوطن). فمن وصف نفسه بالقانوني رضا السمهوري اعتبر البيان (محاولة استجلاب الدعم الخارجي ضد سيادة المملكة). وانتقل من موضوع البيان الى التشكيك ليس في مطالب الإصلاح التي ذكروها في بيانهم، بل في وعي الإصلاح (هم لا يعلمون ماهية الإصلاح) على أساس (أن باب القيادة السياسية مفتوح أمام الجميع)! وتكفي العبارة الأخيرة للكشف عن فحش الوعي المأزوم.

حاول الإعلام الأمني سحب سلطته الى الواقع الافتراضي وخصوصاً شبكات التواصل الإجتماعي (فيسبوك وتويتر) والتي صوّرها البائسون على أنها (خط دفاع عن مملكة آل سعود)، ولا شك أن من يتابع ما يجري على هذه الشبكات من الأمراء سيصاب بخيبة أمل حادة للثورة الافتراضية التي اندلعت منذ شهور في الواقع الافتراضي وهي مرشّحة للإنتقال الى الواقع الواقعي.. ولكن يأبى الخادعون لساداتهم إلا تصوير ما يجري على غير حقيقته، حفاظاً على مصدر الدخل الدائم والمنقطع (الشرهات)، وإلا لو اكتشف آل سعود حقيقة مايقال عنهم في شبكات التواصل الاجتماعي لهرعوا إلى مضاجعهم، ولوضعوا أصابعهم في آذانهم حتى لا يسمعوا ما يقال عنهم، وغطّوا أعينهم حتى لا يروا ما كتب فيهم من نقد وتعريض..

في مقالة للصحافي في (الشرق الأوسط) محمد جزائري في ٩ كانون الأول (ديسمبر) بعنوان (بيان أحداث القطيف.. ولعبة الأقنعة) لم يجد مناصاً من اقتحام أو الكشف عن المخبوء حين اقترب من الخطوط الحمراء بل تجاوزها حين قارب أحداث القطيف من خلفية طائفية، فقد تجاهل قائمة الأسماء الموقّعة على البيان ماخلا محمد سعيد الطيب وتوفيق السيف (فيما كانت بقيّة الأسماء غير معروفة على الصعيد المحلي السياسي) بحسب البيان، وهذا يعكس إما جهل جزائري أو تجاهله، لأن القائمة ضمّت أسماء لامعة مثل الكاتب عبد الله فراج الشريف والأديب محمد العلي والشاعر والحقوقي علي الدميني، والأكاديمي عبد المحسن هلال، إضافة الى عشرات الكتّاب والحقوقيين والناشطين الاجتماعيين وجميعهم شاركوا في التوقيع على عرائض سابقة من بينها العريضة الشهيرة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الصادرة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣. في واقع الأمر أن المجهول هو الكاتب نفسه محمد جزائري وهو غير معروف في الوسط الاعلامي، ولربما نقرأ له لأول مرة هذا المقال.

اختار جزائري الإصلاحي محمد سعيد طيب للتصويب على البيان ومحتوياته، فنال من الطيب على قاعدة ما اعتبره خلط الأوراق في البيان بين ماهو "أخلاقي" وماهو "سياسي"، ونسب جزائري الى طيب دعوته في البيان إلى عدم "الهروب من الواقع المتأزم في المنطقة وإلقاء اللوم على التأثيرات والارتباط بالخارج، والتشكيك في الوفاء للوطن، تحت لافتات إقليمية أو دولية". والحال، أن ما نسبه جزائري الى طيب ليس سوى جزء من البيان الموقّع عليه من ستين شخصاً، ولكن اختيار طيب ليكون هدفاً إعلامياً يكشف عن أزمة حقيقية يعاني منها النظام السعودي، الذي يعجز الآن عن التصعيد الأمني فيسمح للإعلام الأمني بتولي إفراغ غضب النظام في هيئة كلمات غير منضبطة، ولغة غير متوازنة..

يسوء جزائري في كلام طيب تبرئة إيران من أي لعب بخيوط المسرح السياسي، والمفروض أمنياً وإعلامياً أمنياً أن تكون إيران حاضرة في التهويل على الناشطين والإصلاحيين في الداخل، لأن المطلوب من إحضار إيران في كل تحرّك داخلي هو منع التحرّك من الأساس..

منهج رجال الإعلام الأمني يبدو كما لو كان مكتوباً بقلم واحد، فلو لم يكتب محمد جزائري إسمه على المقالة، ووضع إسماً آخر، وليكن طارق الحميد لما شكّ أحد في صدور المقالة عن الأخير، وكذا الحال بالنسبة لكتّاب آخرين باتوا يتقنون لغة الاعلام الأمني، طالما أن وزارة الداخلية هي المرشد الروحي والفكري (والمادي وهو الأهم) لجوقة الأقلام الخشبية..

يصبح الطيب على خطأ عظيم، طالما أنه استبعد أي دور إيراني لأحداث القطيف، ويضع جزائري هذا الخطأ في سياق خطأ استراتيجي يرتبط بقراءة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث العامل الديني



خالد المالك: تجييش طائفي

(جزء أصيل من محددات الحراك السياسي في المنطقة). حسناً، لماذا العامل الديني لا يحضر إلا في أحداث القطيف، ولم يحضر في الصراع مع الكيان الإسرائيلي..

أراد جزائري التلطي وراء العامل الديني لإخفاء الجنوح الطائفي، فهو حين يربط بين خروج تظاهرات في محافظة القطيف وإيران لا يتحدث في السياسة، بل يتحدث طائفياً. وكي يطرد مثل هذا الإنطباع

يستحضر ما قاله الشيخ حسن الصفار في خطبته حول الثورات العربية ونهجها السلمي مستثنياً الثورة السورية، ولم يكن ذلك عن جهل، لأن استعمال السلاح في الثورة السورية بات معلوماً لكل مراقب نزيه أو منحاز، ويكفي أن عدد العسكريين القتلى في الثورة السورية يتجاوز ثلث عدد الضحايا من المدنيين، بل إن مطالبة جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، المسلّحين السوريين بعدم تسليم أسلحتهم بعد الإعلان عن قبول دمشق للمبادرة العربية، دليل على أن ثمة بعداً عسكرياً في الثورة السورية، وعلى أية حال فهذا أمر بات موضع اتفاق المراقبين جميعاً..

ومع ذلك، ماعلاقة استثناء الثورة السورية من النهج السلمي بإيران، ولماذا يكون الكلام (تماه مع الطرح الإعلامي الإيراني..). الخلط في موضوع الصفار جاء هذه المرة من جزائري الذي لا يبدو أنه لم يؤدِ (الواجبات المنزلية)، حين قال بأن (خطاب الملك عبد الله الإصلاحي) هو من فتح (باب العودة للوطن) للشيخ الصفار، والحال أن الأخير عاد في عهد الملك فهد، بعد مفاوضات جرت في لندن وبيروت بين حركة المعارضة الشيعية في الخارج وممثل عن الملك فهد في لندن وممثل عن إبنه الأمير محمد بن فهد حاكم المنطقة الشرقية، ولم يكن الأمير عبد الله على صلة بالإتفاق، بحسب ما تكشف عنه كتابات قادة الحركة الإصلاحية الشيعية.

ثمة جديد في لهجة الإعلام الأمني الرسمي هو اعتماد (حالة انكار) لكل المظالم السائدة، وتصوير البلاد وكأنها خلو من مشكلات تستدعي الإحتجاج والتظلّم، فقد صوّر جحفل الإعلام الأمني الوضع على أنه مثالي، وأن الأبواب مفتوحة أمام كل من يحمل مطلباً، أو شكوى. تساءل جزائري عن دعوى البيان بأن الحكومة السعودية (تمارس رسمياً تمييزاً طائفياً تجاه الشيعة) وتساءل (من أي جاء هذا التأكيد إذا كان لا يوجد أي تشريعات نظامية أو قانونية في السعودية تقر بميزات طائفية على أي مستوى..). فهنا لا يبدو جزائري في حالة حياد علمي حين يتعاطى مع قضية باتت دارجة في المشاريع البحثية الأكاديمية، وليست خاضعة لهذا النوع من الأسئلة، لأن الحديث عن وجود تشريعات قانونية لإثبات أو نفي سياسة ما تتبناها العائلة المالكة يستلزم وجود دستور وقانون أعلى، والحال أن الجميع يدرك بأن هذه البلاد لا تعتمد التشريعات المكتوبة في فرض سياسات تمييزية أو قهرية، وليس هناك من دستور فاعل يمكن الرجوع إليه، فالبلاد قائمة على أساس (تعليمات شفهية)، تقوم مقام القانون، حتى بات الناس على وعي بما تعنيه عبارة (غض نظر)، التي تملك قوة القانون.

مقالة صالح الشيحي الموسومة (خلط الأوراق) في صحيفة الوطن في ٩ كانون الأول (ديسمبر) الجاري بدأت بالخاتمة في توصيف البيان بأنه (جاء مخيباً للآمال ومثيراً للغرابة)، الخلط جاء بحسب الشيحي لأن الموقّعين دعوا الشباب في المنطقة إلى (عدم الانزلاق إلى أي شكل من أشكال العنف أو استخدام السلاح)، ومكمن الخلط هو في رفض (الهروب من الواقع المتأزم في المنطقة وإلقاء اللوم على التأثيرات والارتباط بالخارج والتشكيك في الولاء للوطن، تحت لافتات إقليمية أو دولية..)، وافترض ان في ذلك خلطاً وتحميل البريء الافتراضي (أي الحكومة) تهمة تأجيج الطائفية الى باقي الردود الجاهزة في صندوق الاعلام الأمني. ما يريد الشيحي إسقاطه أن خمسة شبان سقطوا في الأحداث برصاص حي، وجّه في بعضها مباشرة الى رؤوس المتظاهرين بصورة سلمية..وكما يبدو أراد كتّاب المقالات من الجميع تحميل المسؤولية للمتظاهرين في سقوط الضحايا منهم، وتحويل من استخدم الرصاص الى مجني عليه، وهذا مثير للغرابة حقاً، وحينئذ فحسب يرتفع الخلط!

الشيحي، شأن أقلام الاعلام الأمني، استحضر ماكان يقال عن العناصر المسلّحة التي تنتمي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، حيث وصف المحتّجين بصورة سلميّة بأنهم (فئة ضالة كغيرهم من الفئات الضالة نعرف غاياتها الحقيقية..). ولم لا فإن بيان الملك في ١٧ آذار (مارس) الماضي، وكذلك ما كشفت عنه منظمة العفو الدولي في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي حول قانون مكافة الإرهاب المقترح والذي اعتبرته (أداة لخنق الإحتجاج السلمي)، وقال فيليب لوثر من المنظمة (أن مشروع القانون يشكل تهديداً لحرية التعبير في المملكة بذريعة الإرهــاب) وقال (إذا ما


محمد آل الشيخ: حملة ترويع الإصلاحيين

قدّر لمشروع القانون هذا أن يقر، فسوف يمهد الطريق أمام دمغ أي تحرك بسيط ينم عن المعارضة السلمية بأنه عمل إرهابي يعرض صاحبه لانتهاكات هائلة لحقوقه الإنسانية)...كلها أدلة دامغة على أن الدولة تواجه استحقاقات السياسة بأسلحة الأمن والطائفية.

مقالات أخرى جاءت في السياق نفسه، كما في افتتاحيات الصحف اليومية (عكاظ)، و(الاقتصادية) و(اليوم) وغيرها إلى جانب مقالات من مثال (بيانات الإفك جريمة أخرى؟) لمحمد الوعيل الكاتب في جريدة (اليوم)، و(لايجهلون) لمشاري الذايدي في (الشرق الأوسط)، و(وطن لا يحتمل المزايدات) لهاشم عبده هاشم، و(وطن يجب أن نحميه) لعبد الرحمن سعد العرابي، ومقالات أخرى كتبت وسوف تكتب حول الموضوع نفسه، ولكنها تدور جميعاً في فلك الإعلام الأمني الذي يراهن كل من يشارك فيه على صدقيته وربما تاريخه أيضاً في مقابل حفنة من (الشرهات)، ولكن في نهاية المطاف إنه خطاب يخرج من حركة التاريخ ويؤكّد بأنه يسير على خطى إعلام الأنظمة السياسية التي سقطت خلال الربيع العربي.

موقف آل سعود من الإسلاميين

لعبة الإحتواء بعد الهوان السعودي

عبد الوهاب فقي

هل بدّل آل سعود مواقفهم من الإخوان المسلمين، بل ومن الإسلاميين عموماً الذين يتقدّمون في كل الانتخابات التي شهدتها شمال القارة الافريقية (مصر، تونس، المغرب..)، فلا يمانعون من وصول الإسلاميين في اليمن، وسوريا والأردن والكويت..وهل ثمة أجندة تختفي وراء الانفتاح السعودي والوهابي على المؤسسات الدينية العريقة والمصنّفة سلفاً في جبهة الخصوم (الأزهر على سبيل المثال).

كان كلام رئيس الإستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز في ٤ كانون الأول (ديسمبر) الجاري لافتاً بأنه إذا كان خيار الشعوب العربية هو الإخوان فليكن. جاء ذلك التصريح خلال مشاركته في منتدى الخليج والعالم في الرياض، وجاء فيها (سنتعامل نحن مع كيانات سياسية، وإذا كان هذا خيار الشعوب فليكن) في إشارة إلى تقدّم الاخوان المسلمين في الإنتخابات التي شهدتها دول عربية.

يأتي هذا الكلام بعد أكثر من شهر على زيارة قام بها وزير الأوقاف السعودي الى الأزهر، وإطرائه غير المسبوق والمعهود من قبل شخصية دينية وهابية لمؤسسة نالت من الانتقادات اللاذعة بفعل انفتاحها على الأطياف الإسلامية كافة، واضطلاعها بدور فاعل في فعالية التقريب بين المذاهب..البيان المشترك الصادر عن وزير الأوقاف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ورشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في القاهرة في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) لم يتناسب مع منهج الأزهر وتسامحه حين أكّد البيان على (التصدّي لأي محاولات تهدف للمساس بالمجتمعات الإسلامية السنيّة تحت أي شعار). وفي جملة أخرى (تقوية الموقف الإسلامي وخاصة بين أهل السنة والجماعة..)، وهو كلام لم يعتده المسلمون من مشيخة الأزهر ذات الطابع التقريبي، وصاحبة الريادة في مشروع الوحدة الإسلامية، الأمر الذي فهمه كثيرون على أنّه إقحام غريب على تراث الأزهر..

بعد أقل من شهر، قرأنا كلاماً للأمير نايف، ولي العهد ووزير الداخلية، يمكن وصفه بأنه جزء من النفاق الأيديولوجي، حيث تحدّث الأمير نايف عمّا وصفه (البيت الإسلامي الكبير)، وطالب بترتيب هذا البيت، وحذّر مما أسماه (تصدّع البيت الإسلامي الكبير)، وقال بأن (عوامل الخلاف والفرقة والتصدّع في البيت الإسلامي الكبير لن يحمل في طيّاته غير الشتات والفوضى والضعف ولن يستفيد من ذلك غير أعداء الأمّة الذين تربّصوا بها ولا زالوا). هل ذاك هو خطاب سعودي أصيل؟ فليس في الأدبيات الوهابية ما يفيد بذلك، ولا في تصريحات الأمير نايف نفسه، الذي مازال الإخوان المسلمون يتذكّرون ما قال عنهم بعد عام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأراد تحميلهم مسؤولية الهجمات بنفي أي علاقة لتنظيم القاعدة الذي تربّى على أفكار مشايخ الصحوة في السعودية خلال تسعينيات القرن الماضي.

فبعد عام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر أجرت صحيفة (السياسة) الكويتيّة المقرّبة من آل سعود مقابلة مع وزير الداخلية الأمير نايف، شنّ فيها هجوماً شديد اللهجة على الإخوان المسلمين وحمّلهم مسؤولية كل الويلات التي أصابت الأمة، وقال عنهم بأنهم أصل البلاء فيما يواجه المسلمون

نظرة الأمير نايف إلى الاخوان المسلمين بوصفهم سبب بلاء المسلمين، وأنهم سيّسوا الإسلام، هم مرشّحون لحكم شمال أفريقيا فماذا سيقول الآن؟

من مشكلات. وقال الأمير نايف في المقابلة التي نشرت في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢، بأن الاخوان المسلمين أساؤوا للسعودية والعرب والمسلمين. وقال (مشكلاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين. لقد تحملنا الكثير منهم ولسنا وحدنا الذين تحملنا منهم الكثير. إنهم سبب المشاكل في عالمنا العربي وربما في عالمنا الإسلامي. حزب الإخوان المسلمين دمر العالم العربي).

وفي مقابلة لاحقة جرت مع صحيفة (عرب تايمز) بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢، شّن الأمير نايف هجوماً جديداً على جماعة الإخوان المسلمين وإتهمها (بالسعي إلي زعزعة استقرار بلاده) وكشف النقاب في تصريحاته عن طرد العديد من عناصرهم من السعودية. وقال الأمير نايف (إن الإخوان سيسوا الإسلام لخدمة أهدافهم الخاصة واستغله الكثير منهم لزعزعة استقرار الأمة).

وقد فوجيء قادة الجماعة بهجوم الأمير نايف عليهم بطريقة غير لائقة، فضلاً عن سيل الإتهامات التي وجّهها الى الجماعة وبطريقة متكررة، ما كشف لدى الجماعة عن نيّة مبيّتة لدى الحكومة السعودية، حتى تساءل عصام العريان، أحد قادة الإخوان، عن تركيز الأمير نايف تصريحاته على الصحف الكويتية. وقد قامت صحف سعودية أخرى من بينها (الشرق الأوسط) بإعادة نشر مقابلة الأمير، ما أكّد على أن ثمة نيّة بتحويل قضية الهجوم على الاخوان المسلمين موضوع رأي عام.

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين المستشار محمود المأمون الهضيبي كان قد ردّ على الأمير نايف في الأول من ديسمبر ٢٠٠٢، مستنكراً هجومه على الجماعة دون مبرر، وعبّر الهضيبي عن صدمته وحزنه ودهشته لتصريحات الأمير نايف (والتي تناول فيها الإخوان المسلمين بتجريح شديد واتهامات مستغربة وغير صحيحة).

كان رد الاخوان هادئاً ويتعلّق بتجربة الجماعة في المملكة، وتسائل المرشد العام الهضيبي عن المشكلات التي وقعت في المملكة بسبب الإخوان،)هل أحد منهم أتى شيئاً ضد المملكة؟)، ولفت إلى أنه لو صدر من أحدهم شيء (لبادرت المملكة إلى إنهاء تواجده فيها، ولو كان ذلك حدث بصورة

جماعية لكان الإبعاد جماعياً وواضحاً ومعروفاً لدى الجميع)، وكأن المستشار الهضيبي أراد تذكير الأمير نايف بأن الجماعة على علم بأساليب تعامل السلطات الأمنية السعودية، وأن لو كان هناك فعل يؤخذ على الجماعة لبادرت السلطات إلى تدابير قمعية تعرفها الجماعة. وذكر الهضيبي الأمير نايف بأن التزام الجماعة بلغ مستوى عالياً من الإنضباط وراعت فيه قوانين المملكة وحسن الضيافة، (فلم يحاولوا أبداً تشكيل جماعات إخوانية من السعودية ولقد كان ذلك خطأً أحمر مهماً التزم به الإخوان في المملكة). بكلمات أخرى، أن هجوم الأمير نايف على الإخوان وقرار طرد عناصر من الجماعة لا يستند على وقائع على الأرض بل هي قضية مفتعلة وسياسية بدرجة أساسية.

الانفتاح السعودي على الإخوان والمؤسسات الدينية في مصر ليس بريئاً، و يتزامن مع قرار أميركي بالإنفتاح على الإسلاميين في الشرق الأوسط

رسالة الهضيبي شملت عناوين عدّة، من بينها موقف الاخوان المسلمين أثناء حرب الخليج إثر احتلال قوات صدام حسين الكويت في أوائل التسعينيات، ولم يرض موقف الإخوان الحكومتين السعودية والكويتية برغم من إدانته الهجوم على الكويت، ومناشدتهم الرئيس صدام حسين بسحب قواته من الكويت، وإن كانوا عارضوا تدخّل القوات الأجنبية (لأنها قوات استعمارية لا تأتي لإنقاذ أحد وإنما لاستعمار بلادنا..) بحسب نص البيان. كما تناول البيان موضوع الدكتور حسن الترابي الذي ناله الأمير نايف بهجمومه.

وذكّر الهضيبي الأمير نايف بأن الإخوان المسلمين (لم يدمّروا العالم العربي، بل هم الذين أحيوا الروح الإسلامية في كثير من بلاد الدول العربية والإسلامية وعملوا على تنمية مجتمعاتهم ورقيها وازدهارها والتزموا احترام النظام العام..).

ولفت الهضيبي في رسالته إلى مئات الألوف من أبناء شعب مصر التي شيّعت المرشد العام للإخوان المسلمين مصطفى مشهور (آذاها كثيراً أن توصف بما جاء بتصريحاتكم وحزنت وتألمت كثيرا أن تكون هذه نظرتكم إليها وخاصة أن تأتي هذه التصريحات عقب وفاة المرشد الراحل بفترة وجيزة..).

تلك كانت نظرة آل سعود للإخوان بالأمس التي استندت على خلفية مشوّهة، وأراد نايف تحميل الجماعة مسؤولية الإرهاب الذي انطلق من بلاده وأحدث ذلك الزلزال الكبير في الحادي عشر من سبتمبر فسقطت إثر برجي نيويورك دولتان أفغانستان والعراق، بل برّرت تلك الهجمات شكل الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة، والذي تسبب في فقدان الأمن في كل أنحاء العالم..

نظرة الأمير نايف وحكومته إلى الاخوان المسلمين بوصفهم سبب بلاء المسلمين والمشكلات التي أصابت المملكة، وأنهم سيّسوا الإسلام، هم اليوم ليس مجرد قوة سياسية وازنة، بل هي مرشّحة لأن تمسك بالحكم في عدد من الدول من المغرب وحتى مصر وربما في دول أخرى من المشرق العربي..فكيف سيبدّل نايف نظرته للإخوان الذي من المرشّح أن يمسكوا بالحكم في كل دول شمال أفريقيا؟

لا ريب أن الانفتاح السعودي على الإخوان لم يكن بريئاً، وكذلك على المؤسسات الدينية في مصر، خصوصاً بعد الربيع العربي، وهو يتزامن ويتقاسم مع قرار أميركي بالإنفتاح على الإسلاميين في الشرق الأوسط، وعلى جماعة الإخوان المسلمين بوجه الخصوص. وقد كان لافتاً تصريح وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون حين قالت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بأن (الإسلاميين ليسوا جميعهم سواسية)، وأن القول بأن الإسلاميين يعارضون الديمقراطية ليس دقيقاً، بل هنأت كلينتون ونظيرها الفرنسي ألين جوبيه حزب النهضة التونسي بقيادة الشيخ راشد الغنوشي بالفوز، وحين فازت جماعة الاخوان المسلمين في المرحلة الاولى لم تبد كلينتون انزعاجاً، خصوصاً



الإخوان المسلمون: انفتاح سعودي مشبوه

وأن حزب الحرية والعدالة المشتق من الإخوان المسلمين تبنى أصول اللعبة الديمقراطية وشروط التداول السلمي للسلطة بل ذهب بعض قادته للولايات المتحدة للإطّلاع على تقنيات الحملات الانتخابية والمنافسة السياسية المفتوحة..

فرّقت كلينتون بين الجماعات الإسلامية، فهي تصف الإخوان المسلمين بالإعتدال بينما تصف السلفيين بالمتشدّدين، وقالت في تصريح لها خلال زيارة لها إلى ليتوانيا في ٥كانون الأول (ديسمبر) الجاري لحضور إجتماع منظمة التعاون والأمن الأوروبي ما نصّه "السلفيون مسلمون متطرفون، ومفهومهم للإسلام هو مثل مفهوم السعودية، حيث يفصل الجنسان وتمنع المرأة من القيادة".

إذاً، السعودية تدرك تماماً بأن حظوظ جماعاتها السلفية في مصر أو أي بلد عربي آخر محدودة، بل إن من تصفهم بسبب بلاء الأمة، أي الإخوان المسلمين، هم الأوفر حظاً الآن على المستويات المحلية والدولية. نعم، ما سوف تسعى السعودية الى العمل عليه هو التأثير في خطاب الإخوان المسلمين لجهة صنع عصبية طائفية في مقابل خصمها المذهبي إيران، على أن تلوّح دائماً بورقة الجماعات السلفيّة في المعارك الداخلية التي ظهرت مؤشّراتها في اليمن، وعلى وجه التحديد في محافظة صعدة.

الشيخ راشد الغنوشي: الأسرة المالكة ستواجه انقلاباً أو الحريات للشباب

أكّد الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الإسلامي التونسي الفائز بالأغلبية في أول انتخابات تشريعية تجري بعد نجاح الثورة التونسية بأن الأسرة الحاكمة بالسعودية ستواجه إنقلابا على حكمها إن لم تمنح الحريات للشباب المطالب بها.

وجاء كلام الشيخ الغنوشي خلال حديث عبر مائدة مستديرة نظّمها "معهد واشنطن" للدراسات في ٥ كانون الأول (ديسمبر) الجاري، حول مستقبل البلدان العربية والعلاقة مع واشنطن. وقال الشيخ الغنوشي بأن (الثورات تفرض على الملكيات العربية إتخاذ قرارات صعبة، فإما أن تعترف بأن وقت التغيير قد حان، أو أن الموجة لن تتوقّف عند حدودها لمجرّد أنها نُظم ملكية. الجيل الشاب في السعودية لا يعتقد أنه أقل جدارة بالتغيير من رفاقه في تونس أو سوريا).

وقال بأن (العالم العربي أمة واحدة، والشعب العربي يملك ثقافة مشتركة، ما يحصل في المغرب يعطي الأمل بأن بعض الملكيات قد فهمت رسالة اليوم الحاضر، وهي وجوب إعادة السلطة إلى الشعب).

ولفت الشيخ الغنوشي إلى أنه كان ممنوعاً من زيارة الولايات المتحدة طوال سنوات، ولكن (بفضل الثورات العربية فإنني الآن أجلس بينكم وأتمتّع بانفتاحكم على الحوار..). وقال في تصريح إعلامي بأن السعودية لا مجال لها إلا منح الحريات وذكرت مصادر صحفية سابقة أن السلطات السعودية منعت الغنوشي من دخول أراضيها لأداء فريضة الحج. وقد ذكر في مناسبات عديدة بأن قرار إرجاعه الى لندن، وكان بلباس الإحرام، يعتبر مهيناً، خصوصاً وأنه جاء بعد حصوله على تأشيرة الحج، فيما يطلب منه البقاء لإبلاغه بوجود (تعليمات من جهات عليا).

وكانت العلاقات السعودية التونسية توتّرت بعد أن لجأ الرئيس التونسي المخلوع إلى السعودية، حيث تطالب الحكومة التونسية بعد الثورة بتسليمه لمحاكمته وقضاء فترة سجنه في تونس

السعودية وجيرانها..

سوار من نار

عبدالحميد قدس

إرتفع مستوى القلق لدى آل سعود منذ تنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن السلطة في ١١ كانون الثاني (يناير) من هذا العام (٢٠١١)، وباتوا يتصرّفون على أنّهم يجب أن ينزعوا الشوك بأنفسهم..

(لا نثق بالأميركيين) عبارة ردّدها الملك والأمير نايف لمشايخ الخليج، ولكن مالبث أن سعى المسؤولون الأميركيون إلى تبديد مخاوف آل سعود من انقلاب الحليف الإستراتيجي عليهم في ظل التحوّلات التاريخية الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. حتى الآن، أطلق الأميركيون إشارات إيجابية بالنسبة للسعودية فيما يرتبط باليمن، وتشجيع كل القوى السياسية والإجتماعية على قبول المبادرة الخليجية (السعودية)، وقبل ذلك كان الأداء في ليبيا مقبولاً بالنسبة لآل سعود، مادام الأمر متعلقاً بالخصوم..

ذكرنا في مقال سابق بأن السعودية خسرت أمنها الاستراتيجي منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر وخروج باكستان وأفغانستان من دائرة النفوذ السعودي، ما قطع الطريق على مدار جيوسياسي في منطقة الشرق الأقصى وكذلك آسيا الوسطى يمكن للسعودية أن تلعب فيه لمشاغلة خصومها، ثم جاء الربيع العربي ليفقد السعودية أمنها القومي بعد أن شهد عدداً من الدول العربية الحليفة تقليدياً للسعودية ثورات شعبية أفضت الى تغيير الرؤوس بانتظار تغيير الأنظمة، ولم يتبقَ أمام السعودية سوى أمنها الوطني الذي تحاول الحفاظ عليه عبر أسلوب التدخّل المباشر في شؤون الثورات العربية وخصوصاً في البلدان المحيطة بالمملكة (اليمن، البحرين وأخيراً سورية)..

لا شك أن السعودية تعيش اليوم أسوأ أيامها، كونها تجد نفسها واقعة في بيئة خصاميّة، فكل جيرانها إلاّ ما ندر تصنّف اليوم إما في خانة الخصوم مثل إيران والعراق أو مرشّحة لأن تكون كذلك (اليمن، البحرين، مصر)، أو دول يراد لها أن تبقى حليفة مثل الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. بالنسبة لآل سعود، ليس هناك ما يمكن وصفه بالحليف في الوقت الحاضر، فالربيع العربي جعل كل الدول المجاورة باعتبارها خصوماً إما مباشرين أو غير مباشرين..

رئيس الاستخبارات السعودية السابق، والسفير في واشنطن ولندن سابقاً الأمير تركي الفيصل تحوّل الى ما يشبه منظر دعائي. فهو وإن يك يحاول تصنيع صورة مفتعلة عن نظام الحكم الذي تديره العائلة التي ينتمي إليها، فإنه لايخفي أحياناً طبيعة الأخطار المحدقة بالكيان، وإن سعى لوضع الأخطار في سياق مختلف..الأمير تركي الفيصل يدرك بأن المملكة تواجه أخطاراً أمنية جديّة، وخصوصاً مع الدول التي تتقاسم المملكة معها حدوداً بريّة كبيرة مثل العراق واليمن، والسبب أن عناصر القاعدة التي أريد إخراجها الى هذين البلدين، يخشى دائماً من عودة العناصر الى الديار سواء بفعل عوامل تنظيمية أو بسبب صعوبة الظروف السياسية وبيئة العمل..

بالنسبة لآل سعود، ليس هناك ما يمكن وصفه بالحليف في الوقت الحاضر، فالربيع العربي جعل كل الدول المجاورة خصوماً مباشرين وغير مباشرين

محاضرة تركي الفيصل في جامعة قوات مشاة البحرية الأميركية المارينز في قاعدة كوانتيكو العسكرية بالقرب من واشنطن في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بعنوان (عقيدة الأمن الوطني السعودي خلال العشر سنوات القادمة) اشتملت على عناوين عديدة، من بينها تأثيرات ما يجري في الجوار على الامن في السعودية. ويرى الفيصل بأن (عدم الاستقرار في اليمن يمثّل خطراً أمنياً على السعودية)، وأرجع ذلك إلى نشاط تنظيم القاعدة المتزايد، وأن ذلك يعود إلى كون اليمن (أقرب دول الجوار للمملكة)، وأن تنظيم القاعدة قد أقام قواعد له في المناطق الجبلية خارج العاصمة، وهي مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة، وأن هؤلاء العناصر عقدوا اتفاقيات حماية وتموين مع زعماء القبائل، ما يلفت الى تجربة تنظيم القاعدة في منطقة القبائل الحدودية الباكستانية.

بالنسبة للسعودية فإن سقوط النظام في اليمن يدق ناقوس الخطر في المملكة، ولكن قد يكون مشاغلة القبائل والقوى الإجتماعية في حروب موضعية (دون الوصول الى حرب أهلية تكون عابرة للحدود) خياراً آخر من أجل عدم انتقال الخطر الأمني الى داخل الحدود في الطرف الآخر. المبادرة الخليجية، بحسب ما يقول تركي الفيصل، هو ضمان ليس انتقال سلمي للسلطة في اليمن، لادراك السعودية ودول خليجية أخرى بأن المبادرة مرفوضة من قبل الغالبية الساحقة من الشعب اليمني، وإن التوقيع على المبادرة في الرياض بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وقوى اللقاء المشترك، وتكليف محمد باسندوه بتشكيل حكومة انقاذ وطني لن تصل الى مستوى إخماد الثورة الشعبية بل لحظت السعودية زيادة الزخم الشعبي والثوري عقب التوقيع، كما ظهر في مظاهرات يوم الجمعة ٢ كانون الأول الجاري والتي أطلق عليها (جمعة الاستقلال)، وأسقط بذلك المبادرة قبل تمريرها على الشعب اليمني وثورته المتصاعدة.

تحدّث الأمير تركي عن برنامج مساعدات المملكة لليمن والذي توقّف في الوقت الراهن بحجة غياب الاستقرار في اليمن، والحال أن قرار التجميد يعود الى أن الوضع في اليمن ليس محسوماً، ويخشى آل سعود بأن يخرج اليمن من نطاق نفوذها، الأمر الذي يتطلب ضغوطات متواصلة على الشعب اليمني سواء عبر تجميد المساعدات، أو تحريك بعض الجماعات السلفية في محافظة صعدة للدخول في مناوشات عسكرية مع الحوثيين، أو تشجيع بعض قوات النظام اليمني لارتكاب جرائم في مناطق ناشطة مثل تعز للحيلولة دون وصول الثورة الى مرحلة قريبة من الانتصار، ما يفقد السعودية والدول الخليجية المعنيّة بالملف اليمني فرصة الالتفاف على الثورة اليمنية من خلال فرض مشاريع مشبوهة

أو قاصرة عن بلوغ درجة الاستقلال الوطني.

يقال الشيء نفسه بالنسبة للعراق، الذي تشترك المملكة معه بحدود طويلة تصل الى ٨١٤ كيلومتراً، وقد أعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف، ولي العهد الحالي، في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦ بأن المملكة ستبدأ في العام المقبل (٢٠٠٧) العمل على مد سياج أمني بكلفة ١٢ مليار دولار يمتد ٩٠٠ كيلومتر بطول الحدود مع العراق، وقال بأن (ان اقامة سياج حدودي فاصل مع العراق هو أمر ضروري لحفظ الامن.. وأتوقع بدء أعمال انشاء الجدار الحدودي العام المقبل)، وبرر الأمير نايف هذا السياج الأمني الضخم وغير المسبوق في تاريخ الحدود الدولية بأنه (لمنع تسلّل الإرهابيين إلى أراضيها).

ذاك كان ظاهر المشكلة، ولكن يبدو أن قضية آل سعود مع العراق لم تكن وجود إرهابيين ينتمون اليهم ويخشون عودتهم، ولكن مشكلتهم في جوهرها هي مع العراق الجديد. وهو ما عبّر عنه الأمير تركي الفيصل بطريقة أخرى، ولكنها كافية لأن تكشف عن حقيقة الهواجس السعوديّة. فقد طالب الأمير تركي في محاضرته سالفة الذكر، بصدور قرار من مجلس الأمن (لحماية



ربيع عربي مخيف للسعودية

الأراضي العراقية)، والهدف من ذلك (للوقوف ضد الطموحات الخارجية في العراق)، في إشارة إلى إيران.

كلام الأمير تركي أمام الجنود الأميركيين كان موجّهاً وانتقائياً، إن لم يكن تعبوياً وتحريضياً، فهو يتحدث إلى جهة موكلة بمهمة الإنسحاب من العراق، وهي على عداوة مطلقة مع إيران، ولذلك فهناك دافع واضح لإيصال رسالة من نوع خاص. ولذلك خاطب الجنود بلغة العداوة، وكأنّه يخبر عن أمر لا يدركونه كقوله (قادة إيران يتدخلون في شؤون الدول الأخرى ويبذلون جهودهم لتحقيق عدم الاستقرار في الدول التي توجد فيها أغلبية شيعية مثل العراق والبحرين والدول التي توجد فيها أقليات شيعيه مثل الكويت ولبنان). والسؤال هل أمر التدخل في شؤون الدول الأخرى يقتصر على إيران وحدها بين دول العالم، والخطاب لمن؟ لجنود دولة تحتّل قواتها بلدين مسلمين بناء على مقررات مجلس الأمن الدولي وهما أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣)، وأليس الولايات المتحدة تتدخل عبر سفرائها في كل دول العالم، وفي مقدّمها الدول العربية والإسلامية، بل وحتى السعودية أليست هي تفعل الأمر ذاته في الدول العربية والإسلامية الأخرى، وأليست قواتها تحتل البحرين دون وجود خطر خارجي يبرر هذا الاحتلال، بحسب تقرير لجنة تقصّي الحقائق التي يرأسها الدكتور شريف بسيوني؟

حديث الأمير تركي عن العراق وكأنه يتحدّث عن منطقة نفوذ يجب أن تخضع تحت تأثير المملكة، ولا يجب أن يتفاعل مع محطيه، متناسياً وجود إحتلال أميركي، ما يجعل جملة أن (الكثير من إمكانيات العراق قد تم سحقها بواسطة السياسات الإيرانية)، دون أن يشرح الأمير تركي ذلك، وكيف حصل، رغم أن العراق بقي تحت الاحتلال الأميركي ومازال؟ اللهم إلا أن يكون كلام الأمير تركي للجنود الأميركيين بهدف تصعيد وترسيخ الخطر الإيراني لناحية دفع الإدارة الأميركية للتفكير بصورة جديّة في حلول لمعالجة الفراغ الذي سيتركه رحيل القوات الأميركية من العراق. ولذلك لجأ الأميركي تركي الى كل ما من شأنه شحن طاقة القلق لدى الأميركي بقوله (العراق الذي سبق أن شنّ حرباً دموية ضد إيران أصبح الآن ساحة بارزه للنفوذ الإيراني المتزايد وهناك الآن أشخاص ومجموعات في العراق خاضعين تماما لمرشد الثورة الإيرانية خامنئي) ووصف هذا السلوك بأنه (غير مقبول وسيء بالنسبة لبلد يتميز بتعددية دينيه مثل العراق). وعلى فرض صحة ذلك، أليست هناك مجموعات مسلّحة مرتبطة بصورة مباشرة بالمخابرات السعودية وبشخص الأمير مقرن بن عبد العزيز، وكذلك وجود شخصيات سياسية رفيعة وأحزاب عراقية رئيسية مرتبطة بالقيادة السعودية، وتنسّق معها في المواقف والسياسات، بل إن تقارير القوات الأميركية في العراق كشفت على مدى ثمان سنوات عن ضلوع أجهزة أمنية سعودية في تفجيرات وعمليات انتحارية داخل العراق، حتى بلغ سجّلت نسبة مشاركة العناصر السعودية في دوامة العنف في العراق الأعلى بين الجنسيات الأخرى.

لاريب أن الأميركيين يعلمون تماماً الدور السعودي السلبي في العراق، وأن حديث الأمير تركي عن (أن المملكة تحتفظ بمسافة متساوية من جميع الفئات العراقية الحالية) مجرد هراء إعلامي لا يؤخذ قط بجديّة من قبل المسؤولين الأميركيين، بل ما هو انكى اعتبار تلك المسافة المتساوية المزعومة سبباً كافياً لعدم إرسالة سفير سعودي إلى العراق، فيما يعلم الأميركيون، وعلى وجه الخصوص نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني الذي سعى لإقناع الملك عبد الله بإرسال سفير الى بغداد، أن السعودية محثوثة بدوافع طائفية في رفض استئناف العلاقة مع الحكومة العراقية الجديدة.

تحدّث الأمير تركي عن سياسة سعودية باتت سارية مع كل الدول التي يمكن إخضاعها للمقايضات السياسية. فالمال السعودي يعمل كفاعل حاسم في المساومات، هكذا كان الحال في لبنان، وسوريا، واليمن، والمغرب، ومصر والأردن، والبحرين، وأخيراً العراق المدين للسعودية بأكثر من ٢٥ مليار دولار. يعرض

آل سعود ضد التغيير الذي يؤدي الى ضعف نفوذهم وحلفائهم وأن الاستقرار في الجوار إنما يتحقق من خلال وجود حلفاء لهم، وهذا سر جنونهم

الأمير تركي على العراق الجديد: التنازل عن معظم هذا الدين بشرط إنهاء النفوذ الإيراني في العراق، ولربما يكون هذا العرض برسم كل من يستطيع تحقيق هذا الهدف.

يبدو أن الفهم السعودي للأمن يكتسب دلالاته من خلال علاقة الأمن بالعلاقة بالولايات المتحدة وبالطاقة الممثلة في النفط. فهو يستدرج دعماً أميركياً حين يقول (إن المملكة باستقرارها ونفوذها تشعر بأنها في موقف يمكن من أداء دور إقليمي وعالمي هام)، فالخصائص الذي يسردها الفيصل للمملكة السعودية تستهدف بدرجة أساسية التأكيد على جدارة المملكة للحصول على الدعم الأميركي في مواجهة المتغيرات التي تشهدها المنطقة، وأن العراق بعد الانسحاب الأميركي منه يفرض تحدّيات جديدة وعلى الولايات المتحدة تأمين كل مصادر الحماية لمنابع النفط..والسلطة في السعودية!

فيما يخصّ الثورات العربية، أقرّ الأمير تركي بأن العالم العربي شهد ثورات شعبية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين (في ثورات أسقطت أو ربما تسقط حكومات تلك الدول). وقال بأن (موقف المملكة تجاه الدول الأخرى يهدف إلى تقوية حلفائها في المنطقة وخارجها والمساعدة على استقرار جيرانها). كلام في غاية الوضوح، وهو أن المملكة ضد التغيير الذي يؤدي الى ضعف نفوذها وحلفائها وأن الاستقرار في الجوار إنما يتحقق من خلال وجود حلفاء لها.

الربيع العربي السعودي.. لم يلحظ ذلك أحدٌ؟!

روس بيكر

في مقالة للكاتب روس بيكر بتاريخ ٧ كانون الأول (ديسمبر) الجاري، يقول فيها: هل سمعت عن الربيع العربي في السعودية الذي لم يسمع به أحد؟ يجيب: لا، وليس ذلك على سبيل النكتة. إنه واقع حقيقي ـ وأن المثال الحذر لما يجري حين تكون الحكومات ووسائل الاعلام الغربية تفضّل بدرجة أكبر بعض "الثورات" على بعض.

في مثال النظام السوري، الذي لم يك يحظى بأي أفضليّة في الغرب منذ زمن طويل، سمعنا عن الثورة عليه منذ البداية. قرع الطبول تنامى بشكل دراماتيكي، جنباً إلى جنب الإستنكارات الغربية والخطوات لعزل النظام لقيامه بقمع الإحتجاجات..

وفي حالة ليبيا، التي كانت تدار من قبل القذافي، فإن كثيراً من صحافة العالم تدافعت ببلاهة لنشر كل شائعة حول أشكال الترف والتبذير للنظام، وكثير منها لا يمكن التحقّق منه، وقد تبدو غير صحيحة. لقد صوّرت الصحافة المتمرّدين على أنهم أبطال، وعكست ذلك في التغطيّة اليوميّة. وفيما قامت الناتو بالتدخل العسكري التدريجي الذي انتهى الى التفجير من جدار الى آخر، قبل الإعلان زعماً بأن التدخّل كان لوقف القذافي من إلحاق الضرر أو مزيد من الظلم ضد شعبه.

إنتقل الإعلام بصورة سريعة ـ وبقي كذلك ـ الى الثورة في مصر، وهي احدة من أفقر البلدان في المنطقة، حيث فقد الغرب حليفاً ولكن أسّس على نحو عاجل عميلاً جديداً في مجلس عسكري ذي ميول مماثلة.

في حالة أم الحلفاء النفطيين جميعاً، السعودية، فإن الإحتجاجات كانت تلاقي صمتاً من قبل الاعلام ولا عبارات تعاطف مع المعارضين من قبل الحكومات الغربية.

النضال السعودي

خلفيّة: في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، فتحت القوات الحكوميّة النار على المتظاهرين في المنطقة الشرقية من السعودية، وقتلت على الأقل أربعة وجرحت آخرين. بالنظر الى قلّة التظاهرات في بلد يتمّ التعامل فيه مع المعارضة بقسوة، فإن الاحتجاج والعنف بدا تطوّراً يستحق بدرجة عالية التغطية الخبرية.

في اليوم التالي، تجاهلت قناة (الجزيرة) الانجليزية ومقرّها في الشرق الأوسط، (أفضل مصدر خبري غربي عن المنطقة. وبدلاً من الحصول على تقارير تستند على شهود عيان الذي قد يغضب القيادة السعودية (الحلفاء الحميمون لأمير قطر، الذي يمتلك الجزيرة)، فإن الشبكة استعملت الخدعة القديمة. فقد نقلت عن وكالة أنباء غربية، فرانس برس، التي نقلت الرواية السعودية للأحداث.

وبعد يومين من خبر الجزيرة، كان لوكالة الاسوشيتدبرس تقريرها الخاص، وأيضاً يستند على الناطق الرسمي السعودي. وقد لاحظت المادة (سلسلة مناوشات بين الشرطة والمحتّجين في شرقي البلاد التي يهيمن عليها الشيعة، والتي بدأت في الربيع" ولحظت: أن وزارة الداخلية ألقت باللائمة سابقاً على ما وصفته بالمقيمين المشاغبين، وقالت بأنهم هاجموا القوات الأمنية بالأسلحة والقنابل بدعم من جيش أجنبي ـ في إشارة واضحة الى إيران.

بيان الوزارة في يوم الثلاثاء قال بأن حالات الوفاة في الإضطرابات الأخيرة كانت نتيجة لتبادل إطلاق النار منذ الإثنين مع "مجرمين مجهولين"، الذي قال بأنهم فتحوا النار على نقاط التفتيش وسيارات الأمن من البيوت والأزقّة.

السياق المزعوم يأتي في الفقرة الأخيرة:

هناك تاريخ طويل من التنافر بين حكّام المملكة السنة والأقلية الشيعية المتمركزة في الشرق، وهي منطقة الإنتاج النفطي الرئيسية في السعودية. ويمثل الشيعة ١٠ بالمئة من ٢٣ مليون مواطناً بالمملكة، ويشكون من التمييز، ويقول بأنهم ممنوعون من مناصب رئيسية في المؤسسة العسكرية وفي الحكومة كما لا يعطون حصة متكافئة من ثروة البلاد.

في حالة أم الحلفاء النفطيين جميعاً، السعودية، فإن الإحتجاجات تلاقي صمتاً من قبل الاعلام ولا عبارات تعاطف مع المعارضين من قبل الغرب

على أية حال، فإن النقطة البارزة في السعودية، هي ليست التمييز الإثني، والتي لا تزال باقية في أرجاء العالم. إنها قصة الجشع والوحشية التي تسيطر عبرها العائلة الكبيرة على البلاد.

في ليبيا، هيمنت على الإنتفاضة معارضة قبلية واضحة، ولكنها تشخّصت على نحو عاجل كممثلة للشعور الوطني الواسع، بنوع من النبل والقدرية. ولذلك ليس هناك (حتى الآن) تغطية صحافية للإحتجاجات في السعودية. في الحقيقة، إن النقمة على العائلة المالكة ليست مقتصرة على الشيعة، وأن مستويات الغضب قد تكون بحجم إن لم يكن أعظم من تلك التي كان يشعر بها الليبي العادي إزاء القذافي.

رأي آخر

إن أولئك الذين يريدون نظرة قريبة لما يجري في السعودية قد يذهبون إلى موقع (Liveleak) على الشبكة، حيث هناك مقطع فيديو منغّص مرفق مع هذا النص "القطيف ـ إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في ٢١ نوفمبر ٢٠١١: يبدي الفيديو النمط الوحشي لقوات الأمن السعودية في التعامل مع المتظاهرين بإطلاق الرصاص الحي". مصدر آخر هو مدوّنة تدعى (وكالة أخبار العرب الغاضبين)، والتي تعرض مقطع فيديو لمجموعة كبيرة من الناس في القطيف وهم يردّدون شعار (الموت لآل سعود).

هذا النوع من المواد يبدو مسوّغاً لاهتمام عالمي. يضاف الى ذلك، قد نتوقّع بشكل مقبول تنامي الاحتجاجات. ولكن التغطية الصحافية لم تأت، ولا الثورة الكبرى.

نيويورك تايمز

من هو الملوم؟ الجميع، في الواقع. ولكن بناء على دعوى كونها المعيار الذهبي، نحن نسّلط الضوء على صحيفة نيويورك تايمز. وبناء على بحث في قاعدة المعلومات (نيكسيز ـ ليكسيز)، فإن التايمز لم تأت على ذكر أي شيء على الإطلاق عن القطيف حتى يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر، حين عرضت استطلاعاً حول الإضطرابات في المنطقة. الإحالة إلى القطيف وريت عميقاً حتى نهاية المادة، حيث كادت أن تمرّ دون ملاحظة.

يبقى أن التايمز يجب أن تكون قد توصّلت إلى أنها كانت تنظر الى نمط. وبعد ذلك كله، فإن الصحيفة غطّت حدثاً سابقاً في القطيف ـ في آذار (مارس) الماضي. وكانت مادّة وحيدة، مؤرّخة من بيروت.

فقد فتح ضباط الشرطة السعوديون النار على تظاهرة احتجاجية في المنطقة الغنيّة بالنفط المضطربة يوم الخميس، والذي أدى إلى جرح ثلاثة على الأقل، بحسب شهود عيان ومسؤول حكومي سعودي.

فقرة منقولة

وصف الشاهد بأن تظاهرة الإحتجاج الصغيرة

في شرقي مدينة القطيف بوصفها سلمية، ولكن الناطق بإسم وزير الداخلية قال بأن المتظاهرين هاجموا الشرطة قبل أن يبدأ الضبّاط بإطلاق النار، بحسب تقرير وكالة رويترز.

فقرة منقولة

الصدام مع المحتجّين في القطيف، الواقعة في منطقة شيعية، يشدّد على التوتّرات الطويلة في المجتمع السعودي: وهناك إحساس وسط الأقلية الشيعية التي تتعرض للتمييز من قبل حكومة تمارس شكلاً متشدّداً من الأرثوذكسية السنية.

ليس هناك تركيز على اساءه استعمال السلطة، الطمع، والبربرية التي تميّز الديكتاتورية السعودية. المثير للسخرية، حين كانت المظاهرات في ليبيا في كل نشرات الأخبار، مع التركيز المستمر على عار القذافي. وهنا بعض المانشيتات العريضة في صحيفة نيويورك تايمز في الربيع العربي:

ـ صورة تكشف دليلاً بيانياً للإنتهاكات تحت حكم القذافي

ـ الوقت إنتهى، القذافي (مقالة رأي)

ـ الثوّار الليبيون يشكون من معوّقات مميتة تحت قيادة الناتو

ـ ضحية اغتصاب تصف محنتها

ـ قوات القذافي قالت بأنها ستضع ألغام أرضية في المدينة

القصة الحقيقية

إذن ماهي القصة الحقيقية في السعودية؟ لقد جلب شهر ديسمبر تقريراً من مجموعة منظمة العفو الدولية الحقوقية، والذي تمّت تغطيته من قبل بي بي سي على النحو التالي: إتهام السعودية بالقمع بعد الربيع العربي

وجّهت منظمة العفو الدولية إتهاماً للسعودية برد فعل على الربيع العربي من خلال القيام بموجة من القمع. وفي تقرير، قالت منظمة العفو بأن المئات من الناس قد تمّ اعتقالهم، وكثير منهم بقوا دون تهمة أو محاكمة.

إصلاحيون بـارزون صـدرت بحقّهم أحكام طويلة عقب محاكمات وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها (غير عادلة بصورة صارخة). وحتى الآن فإن الاضطراب لا يزال مقتصراً على الأقلية الشيعية في شرق البلاد.

في الصفحة ٧٣ من التقرير، إتّهمت منظمة العفو السلطات السعودية باعتقال المئات من الناس المطالبين بإصلاحات سياسية واجتماعية أو المنادين بالأفراج عن أقربائهم المعتقلين دون تهمة أو محاكمة.

يقول التقرير بأنه منذ شباط (فبراير) الماضي، حين بدأت مظاهرات متقطّعة ـ في عصيان للحظر الرسمي الدائم للإحتجاجات ـ فقد قامت الحكومة السعودية بمداهمة...

منذ آذار (مارس) الماضي، أكثر من ٣٠٠ شخص شاركوا في الاحتجاجات السلمية في القطيف، والإحساء، والعوامية في الشرقية قد جرى اعتقالهم، بحسب منظمة العفو. كثير منهم قد تمّ الإفراج عنه، وغالباً بعد التعهّد بعدم التظاهر مجدداً. يواجه كثيرون قرارات بالحرمان من السفر.

في الإسبوع الماضي، حكم على ١٦ رجلاً، من بينهم تسعة إصلاحيون بارزون، بأحكام بالسجن تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة. وقالت منظمة العفو الدولية بأن قد تمّ تعصيب أعينهم وتقييد أيديهم خلال المحاكمة، فيما لم يسمح لمحاميهم بدخول المحكمة خلال الجلسات الثلاث الأولى.

(المحتجّون بصورة سلميّة والداعمون للإصلاح السياسي في البلاد جرى استهدافهم بالإعتقال في محاولة لقمع كل أنواع الدعوات للإصلاح التي تردّدت أصداؤها في المنطقة)، بحسب فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية.

فقرة منقولة

تقول منظمة العفو بأن الحكومة تواصل اعتقال الآلاف من الناس على أرضية تتصل بالإرهاب. التعذيب وأشكال المعاملة السيّئة الأخرى في المعتقل تنتشر على نطاق واسع، كما تقول المنظمة، وهي دعوى تنكرها السعودية على الدوام.

النقطة البارزة في واقع السعودية اليوم، هي ليست التمييز الإثني، إنها قصة الجشع والوحشية التي تسيطر عبرها العائلة المالكة على البلاد

فقرة منقولة

تقول منظمة العفو الدولية بأن الحكومة سنّت قانون مكافحة الإرهاب الذي سوف يجرّم بصورة فاعلة المعارضة باعتبارها (جريمة إرهابية)، ويسمح بتمديد فترة الحجز دون تهمة أو محاكمة.

إن إخضاع نزاهة الملك للمسائلة سوف يؤدي في الحد الأدنى الى حكم بالسجن عشر سنوات، بناء على منظمة العفو الدولية.

فقرة منقولة

(وبدلاً من التعامل مع المطالب المشروعة، تسلك الحكومة الطريق السهل وتلقي باللائمة في كل شيء على مؤامرة الايرانيين)، كما يقول ناشط، الذي سئل بشرط عدم الكشف عن هويته خشية انعكاساتها السلبية.

خلاصة تقرير منظمة العفو الدولية تفيد بأن المتظاهرين كانوا فاعلين في السعودية كما الحال في ليبيا وأماكن أخرى، وعلى نحو مستمر ـ وكذلك كما في أماكن أخرى، التي جرى التعامل معهم بصورة قمعيّة من قبل حكومتهم. وبنحو ما فإن ذلك لم يعتبر قصة ذات أهمية كافية لتحظى بالتغطية.

هل لذلك علاقة بقدريّة السعودية بوصفه حليفاً ومزوّداً للنفط؟ في أي حال، لا تطبّق معدّلات تغطية الأخبار التقليدية؟

وهل يطلب أحد من الحكومة الأميركية، بأن تشجب على نحو عاجل القذافي لقمع المتظاهرين، إذا كان لذلك أي رد فعل على القمع السعودي على المتظاهرين؟ ألا تشبه تلك الحالة هذه؟

في غضون ذلك، ماعن كبش الفداء لإيران فيما يبدو بأنها معارضة سعودية حقيقية؟ فكيف لهذا العشق مع الجهد الغربي الاجمالي لوصف ايران باعتبارها وراء كل فعل شرير أو شنيع، حتى المخطط الهزلي/المضحك الذي أعلن عنه قبل شهور من قبل البيت الأبيض، والذي زعم بأن الايرانيين يحاولون تجنيد عصابات مخدرات مكسيكية لاغتيال السفير السعودي الى الولايات المتحدة؟..

كم من هذه المسرحية الكبيرة تدور حول إبقاء العائلة المالكة في السلطة، والاهتمام بصناعة النفط الغربية، "طريقة الحياة الغربية"؟

ضع في الاعتبار ليبيا في مقابل السعودية. دولتان منتجتان للنفط، واحدة غير قابلة للتكهن وغير موثوقة، والأخرى مرتبطة حميمياً بالغرب. تغطية صحافية مكثّفة للمعارضة في واحدة، وفي الأخرى لا شيء على الإطلاق.

السعوديون لا ينتظرون

يعرف السعوديون أفضل من أن ينتظروا إعلام الحكومة بالإنخراط في العمل. أحد الناشرين الذي يميل الى أن يكون في رأس القائمة، صحف ماكلاتشي، كتب مادة حول كيف أن المعارضين السعوديين يتوجّهون الى موقع يوتيوب لبث رسائلهم. وبالرغم من أن المستوى العالي للمعيشة في السعودية يعتبر فاكهة التغطية الإعلامية، يسلّط المعارضون على التباينات في المملكة في فيديو محلي:

رجل سعودي يقابل آخر لديه ١١ طفلاً يعيلهم بدخل شهري صافي ١،٢٠٠ دولار، يذهب نصفه لتغطية نفقة الإجار. وما تبقى من المال لديه يغطّي نفقة الطحين ووجبة واحدة في اليوم. وقد كشف الإمام في مسجد محلي بأنه في سبيل أن توفّر المال للبيت، يرسل الآباء أبناءهم الصغار لبيع المخدّرات، والنساء في العمل في مجال الدعارة.

وفيما لا يوضح الفيلم صراحة "احتكار" العنوان، فإن ناشطاً حقوقياً قال في المقابلة بأن ذلك يعبّر عن شيء واحد: "كل الأرض بحكم الواقع والقانون مملوكة للعائلة المالكة".

تلاحظ المادة بأن الانتفاضة لم تبدأ بعد ـ في جزء منها بسبب اللامبالاة.

ولكن كم هي اللامبالاة، وكم توصّل السعوديون الى حقيقة أنه لن يأتي أحد لمساعدتهم إذا ما خاطروا بإلقاء القيود عن أنفسهم؟ لن يستطيعوا الاعتماد على الدعم المتاح الذي يمنحه الغرب للثورات في البلدان القريبة. ولا يمكنهم أيضاً الاعتماد على الاعلام الغربي، الذي ينهق حول استقلاله ومبادرته، ولكن يبدي، بصورة متزايدة، عكس ذلك حيث إمدادات النفط العزيزة للغرب تكون حاضرة.

الوهابيّة: مذهب الكراهية

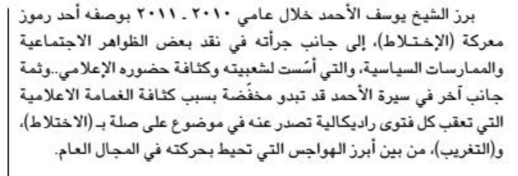


مشايخ التكفير

الشيخ يوسف الأحمد



سعد الشريف



برز الشيخ يوسف الأحمد خلال عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ بوصفه أحد رموز معركة (الإختلاط)، إلى جانب جرأته في نقد بعض الظواهر الاجتماعية والممارسات السياسية، والتي أسّست لشعبيته وكثافة حضوره الإعلامي..وثمة جانب آخر في سيرة الأحمد قد تبدو مخفّضة بسبب كثافة الغمامة الاعلامية التي تعقب كل فتوى راديكالية تصدر عنه في موضوع على صلة بـ (الاختلاط)، و(التغريب)، من بين أبرز الهواجس التي تحيط بحركته في المجال العام.

بطاقة شخصية

يوسف بن عبد الله بن أحمد الأحمد، حائز على درجة الدكتوراه في الفقه من قسم الفقه في كلية الشريعة بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلاميه في الرياض عن موضوع (أحكام نقل أعضاء الإنسان)، ويعمل أستاذ مساعد بجامعة الإمام ـ كلية الشريعة ـ قسم الفقه.

درس على المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عثيمين، والشيخ عبدالله بن جبرين و الشيخ صالح الفوزان والشيخ عبدالعزيز بن عثمان الأحمد.

وله عدد من المصنّفات في العقيدة منها: مسائل الايمان، وضوابط التكفير، وفي الفقه منها: سجود السهو، وأحكام الصلاة، وفي القضايا الاجتماعية منها: قضية المرأة ولباسها، والاختلاط وكشف العورات في المستشفيات، وكذلك كتب في الدفاع عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1].

التأسيس العقدي للتكفير

مقاربة الأحمد للمسائل العقدية ليست خلّاقة، وهي تؤكّد على رسوخ العقل الإجتراري في المدرسة السلفية/الوهابية التي تعيد إنتاج نفسها بطريقة الإستنساخ ما يجعل الحديث عن نشاط اجتهادي من أي نوع في المدرسة تلك مجرد لغو، لأن النزعة التقليدية تبدو منغرسة بعمق في الوعي الوهابي..

في مقاربة الأحمد لموضوع التكفير، محور بحثنا، تبرز مقالة (مسائل الإيمان وضوابط التكفير)، وهو بحث أعدّه الشيخ الأحمد تعليقاً على العقيدة الطحاوية. ورغم نسبة الأحمد الاقوال الواردة في مسائل الإيمان الى (أهل السنة والجماعة)، إلا إنه غالباً ما يحيل إلى أقوال الشيخ إبن تيمية بوجه خاص، وعلماء الوهابية على وجه الخصوص. فقد نقض كلام المعتزلة والمرجئة والخوارج في مسألة الإيمان، حتى أنه أطلق وصف (مرجئة الفقهاء) في موضوعي زيادة الايمان ونقصه، أو في علاقة الإيمان بالعمل. وحتى في التكفير فقد افترض بأن أهل السنة والجماعة يقولون بأن (الكفر يقع بالقول والفعل والإعتقاد). واستطراداً قال بأن (أهل السنة والجماعة يقولون: بأن الشرك قسمان أكبر وأصغر، أو كفر أكبر وكفر دون كفر..)، ثم يقول (ومرجئة الفقهاء لا يقولون بهذا التقسم، لأن الإيمان عندهم شيء واحد، فكذلك الكفر شيء واحد..).

في موضوع (ضوابط التكفير)، يفرّق الأحمد في الضابط الثالث بين التكفير المطلق والتكفير المعيّن، ويضرب مثالاً على المطلق: من سأل النبي حاجة فهو كافر. أما المعيّن فيقال: فلان كافر. ويقتفي الأحمد أثر مشايخه وعلماء مذهبه من المتقدّمين والمتأخرين في صدق الكفر على المعيّن بانتفاء الموانع، ومنها الجهل والتأوّل، تأسيساً على آراء الشيخ ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب. ومن ذلك ما نقله الأحمد عن اللجنة الدائمة للإفتاء وقد جاء فيها:

ومن نظر في البلاد التي انتشر فيها الإسلام وجد من يعيش فيها يتجاذبه فريقان فريق يدعو إلى البدع على اختلاف أنواعها شركيّة وغير شركيّة ويلبس على الناس ويزيّن لهم بدعته بما استطاع من أحاديث لا تصح وقصص عجيبة غريبة يوردها بأسلوب شيّق جذّاب، وفريق يدعو إلى الحق والهدى ويقيم على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويبيّن بطلان ما دعا إليه الفريق الآخر وما فيه من زيف فكان في بلاغ هذا الفريق وبيانه الكفاية في إقامة الحجة وإن قلّ عددهم فإن العبرة ببيان الحق بدليله لا بكثرة العدد فمن كان عاقلاً وعاش في مثل هذه البلاد واستطاع أن يعرف الحق من أهله إذا جدّ في طلبه وسلم من الهوى والعصبية، ولم يغتر بغنى الأغنياء ولا بسيادة الزعماء ولا بوجاهة

الوجهاء ولا اختل ميزان تفكيره، وألغي عقله، وكان من الذين قال الله فيهم: ﴿إن الله لعن الكافرين وأعدّ لهم سعيراً. خالدين فيها أبداً لا يجدون ولياً ولا نصيرا. يوم تقلّب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا. وقالوا ربنّا إنّا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلّونا السبيلا. ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيرا﴾ (الأحزاب ٦٤–٦٨). أمّا من عاش في بلاد غير إسلامية ولم يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن القرآن والإسلام فهذا على تقدير وجوده حكمه حكم أهل الفترة يجب على علماء المسلمين أن يبلغوه شريعة الإسلام أصولاً وفروعاً إقامة للحجة وإعذاراً إليه، ويوم القيامة يعامل معاملة من لم يكلّف في الدنيا لجنونه أو بلهه أو صغره وعدم تكليفه، أما ما يخفى من أحكام الشريعة من جهة الدلالة أو لتقابل الأدلّة وتجاذبها فلا يقال لمن خالف فيه آمن وكفر ولكن يقال أصاب وأخطأ، فيعذر فيه من أخطأ ويؤجر فيه من أصاب الحق باجتهاده أجرين، وهذا النوع مما يتفاوت فيه الناس باختلاف مداركهم ومعرفتهم باللغة العربية وترجمتها وسعة اطلاعهم على نصوص الشريعة كتابا وسنة ومعرفة صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها ونحو ذلك.

وبذا يعلم أنه لا يجوز لطائفة الموحّدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفّروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقّفهم عن تكفيرهم له شبهة وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تكفيرهم بخلاف من لاشبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعيين وأشباههم، فهؤلاء لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفّرهم..وقع على ذلك من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء كل من عبد الله بن قعود (عضو)، وعبد الله بن غديان (عضو) وعبد الرزاق عفيفي (نائب رئيس اللجنة) والشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (الرئيس).

وفي الضابط الرابع، يعيد الأحمد تأكيد ما ورد في مصنّفات علماء الوهابية في اعتبار الشهادة غير كافية في الحكم على إسلام المرء، فلا النطق بالشهادتين كافية للحكم بإسلام المرء، كما اتّفقت غالبية المدارس الاسلامية، وإنما ثمة شرط آخر (مالم يتبيّن كفره بارتكابه ناقضاً من نواقض الإسلام). ومن الغريب أن مشايخ الوهابية يذكرون الأحاديث الدّالة على الإكتفاء بالشهادة الاولى على عصمة النفس والمال ولكنّهم يستخدمونه لإثبات ما سواها، بل نقيضها أي أن الشهادة الاولى ليست كافية كحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله). أو حديث أسامة بن زيد (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة من جهينة فصبحنا القوم فهزمناهم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله . فكفّ عنه الأنصاري، وطعنته برمحي حتى قتلته، قال: فلما قدمنا، بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي: يا أسامة أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟ قال: قلت: يا رسول الله إنما كان متعوذاً، قال : أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟ قال: قلت: يا رسول الله إنما كان متعوذاً، قال: أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟ فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم). متفق عليه. وعند مسلم : "أفلا شققت عن قلبه؟".

وحديث عبد الله بن عمر حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة لدعوتهم إلى الاسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل فيهم ويأسر، ودفع الى كل رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره قال عبد الله بن عمر: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه فذكرناه، فرع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد) أخرجه البخاري.

وروايات أخرى مماثلة عن المقداد بن الأسود وغيرها، التي تثبت أن مجرد قول الشهادتين كافية لعصمة الدم، ومانعة عن التكفير، بينما إدخال شرط آخر كإتيان ناقض من نواقض الإسلام، إنما هو زائد وخارج عن المطلب. وكأنما ما انتقصه الأحمد على الفرق الأخرى المكفّرة (الخوارج مثالاً)، من أن الأصل عندها في مجتمعات المسلمين هو الكفر حتى يتبيّن إسلامه، يعاد استخدامه ولكن بطريقة أخرى كإدخال شرط اقتراف ناقض من نواقض الإسلام، فيما لم يثبت ذلك في أي من النصوص التي تحدّثت عن شرط عصمة النفس والمال.

وفي الضابط الخامس، حيث يحدّد، شأن مشايخ الوهابية، الشرك والكفر في قسمين: شرك أكبر وآخر أصغر، وكذلك الكفر، فثمة كفر أكبر وآخر أصغر. وهي قسمة لم ترد في أحاديث معتبرة ولم تكن موضع إجماع المسلمين. وإن مجرد اقتراف المسلم لذنب كشرب الخمر أو الزنى أو الكذب أو الرياء وغيرها فلا يفعل ذلك بدافع إشراك أحد مع الله، فقد يكون الدافع هو الهوى فحسب، وقد يعود عن ذلك في لحظة إيمان، ولو كان الأمر كما يقول الأحمد ومشايخ الوهابية لأصبح المسلمون عامة إلا من رحم ربي مشركين وكفّاراً لمجرد أنهم ربما خالفوا حكماً شرعياً، أو إقترفوا إثماً صغيراً كالكذب أو الرياء. فمن أين جيء بشرك أكبر وآخر أكبر وكذلك الكفر سوى الفقهاء وليس الأحاديث النبوية الصحيحة، وإن عبارات التغليظ الواردة في بعض الأحاديث أن من كفّر مؤمناً فقد كفر، كقول النبي صلى الله عليه وسلم (من آذى ذمياً فقد آذاني)، وقوله صلى الله عليه أن المؤمن (سبابه فسق وقتاله كفر).

وهناك صفات في الإنسان المؤمن لو تأملنا في أبعادها لوجدنا بأنها تحتمل سوء ظن بالله سبحانه وتعالى وعدم التوكّل عليه وحده لا شريك الله، وتفويض الأمر له، ولكن لم تحمّل ما لاتحتمل كنزع صفة الإيمان عن المؤمن أو إلقاء صفة الكفر أو الشرك عليه، وقد جاء في الموطأ للإمام مالك: فعن صفوان بن سليم أنه قال: "قيل لرسول الله: أيكون المؤمن جباناً؟ فقال نعم، فقيل له أيكون المؤمن بخيلاً؟ فقال نعم، فقيل له أيكون المؤمن كذابا؟ فقال لا [٢].

ركن فتاوى التكفير

كثيرة هي الفتاوى الجدلية التي صدرت عن الشيخ يوسف الأحمد، كحرمة الإختلاط التي على أساسها وجّه نقداً لمشروع جامعة الملك عبد الله للعلوم التقنيّة (كاوست)، وقال في لقاء مع قناة (بداية) أن مشروع جامعة الملك عبد الله التي استنزفت فيه الأموال قد سقط والجامعة تهتّكت وتكشّف وأريد من خلالها تبرير الإختلاط وثبت أن فيها مرقص لتعلم الرقص وأشكال الخلاعة[٣].

كما تقدّم الشيخ الأحمد باقتراح يقضي بهدم الحرم المكي وإعادة بنائه منعاً للإختلاط، ووصف في مداخلة هاتفية أجراها مع قناة (بداية) الفضائية الإختلاط بين الجنسين في المسجد الحرام بـ "الإختلاط المحرم"، موضّحاً أنه يستند في ذلك إلى فتوى للمفتي العام السابق الشيخ عبدالعزيز بن باز. واقترح الأحمد هدم المسجد الحرام بشكل كامل وإعادة بنائه من عشرة أو عشرين أو ثلاثين دوراً بحيث يؤخذ في الاعتبار الفصل بين الرجال والنساء فيه[٤].

المولد النبوي

في فتوى بعنوان (الإعلان بالتهنئة بالمولد النبوي) رقم ٣٩١١٦ والصادرة بتاريخ ١٤٣٢/٣/١٢ هـ الموافق ٢٠١١/٢/١٥، جاء السؤال على النحو التالي: نشرت "الوطن" على صفحتها الأولى اليوم الثلاثاء ١٤٣٢/٣/١٢هـ، و"عكاظ" كذلك في صفحتها الأخيرة، إعلاناً يحمل تهنئة بـ "المولد النبوي". ونصّ الإعلان: "مجوهرات الفارسي تهنئ الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها بذكرى المولد النبوي الشريف، وتسأل الله أن يعيده على الأمة باليُمن والبركات"، وورد في الإعلان الأبيات الآتية:

"فاق النبيين في خلق وفي خُلقِ ... ولم يدانوه في علم ولا كرم
وكلهم من رسول الله ملتمس ... غرفاً من البحر أو رشفاً من الديم"

فأرجو بيان الحكم.

فكان جواب الشيخ الأحمد: الاحتفال بالمولد النبوي والتهنئة به بدعة في الدين لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم، ولم يفعله أحد من التابعين وإنما ابتدعه الرافضة وتأثّر بهم الصوفية..

أما البيت الأخير فهو من الغلو الظاهر ويخشى أن يكون من الشرك الأكبر، ونَشر الصحيفتين لهذا الإعلان هو من الدعوة إلى البدعة، والواجب على المعلن والصحيفيتين التوبة إلى الله تعالى والاعتذار عما بدر منهما، والواجب على الأمة الاحتساب على هذا المنكر، ومن وسائل الاحتساب عليه الكتابة للصحيفتين ووزير الإعلام وغيرهم، ومن وسائل الاحتساب أيضاً هجر المبتدع بمقاطعة صاحب المجوهرات ومن شراء هذه الصحف مالم يحدثوا توبة[٥].

> **مقاربة الأحمد للمسائل العقدية ليست خلاّقة، وتؤكّد على رسوخ العقل الإجتراري في المدرسة الوهابية التي تعيد إنتاج نفسها بطريقة الإستنساخ**

فتوى الأحمد بكامل ألفاظها لا تحمل جديداً، بل هي تعبّر عن امتثال أمين وحرفي للعقيدة الوهابية، وليس هناك من مفاجئة في الفتوى ما يرسّخ الإعتقاد بأن الأحمد ينتمي الى مدرسة عاجزة عن تجديد نفسها وفهمها للنصوص وللظواهر الاجتماعية. بطبيعة الحال، ليس تطوّر الفهم، كما يشاء المتساجلون، يعني بأن يحال الحرام حلالاً، ولا البدعة سنّة حسنة، ولكن الغوص في أعماق النصوص للخروج بأفهام لا تنتمي بالضرورة الى ظاهر الألفاظ والعبارات، وإنما هي العقل الاجتهادي القادر على اشتقاق معان أخرى عميقة في تلافيف النصوص. فالكلام عن إبداع وليس ابتداع، وإن الاحتفال بالمولد النبوي لايخضع لمنطق الابتداع وإنما الإبداع، وليس في ذلك فذلكة كلامية، بقدر ما هو استيحاء خلاّق لجهة توثيق الصلة بين ماضي تليد وحاضر يريد عقد رابطة حميمية مع المستقبل.

فما قيل في مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم، لا يعنى به مضاهاة مقام الالوهية وإنما أريد منه بيان جلالة قدر نبوته ومقامه الروحي والرمزي في الأمة.

الحوار بين السنة والشيعة

بالنسبة لكثير من السلفيين والشيعة تبدو الإجابة محسومة، فالسلفي، وليس السنّي، يملك تصوّراً خاصاً حيال الشيعي، وينعكس ذلك في موقفه السلبي من الحوار، كما يملك الشيعي تصوّراً حول موقف السلفي، وينعكس ذلك في اليأس من الوصول الى حوار معه.

سئل الشيخ الأحمد عن حكم الحوار في القنوات الفضائية بين السنة والشيعة، فأجاب: إذا كان الحوار لأجل الدعوة إلى التوحيد والعقيدة الصحيحة وفضح الباطل فهو مأمور به شرعاً.

ويجوز أيضاً إذا كان يحقق مصلحة أو دفع مفسدة عن أهل السنة والجماعة.

أما إذا كان من أجل التعايش الوطني مع إقرار الباطل والشرك والبدع ولبس الحق بالباطل، وجعل الولاء للوطن أو العروبة لا الدين، فهو محرم شرعاً.

واستدل الشيخ الأحمد على ذلك بالآية المباركة "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون".

لا تتطلب الفتوى جهداً كبيراً في التعرّف على حقيقة الموقف العقدي من الشيعة، فالشيخ الأحمد ينطلق في إجابته من أن الحوار مع الشيعة يقوم على أساس ثنائية الحق والباطل، وبالتالي فهو ليس حوار بالمعنى العلمي والحقيقي للكلمة، لما يفترضه الحوار من اعتراف متبادل، واستعداد أولي ومبدئي للقبول بالرأي الآخر إذا ما تبيّن عدم صحة ما يحمله طرف ما من تصوّرات وانطباعات. فالشيخ الأحمد يؤسس ابتداءً لحوار من نوع خاص، أي أن الشيعة على باطل ـ كما تكشف طريقة الاستدلال بالآيات القرآنية ـ وأن مهمة الحوار هو فضحهم وبيان العقيدة الصحيحة لهم. كما يؤسس لشكل الحوار ووظيفته أيضاً، إذ لا يمكن لحوار لايستهدف بيان العقيدة الحقّة، وأن أي حوار يراد منه ترسيخ قيم التعايش والمواطنة وما تفرضه من التزامات[٦].

طلب العلم أم فضح الرافضة؟!

معرفة الآخر لا تنطوي على هدف اكتشافه وفهمه بصورة أفضل لناحية إرساء أسس التعايش السلمي بين المعتقدات، ولذلك لا تبدو أي قراءة للآخر نزيهة، لأنها تفتقر إلى قواعد علمية رصينة. حين تكون النيّة مبيّتة من أن قراءة الآخر تبتغي تقويضه ابتداءً لا نكون محثوثين بهدف معرفي مطلقاً. على العكس من ذلك، حين يصبح غرض قراءة الآخر التأسيس للقطيعة معه ونبذه، نكون حينئذ حقّقنا النتيجة العكسية للعلم، لأن أهم غاية ينشدها هي توثيق العرى بين بني البشر، ولذلك قيل (الناس أعداء ماجهلوا)، وأن العلم يزيل العداوة بين الناس.

في سؤال أحد أهل دعوة الشيخ الأحمد ما يشي بنزوع نبذي إزاء الآخر، حين يجد نفسه حبيس حيرة بين أمرين (الإنشغال في أمر الرافضة وكشف خبثهم وعمل الجهد والوقت والدعوة إلى تحذير خطرهم ومكرهم) أم (الانشغال بالدعوة إلى الله تعالى والنصح والتعليم والعلم)، فأيهما أفضل؟

إجابة الشيخ الأحمد لم تختلف كثيراً عن السائل، وإنما حاول الجمع بين طرفي الإنشغال (العلمي)، فشدّد على طلب العلم الشرعي والدعوة باعتبارها واجباً على كل مسلم، وربط ذلك الوجوب بـ (دعوة الرافضة وبيان ضلالهم وانحرافهم عن دين الله. والدعوة إلى أنواع كثيرة ومنها دعوة الرافضة..)[٧].

فالأحمد ينطلق ابتداءً من وجود حقيقة خارجية افتراضية وهو ضلال الشيعة وانحرافهم، وإن من واجبات الدعوة العمل على دعوتهم وبيان ضلالهم. وهذا يعني، بكلمات أخرى، وإذا كان الحكم على الشيء فرعاً عن تصوّره، فإن السؤال لا يقيم على فرضية البحث وتشجيعه وصولاً الى الحقيقة، بل هو يتجاوز ذلك الى ما بعد رسوخ التصوّر في الذهن عن الآخر، والكلام حينئذ يدور حول ما بعد الحكم المحسوم، ولذلك فهو لا يضع قواعد للعلم بالآخر، فقد تجاوز ذلك وأن المطلوب هو الآثار المترتبة/البعديّة على ذلك العلم القبلي.

كاوست..الكافرة!

ثمة لفتة ضرورية في أسئلة المستفتين مفادها أنها لا تتطلب إجابة من الشيخ أو المفتي، فهي سؤال وجواب في آن معاً، وإن غاية ما تحقّقه الاجابة هو مباركة إجابات السائل. وقد تتكرر هذه الحالة في عشرات بل مئات الأستفتاءات التي توجّه لمشايخ الوهابية، والتي نادراً جداً ما تأتي توجيهات السائل مخالفة لإجابات المشايخ. وهذا يعكس ليس مجرد التماثل الذهني بين السائل والمجيب، ولكن أيضاً انعدام أو بالأحرى ضيق هامش المناورة في المجال العقدي والفقهي الوهابي، بما لا يسمح لمساحة تباين محتمل بين المنضوين في المعتقد الواحد.

السؤال عن الحكم على جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنيّة جاء محمّلاً بكل ما يعتبره براهين على انحرافها وفسادها وخروجها عن الجادّة الشرعية، ومنها أنها (لا تخضع لأحكام الشريعة، ولا للنظام الأساسي للحكم، ولا لسياسة التعليم العالي..)، وأن (مدير الجامعة غير مسلم..والكثير من الأساتذة والطلاب كفار من دين النصرانية وغيرها..ومدير المدارس من سن الثلاث سنوات وحتى نهاية المرحلة الثانوية غير مسلم..ولا يوجد بها علوم شرعية. ودراسة المرأة فيها كالدراسة في الدول الأجنبية الكافرة؛ فالمرأة تخالط الطلاب والأساتذة ولا تلتزم بالحجاب الشرعي. وقد استنزفت الجامعة مليارات الدولارات من خزينة المال العام..عشرون مليار دولار للبناء والتكاليف الأولية. وعشر مليارات وقف على الجامعة في قروض بنكية تعود بفوائد ربوية ثابتة).

وخلص السائل من معطيات أوردها من تصريحات لمسؤولي الجامعة، ومعلومات مستقاة من صحف محلية وأجنبيّة الى أن (الهدف من إنشاء الجامعة هو التغريب وليس التعليم أو نفع المسلمين، وفيه اتهام خطير للقيادة بأنها ستكفل هذا الخط المنحرف). وتسائل: أليست الجامعة تخالف أحكام الإسلام؟! فطلب السائل من الشيخ الأحمد بيان الواجب الشرعي تجاه الجامعة وانحرافها.

أجاب الشيخ على السائل بما يتطابق مع رغبته وميوله، فثبّت كل ما فرضه السائل من اتهامات من بينها (عدم التزام الجامعة بحكم الشريعة)، ولذلك فالحكم عدم جواز (بذل المال العام في أي مشروع لا يلتزم شرع الله تعالى..فالمنكر أخطر وأبعد من كونه اختلاطا فقط كما يظنه الكثيرون). وطالب بأن يكون مدير الجامعة مسلماً، وكذلك مدير مدارسها، وأن يكون طلابها من المسلمين من أي بلد كان، و(لا نلجأ إلى أستاذ كافر إلا في حال الإضطرار أو الحاجة الملحّة، فالأخوّة هي إخوّة الإيمان، وإحلال الأخوّة في الإنسانية بديلاً عنها مصادم لأصل من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة وهو عقيدة الولاء والبراء، قال الله تعالى:" إنما المؤمنون إخوة"). واعتبر الاحمد كل من إنتقد موقف الشيخ سعد الشثري من الجامعة من كتّاب وصحافيين وأكاديميين بالمنافقين(٨).

المرأة..عورة و..!

في التصوير الوهابي للمرأة، ثمة ما يبرر النأي بعيداً عن الحدود الشرعية، الأمر الذي يحيل المرأة الى كائن فاسد بالفطرة، فالأصل في كل عمل ونشاط هو الفساد، ولذلك كان الإعتراض على استقلال المرأة في المملكة بدور يجعلها مكشوفة على مخاطر الوقوع في الرذيلة.

لا يتطلب الحكم على شؤون المرأة العامة جهداً منفرداً واستثنائياً، فالصورة النمطية عنها تكفي لتجريم كل فعل نسوي بصرف النظر عن طبيعة الفعل.

سئل الشيخ الأحمد عن حكم زيارة وفد نسائي تونس ـ في زمن الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ـ لبحث التعاون الثنائي في مجال التدريب التقني النسائي، بما تشتمل على تبادل الخبرات والتجارب، وختم السائل: ألا يدخل هذا في السفر بلا محرم المنهي عنه، وهل يجب الإحتساب عليه؟.

إجابة الشيخ الأحمد جاءت متطابقة مع قلق السائل، وزاد عليها بأن صعّد من مستوى الخطر، حيث اعتبر موضوع الوفد النسائي يتجاوز السفر بلا محرم، بل يرتبط بموضوع آخر يشكّل هاجساً دائماً هو الاختلاط حيث استحضر الأحمد صورة تونس العلمانية في سياق إجابته عن الحكم على زيارة الوفد النسائي القادم من المملكة، حيث تبرّز الصور النمطية عن تونس (منع الحجاب الشرعي في الدوائر الحكومية والجامعات، والتضييق على المسلمات، وتبني الاختلاط المحرم بأسوأ صوره، وتقنين دور البغاء رسمياً، وتحريم التعدد، ومحاربة الدعوة إلى الله تعالى). والسؤال ماهو الأثر لذلك؟ يجيب الأحمد (فخروج الوفد النسائي يؤكد وجه الانحراف في تحقيق المشروع الأمريكي التغريبي في إفساد المرأة السعودية وإبعادها عن شرع الله تعالى بالتدرج). ويقدّم الأحمد نصيحة لرئيسة الوفد بقوله (ونصيحتي لرئيسة الوفد والمشاركات بالتوبة إلى الله تعالى، وأن لا يكن سبباً في تمييع الدين وطعماً يصطاد به المنافقون وهنّ غافلات. والنصيحة نفسها إلى القائمين على المؤسسة العامة)(٩).

يبدو أن فتوى الشيخ الأحمد حول تحريم سفر الفتيات إلى تونس قد أحدث صدمة، ومن المصادفات أن حديث الأحمد عن خبث الدور والنظام التونسي وحربه الشرسة على كل ما يمت للإسلام بصلة يأتي بعد ثناء الشيخ سلمان العودة على النظام التونسي ووصفه بالنظام الذي لا يحارب الإسلام لذاته وإنما يحارب من يستغل الدين للوصول إلى أطماع وطموحات سياسية ويسعى لمنافسة السلطة الحاكمة.

معرض الكتاب.. نشر الإلحاد

يعتبر الشيخ يوسف الأحمد من أبرز فرسان الحملات على معارض الكتاب التي تقام سنوياً في الرياض، إلى جانب رجال (الهيئة)، وإذا كان الأخيرون يضطلعون بمهمة مراقبة السلوك الإجتماعي والأخلاقي خلال أيام المعرض، فإن الأحمد يشتغل على السلوك الثقافي والفكري فيه.

السائل صنّف عدداً من دور النشر في خانة (المتحلّلة من الدين والأخلاق) وسمّى بعضها مثل دار الساقي، والجمل، والمدى، ووورد، والإنتشار العربي، ورياض الريس، وكلها دور نشر لبنانية. ولفت الى ما يجري في أيام المعرض باستضافة العلمانيين ومنع العلماء والدعاة من المشاركة في الفعاليات المصاحبة.

ورصد السائل عدداً من الكتب والكتّاب مثل ديوان البياتي وديوان محمود درويش وكتاب حسن حنفي (من العقيدة إلى الثورة)، وكتب نصر حامد أبو زيد، وذكر أسماء وصفها بالعلمانيين مثل محمد عابد الجابري، وأحمد عبد المعطي حجازي، وفوزية أبو خالد، وعبده خال. وطالب السائل (الحكم فيما ذكر)؟

الشيخ الأحمد يؤسس لحوار مع الشيعة من نوع خاص، يقوم على فضحهم وبيان العقيدة الصحيحة لهم وليس ترسيخ قيم التعايش والمواطنة

إجابة الشيخ الأحمد تندرج في سياق مواجهة ما يعتبره مشروع علمنة وتغريب. فقد بنى على ما ورد من مقتطفات من الكتب في سؤال السائل، وقال (ماثبت من عبارات كفريّة مما ورد فإن الواجب إستتابة أصحابها في القضاء الشرعي)، واعتبر، وهو الأخطر، أن ذلك يجري في سياق تمرير وزارة الثقافة والإعلام، وعن سابق إصرار، (للمشروع التغريبي الأمريكي وإهانة الناس ومصادرة حقوقهم وجرح مشاعرهم من خلال المعرض وغيره باسم الانفتاح والحرية والبعد عن الرقابة). ويأتي في السياق نفسه، أي مظاهر الخلل في المعرض، موضوع الإختلاط المحرّم المتمثّل في (الزج بطالبات المرحلة الثانوية وغيرها مع الطلاب في الفترة الصباحية).

ويصدر الأحمد حكماً للدولة بما نصّه (والواجب الشرعي على الدولة أن توقف هذا المد المخيف من التغريب والعلمنة ، وأن تبعد الخونة والمنافقين من وزارة الثقافة والإعلام)(١٠).

تكفير الفضائيات

الشيخ يوسف الاحمد يكفّر أصحاب الفضائيات مثل الوليد بن طلال والوليد بن ابراهيم (العربية) و(ام بي سي)، و(ال بي سي)، ويعتبرهم أخطر من اليهود والصليبيين ويقول عنهم بأنهم أهل الرذيلة ومفسدين في الارض ويطالب باحالتهم الى القضاء الشرعي وقد تؤدي المحاكمة الى قتلهم..[١١].

السفر الى البلاد الكافرة!

في فتوى له حول الحكم الشرعي في الابتعاث قال فيه (لا يجوز السفر الى بلاد الكفر من أجل الدراسة) قناة الاسرة ١٣ إبريل ٢٠١٠ وقال بأن هناك فتيات تعمل في بارات في بريطانيا وان هناك ١٢ حالة ارتداد عن الدين[١٢].

تكفير النظام السوري..دافع طائفي!

تكفير الأنظمة باتت سمة وهابيّة، فلا يكاد تجد من بين علماء الدين في العالم الإسلامي من يصدر حكماً بكفر نظام سياسي معين، فقد يصفونه بالظلم والجور والإستبداد دون استخدام عبارات ذات طبيعة دينية حكمية. ويمكن القول بأن تكفير النظام السوري قد يكون الأكثف في الأدبيات الوهابية، وعلى خلفية طائفية واضحة، وليس لأسباب أيديولوجية أو سياسية رغم وجود نظام مماثل له في عراق البعث، بل حدث أن ترحّم مشايخ وهابيون على الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، ولدوافع طائفية أيضاً.

معرفة الآخر لا تنطوي على هدف إكتشافه وفهمه بصورة أفضل لناحية إرساء أسس التعايش السلمي بين المعتقدات، ولذلك لا تبدو أي قراءة للآخر نزيهة

الشيخ يوسف الاحمد يكفّر النظام السوري بقيادة بشار الأسد، كما ظهر في مقابلة مع قناة (صفا) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٨هـ واعتبر ما يجري في سورية (قضية أمة..ويجب علينا النصرة). وقال بأن (النظام في سورية هو من أسوأ الانظمة التي عرفتها البشرية) وأن هذا النظام تضمّن (العدوان على الدين والعداء لدين الله جل وعلا) و(العداء لأهل السنة) و(أي كتاب لأهل السنة والجماعة يعتبر جريمة) (أي كتاب يوجد في العقيدة وفي أحكام الطاهرة ومتهم بأنه من أهل السنة والجماعة فهذا يسجن لمدة سنتين، أما اذا كان الكتاب للشيخ محمد بن عثيمين أو للشيخ عبد العزيز بن باز فهذا يسجن لمدة عشر سنوات، ويتم ملاحقة البيوت وتفتيش البيوت وتفتيش المكتبات ومن يوجد فيه كتاب ولو في صفة الوضوء، ولا في صفة الصلاة، ولا في صفة المسح على الخفّين، فهذه من أكبر الجرائم، فالناس تتعامل مع هذه الكتب كما يتعامل مع مروج المخدرات خفية وخلسة ومع ذلك يعيشون في رعب).. واعتبر المظاهرات (شرعية) ولها (مطالب مشروعة)[١٣]

في المقابل، وعلى خلفية طائفية، اعتبر الأحمد التظاهرات في البحرين بأنها غير شرعية. وفي سياق ردّه على ما قاله الأستاذ الداعية طارق السويدان الذي انحاز لمطالب الأغلبية الشيعية في البحرين ومطالبته بالإصلاحات السياسية، انتقد الشيخ يوسف الأحمد في قناة (وصال) الفضائية المثيرة للجدل الطريقة التي تعامل بها ملك البحرين مع المتظاهرين في بلاده وطالب أن يكون تعامله أكثر حزماً مع الرافضة علي حد وصفه. وقال إن هذه المظاهرات (أثبتت أن الأغلبية الشيعية أصبحت شراً وليس خيراً لمملكة البحرين) معتبراً ذلك (باباً لإغلاق المراقص والحانات وبيع الخمور التي تعج بها البحرين) ومطالباً الجميع بالتماسك في وجه تحركات الشيعة.

وكانت قناة وصال قد طالبت الشيخ طارق سويدان بالرد عبر الاتصال ولكنه لم يرد على الشيخ يوسف الأحمد بشأن ما طالب به من حقوق وإصلاحات للشيعة[١٤].

المصادر

١ ـ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=content&task=view&id=535&Itemid=2

٢ ـ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=content&task=view&id=13449&Itemid=5

٣ ـ أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/v/ryUKLNmKKu8.swf]width=400 height=350

٤ ـ أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=g3MBFfJKZhQ&feature=related

٥ ـ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=39116

٦ ـ هل الحوار في القنوات الفضائية بين السنة والشيعة جائز؟، رقم الفتوى ٣٦٦٢٩، تاريخ الفتوى ١٤٣١/٥/٨ هـ الموافق ٢٠١٠/٤/٢٢، أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=36629

٧ ـ فتوى (طلب العلم أم فضح الرافضة؟!)، رقم ١٩٦٥، بتاريخ ١٤٢٨/٣/١٧ هـ، ٢٠٠٧/٤/٥ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa2&task=view&id=1965

٨ ـ فتوى (جامعة الملك عبدالله.. علوم أو علمنة؟!)، رقم ٣٤٨٣٥، بتاريخ ١٤٣٠/١٠/١٣ هـ، ٢٠٠٩/١٠/٢ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=34835

٩ ـ فتوى بعنوان (خطر الوفد النسائي السعودي إلى تونس)، رقم ٣١٧٦٨، بتاريخ ١٤٣٠/٥/٣ هـ، الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٨، أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=31768

١٠ ـ فتوى بعنوان (العلمنة في معرض الكتاب بالرياض)، برقم ٣٠٨٥٢ بتاريخ ١٤٣٠/٣/١٤ هـ، الموافق ٢٠٠٩/٣/١١ أنظر الرابط:
http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=30852

١١ ـ أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=bkStAM13--0

١٢ـ أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=CIBh9MO74AE&feature=related

١٣ ـ أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=t1SAe6HQr0s

١٤ ـ موقع (صدى) بتاريخ ١ مارس ٢٠١١، أنظر الرابط:
http://www.slaati.com/inf/news.php?action=show&id=22059

السعودية: القمع بحجّة الأمن!

المتظاهرون السلميون ومؤيدو الإصلاح السياسي في السعودية كانوا هدفاً للاعتقال، في محاولة للقضاء عليه

فيليب لوثر، منظمة العفو الدولية



قالت منظمة العفو الدولية في ١/١٢/٢٠١١، إن الشهور التسعة الماضية شهدت موجةً جديدة من القمع في السعودية، حيث شنت السلطات حملةً على عدد من المتظاهرين والإصلاحيين استناداً إلى اعتبارات أمنية.

وتقول المنظمة، في تقرير أصدرته بعنوان: (السعودية: القمع باسم الأمن)، إن مئات الأشخاص قد اعتُقلوا بسبب التظاهر، بينما أعدت الحكومة مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، من شأنه فعلياً أن يجرم المعارضة باعتبارها (جريمة إرهابية)، وأن يجرد المتهمين بهذه التهمة من حقوقهم.

وقال فيليب لوثر، المسؤول في منظمة العفو الدولية، إن (المتظاهرين السلميين ومؤيدي الإصلاح السياسي في البلاد كانوا هدفاً للاعتقال، وذلك في محاولة للقضاء على الدعوات المطالبة بالإصلاح، والتي يتردد صداها في المنطقة). وأضاف: (بالرغم من اختلاف الحجج المستخدمة لتبرير هذا القمع واسع النطاق، فإن الممارسات القمعية التي تستخدمها الحكومة السعودية تماثل بشكل مخيف تلك التي طالما استخدمتها السلطات ضد المتهمين بتهم إرهابية).

وقالت تقرير منظمة العفو الدولية (٦٨ صفحة) إن الحكومة تواصل اعتقال آلاف الأشخاص، وبينهم كثيرون يُحتجزون بدون تهمة أو محاكمة، لأسباب تتعلق بالإرهاب. كما يستمر تفشي التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. ففي إبريل ٢٠١١، صرح متحدث باسم وزارة الداخلية السعودية بأنه تم التحقيق مع نحو خمسة آلاف شخص لهم صلات مع (الفئة الضالة)، ويقصد بها تنظيم (القاعدة)، تم التحقيق معهم وأحيلوا للمحاكمة. ومنذ فبراير الماضي، ومع اندلاع مظاهرات متفرقة، في تحد للحظر الدائم على التظاهر في البلاد، شنّت الحكومة السعودية حملة قمع شملت القبض على مئات الأشخاص، ومعظمهم من الشيعة، في المنطقة الشرقية التي تعج بالاضطرابات.

ومنذ مارس الماضي، اعتُقل ما يزيد عن ٣٠٠ شخص لمشاركتهم في مظاهرات سلمية في مناطق القطيف والأحساء، والعوامية، سواء أثناء المظاهرات أو في أعقابها بقليل، تم الإفراج عن معظمهم، غالباً بعد تعهدهم بعدم التظاهر مرة أخرى. وواجه كثير من هؤلاء حظراً على السفر. وفي مناطق أخرى من البلاد، وجهت وزارة الداخلية تحذيرات شديدة للمتظاهرين بأن السلطات سوف (تتخذ جميع التدابير اللازمة) ضد كل من يحاول (الإخلال بالنظام).

أما الأشخاص الذين تظاهروا ببسالة فسرعان ما قُبض عليهم. ومن بينهم خالد الجهني، البالغ من العمر ٤٠ عاماً، والذي كان المتظاهر الوحيد في الرياض يوم ١١ مارس ٢٠١١، الذي أطلق عليه اسم (جمعة الغضب). وقد قال للصحفيين إنه يشعر بالإحباط من الرقابة على وسائل الإعلام في السعودية وإنه يتوقع القبض عليه. وقد اتُهم خالد الجهني بتأييد مظاهرة، وبالاتصال بوسائل إعلام أجنبية، ويُعتقد أنه ظل محتجزاً لمدة شهرين في زنزانة انفرادية، ولم يُقدم للمحاكمة حتى الآن رغم بقائه رهن الاعتقال منذ تسعة أشهر.

كما قُبض على عدد من الأشخاص الذين أيدوا المظاهرات أو الإصلاح علناً، ومن بينهم الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر، وهو رجل دين شيعي، قُبض عليه للمرة الثانية في أغسطس الماضي بتهمة الدعوة للإصلاح في أحد المساجد، ووُجهت إليه تهمة (تحريض الرأي العام). وفي ٢٢ من شهر نوفمبر الماضي، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاماً على ١٦ شخصاً، بينهم تسعة من الإصلاحيين البارزين، بالسجن لمدد تتراوح بين خمس سنوات و٣٠ سنة، بعدما وُجهت إليهم تهم من بينها تشكيل منظمة سرية، ومحاولة الاستيلاء على الحكم، والتحريض ضد الملك، وتمويل الإرهاب، وغسيل الأموال.

وقالت منظمة العفو الدولية إن محاكمة هؤلاء الأشخاص، التي بدأت في مايو الماضي، كانت فادحة الجور. وكان المتهمون معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي خلال المحاكمة، ولم يُسمح لمحاميهم بدخول قاعة المحكمة خلال الجلسات الثلاث الأولى.

وكانت منظمة العفو الدولية قد نشرت في يوليو الماضي نسخةً مُسربة من مشروع سري لقانون مكافحة الإرهاب، الذي يجيز للسلطات السعودية محاكمة الأشخاص بتهمة المعارضة السلمية باعتبارها جريمة إرهابية، كما تمديد الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة. وفي حالة إقرار القانون دون تعديله، فسوف تشمل تهم الإرهاب: (تعريض الوحدة الوطنية للخطر)، و(الإساءة بسمعة الدولة أو مكانتها)؛ أما التشكيك في نزاهة الملك فيُعاقب عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات. وبعد أن نشرت منظمة العفو الدولية مشروع القانون، قامت السلطات السعودية، بحجب موقع المنظمة على الإنترنت لفترة وجيزة من داخل السعودية، وقالت إن مخاوف المنظمة بشأن القانون هي (مجرد افتراضات لا أساس لها).

وتعليقاً على هذا المشروع، قال فيليب لوثر: (ما لم يتم إجراء تعديلات جذرية على مشروع قانون مكافحة الإرهاب، فمن شأنه أن يزيد الوضع الحالي سوءاً على سوء، لأنه سيرسخ ويقنن أبشع الممارسات التي سبق أن وثقتها المنظمة).



الأمير طلال من منصّة تويتر:

لم يعد حكم الفرد المطلق مقبولاً

هل يصبح (تويتر) بوابة التعبير والتغيير في السعودية

إرهاصات تحوّل حادّ في الرأي العام ضد حكم الإستبداد السعودي

محمد السباعي

بين ٢٠١١/١١/١٥، وهـو تاريخ فتح الأمير طلال بن عبدالعزيز حساباً له في تويتر، وحتى كتابة هذا المقال ٢٠١١/١٢/٥، أي في أقل من ثلاثة أسابيع، وصل عدد المتابعين لـه نحو ٧٩ ألـف شخص متابع غالبيتهم الساحقة من المواطنين، بالرغم من أن الأمير لم يكتب سوى ٦٥ (تغريدة) فحسب، عدد منها تم تكراره.

منذ البداية كان هناك اهتماماً خاصاً بالأمير طلال، وفي الظرف الذي افتتح فيه حسابه. ففي يوم الافتتاح، أعلن في صفحته الشخصية على شبكة الأنترنت (الفاخرية)، أنه استقال من منصبه كعضو في هيئة البيعة، التي أوكل اليها مهمة اختيار ولي العهد الذي سيصبح ملكاً في المستقبل. وكانت هيئة البيعة قد انتهت للتو من اختيار نايف وزير الداخلية ولياً للعهد في ٢٠١١/١٠/٢٨، أي لم يمض سوى ١٧ يوماً بين تعيين نايف واستقالة طلال من هيئة البيعة، وإنشاء حساب له في تويتر يطلّ من خلاله مباشرة على الجمهور بآرائه.

بمجرد ان تم تعيين نايف ولياً للعهد، وبطريقة بطركية، بلا منافسة ولا نقاش.. ظهر أن هناك عدداً من الأمـراء الساخطين. نُقل عن طلال أنه سأل نايف في جلسة هيئة البيعة سؤالاً اتهامياً: (ألا زلتم تعتقدون بأن ليس هناك فرق بين أبناء الجـواري وأبناء الحراير)؟ وأشار بيده الى الأمير مقرن، رئيس الإستخبارات الذي ولد من أم جارية، شأنه شأن طلال نفسه وعدد كبير من أبناء عبدالعزيز الذين امهاتهم كنّ جواري؛ أما نايف وأشقاؤه فأمهم من (الحراير!) وهي: حصّة السديري. أيضاً تم تناقل سؤال طرحه طلال على نايف في جلسة هيئة البيعة: (أين خبّأتم بندر بن سلطان؟ لماذا لا تطلعون الشعب على الحقيقة)؟

ظهور الأمـير طـلال بن عبدالعزيز، ومن ثم وزير الدولة المقال عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز على تويتر، يعكس حجم الإنشقاق داخل العائلة المالكة، رغم محاولة الأخيرة التغطية عليه وعدم تسرّب أخباره الى عامة الشعب. لكن هناك احتقاناً كبيراً بين الأمراء، وهناك ارهـاصات احتجاج حـادّة بين أفراد الشعب وفي كل المناطق بـلا استثناء، ما يجعل (تـويـتر) ليس فقط بـوابـة تعبير عن الـرأي بـالنسبة للغالبية من المواطنين، بل بوابة للتغيير السياسي والإجتماعي، والمكان المفضّل لمـن يريد أن يقيس الـرأي العام السعودي تجاه الحكم السعودي القائم، ومدى سخطه على العائلة المالكة.

واضح ان مشكلة طلال ـ وقد كان وزيراً للمواصلات في الخمسينيات، والمالية في

بداية الستينيات من القرن الماضي ـ وكذلك مشكلة أمراء آخرين من ابناء عبدالعزيز تعود الى مسألة: من يحكم البلد؟ وهو لم يستطع أن يفجّر ما بداخله أثناء (حفل هيئة البيعة) التي ثبت انها لا تختار ولا قرار بيدها.

توقّف المواطنون عند خبر استقالة طلال، التي أعلنها من خلال صفحته الشخصية، واستغربوا بأن خبراً عنها لم ينشر في الصحافة المحلية، ولم يصدر من الديوان الملكي أو غيره ما يفيد بقبولها أو رفضها.

طلال، في يوم استقالته، وفي يوم فتح حسابه في تويتر، اختار الآية الكريمة عنواناً لحسابه (@talalabdulaziz): (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم). فهل كان يقصد العائلة المالكة وبالتحديد إخوانه المعارضين لسيطرة نايف على الدولة، مثل تركي وعبدالرحمن ومتعب وربما مشعل وآخرين؟ أم كان يقصد برسالته تلك الشعب نفسه، وكأنه يحرّضه على القيام بفعل التغيير، وترك الخنوع والدخول الى معترك الحياة السياسية للمطالبة بحقوقه؟ أم أنه كان يقصد نفسه، وأن التغيير يبدأ من الذات كما يفعل هو؟

وبعيداً عما قاله طلال، وهو ما سنأتي اليه، فإن اختياره لإعلان موقفه، أو تفجير رأيه، من خلال (تويتر) كان موفقاً. فلا بد أن طلال يدرك أن تويتر دون غيره من وسائل التواصل الإجتماعي هو الأسرع والأكثر كفاءة في نشر قضيته ورأيه وبشكل متواصل، وهو ما لا تستطيع القيام به القنوات الفضائية نفسها، من جهة الإستمرار، والتفاعل مع جمهور محدد يتقصده بالرأي والتوجيه. وطلال اعترف بان استخدامه لتويتر لأن لديه (رغبة لاستعمال وسائل التواصل العصرية للإقتراب من الشباب لمعرفة مشاكلهم).

من له اطلاع على مشاركة السعوديين في تويتر، سيدرك ابتداءً أنه يتحول الى الموقع الأول الأكثر شعبية لأصحاب الرأي ومن لهم رسالة سياسية أو دينية، فلا تكاد ترى صحفياً أو كاتباً أو حقوقياً أو ناشطاً سياسياً أو غيره إلا وافتتح له حساباً يطلّ من خلاله على جمهور عريض يتلقّف الآراء والأفكار والمعلومات ويتواصل مع أدوات الإتصال الإجتماعي الأخرى بكل كفاءة وفاعلية.

ربما كان أمام الأمير طلال أن يفتتح قضيته من فضائية كبرى، كقناة الجزيرة، كون قناة العربية (ملوكية). ولكن الجزيرة التي سبق لها وأن استضافت الأمير طلال مراراً، لم تعد تنشر شيئاً عن السعودية، بعد اتفاق أبرمه رئيس الوزراء وزير الخارجية حمد بن جبر آل ثاني مع الأمير سلطان ولي العهد السابق.

ترى ماذا يريد طلال أن يقول، ما هي رسالته السياسية في هذا الظرف، وما هو مقدار الجرأة الذي احتوته تغريداته في تويتر، وكيف تعاطى نايف مع تحرك طلال، وهل بإمكانه أن يخمد أنفاس أخيه كما فعل ببقية أبناء الشعب؟

اعتراض على الوضع الداخلي

في بداية تغريداته قال طلال لمتابعيه: (باستطاعتكم التكلم في موضوع نظام الحكم في الدولة وغيره من الأمور التي تعتبر بالنسبة للبعض حساسة، أما بالنسبة لي: كل شيء قابل للنقاش والحوار). وقد سئل عن سبب استقالته من هيئة البيعة، فأجّل الإجابة: (عندما تتاح الفرصة لكم ولنا حتى نذيع كل التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع المهم). كان هذا يوم ١١/١٧، ولم يظهر شيء جديد حتى الآن يشرح بالضبط ماذا جرى في مجلس هيئة البيعة. الشيء الجديد الذي قاله يوم ١١/١٩ هو أن استقالته من هيئة البيعة جاءت (اعتراضاً على أشياء معيّنة، وليس شيئاً واحداً). ترى ماهذه الأشياء التي يعترض عليها الأمير؟ الله أعلم! فهناك حدود، ومن يدري قد تكون هناك مساومات خلف مشهد تويتر. لكن الأمير ينفي هذا ويقول: (لن أعلق على ما قيل من أن طلال بن عبدالعزيز زعلان من إخوانه لأنهم لم يعطوه منصباً؛ فالمناصب لا تعنيني، اهتمامي ينحصر في وضع الأسس العادلة والواضحة). وهنا ندخل في الغموض مجدداً. أسس ماذا؟ أسس الحكم؟ أم أسس تقاسم السلطة بين الأمراء؟

بالنسبة للإصلاحات السياسية، فإن طلال هو الشخصية الوحيدة التي دأبت على قول ذلك منذ سنوات. لم نسمع أميراً آخر من السديريين أو حلفائهم ممن يقبضون على مفاصل الدولة أنهم يريدون الإصلاح أو وعدوا الناس بالإصلاحات؛ بل أن الأمير نايف منع استخدام كلمة الإصلاح علناً في صحيفة عكاظ، وطالب باستخدام كلمة تنمية وتطوير مكانها؛ ومنذئذ (عام ٢٠٠٥) لم تظهر كلمة اصلاح على لسانه، ولا على لسان الملك عبدالله نفسه منذ وصل الى كرسي الملك.

سأل طلال: هل الوضع الداخلي يحتاج الى حزمة اصلاحات؟ أجاب: (نعم نحتاج الى حزمة من الإصلاحات، وأرجو أن يوفقنا

طلال: اعتراض على سياسات خارجية

في بداية تغريدات الأمير طلال، كان هناك وضوح في أنه يعترض على بعض الممارسات السياسية الخارجية. ففيما يتعلق بليبيا، رأى طلال أن غياب الدور السعودي فيها كان أمراً حسناً ورحب بذلك، والسبب هو (حتى لا يختلط ـ الدور السعودي ـ بالدور الأجنبي). وكأنه يريد القول بأن السعودية يجب أن لا تظهر وكأنها متحالفة مع الغرب والناتو عموماً في شأن عربي. بيد أننا نعلم جميعاً بأن السياسات السعودية ومنذ تأسس الكيان السعودي متداخلة مع الموقف الأميركي والأوروبي، فلم ليبيا فقط؟

لكن الأمير طلال، وفيما يتعلق بسوريا، اعترف بأن (الدور السعودي كان مشاركاً، بل هو الرائد، وذلك في قرارات الجامعة العربية) حسب تعبيره؛ فهل كان ذلك مديحاً أم ذمّاً؟ لا نعلم!

أيضاً ظهر في الصحافة تصريحاً للأمير طلال يمتعض فيه وبشدة من سياسات قطر، فقد اتهمها بأنها تسعى الى (تقسيم المملكة) وأنها تتآمر على دول خليجية أخرى، وأنها تريد أن توقع المملكة في حبائل الغرب أكثر وأكثر الى حد أن تتحول السعودية الى رأس حربة ضد ايران بالتعاون مع قوات الناتو. وأضاف في موضوع آخر بأن الصراع داخل العائلة المالكة يمكن أن يتحول الى صراع دموي.

الأمير طلال نفى أنه سرّب مثل هذه الأقوال الى الصحافة العربية؛ ونفى أنه قال ذلك (كما ورد في إحدى تغريداته) لكن الكثيرين لم يصدقوا قوله، ولازالوا معتقدين بأن ما نُشر يعبّر عن رأيه.

الله جميعاً لتحقيقها حيث انها تخدم البلاد والشعب، وبذلك نلحق بركب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال). هذا كلام جدّ عادي، ما لم يطرح ماهية الإصلاحات، وكيف تتحقق، وماذا يفعل الشعب حتى تتحقق؟

لكن الأمير طلال اعتبر مستقبل المملكة غامضاً، وتمنى أن تنقشع الغيمة عنها. وهو رأى أنه من الصعب معرفة (متى يتكلم المواطن بحرية ولا يدخل السجن، فالأمور معلّقة بأسبابها) وتمنى (أن يتمكن الناس من التحاور حكاماً ومحكومين). كلا عام من جديد: فحول ماذا يتحاورون، ما هي القضايا المطروحة، وهل العائلة المالكة طرف والمواطنون في طرف آخر كونهم يبحثون عن حقوقهم؟

يبدو أن كثيرين ملّوا من الكلام الملتوي، والعام، فإما أن يتحدث طلال بصراحة في الأمور أو ليسكت. إما أن ينحاز الى الشعب قولاً وفعلاً ويصبح ضمن مظلّة المطالبين بالإصلاح، أو ليترك الكلام المكرر الذي سمعناه منه مراراً على شاشات التلفزة. السعودية تمرّ بمرحلة عصيبة، وبها ارهاصات تغيير واضحة لمن يقرأ المشاعر وما في النفوس ويستقرئ الأحداث وردود الفعل كما جرى في جدّة للإصلاحيين، وكذلك بشأن هدر دماء المتظاهرين البريئة في القطيف وغيرها. عدم تجاوز المنطقة الرمادية، وإمساك العصا من المنتصف تجعل الكثيرين يعتقدون بأن طلال له حسابات شخصية مع اخوته، وليس لها علاقة بالإصلاح، مع أنه أكد حرصه كما يقول على (لم الشمل ـ للعائلة المالكة طبعاً) وأن (كل ما أريده هو اطلاق أفكاري الصريحة التي تعودت عليها من أجل اصلاح هذه البلاد)!. الإصلاح لا ينحصر بالإعتراض على تولية شخص شرس ودموي كالأمير نايف ولياً للعهد؛ ولا بأن يحكم البلد شباب بدل الكهول، ولكن من الأمراء! الشعب نفسه يجب أن يكون له كلمة ودوراً، وطلال لم يتحدث كثيراً عن هذا، بل يبدو وكأنه مسكون بخلافات العائلة الداخلية.

طلال في إحدى تغريداته يقول: (أنا لن أتراجع عن مشروعي الإصلاحي، فالعملية تتوقف على الظروف التي تعتري بلادنا وتعتريني شخصياً. إن مطالباتي الإصلاحية مستمرة)!

حسن: ما هو مشروعك الإصلاحي عدا القول بأن (دولة المؤسسات مطلب جوهري يتفق عليه الجميع) أو (دولة المؤسسات والقانون مطلب من ينشد التقدم والرفاهية.. لكن ماذا نقول عن الجهل وعدم المقدرة على استيعاب هذه الأمور الأساسية)؟ وأية ظروف تمر بها البلاد تتحدث عنها بالضبط؟ وما دخل الإصلاح بالظروف التي تعتريك، اللهم إلا ان يكون مرضاً؟ وهل هذا يمنع من أن تتحدث بصراحة أكثر، فالمواطنون كما هو واضح تجاوزوا هذه الأقوال وكسروا العديد من الخطوط الحمراء، ولازالوا يفعلون مع خطوط حمراء أخرى، وهم أكثر جرأة من أي أمير، ويتحدثون بصراحة وعدم خوف من الإعتقال. فما بال شخص محصّن لا يستطيع أن يقول ربع ما يقوله المواطنون؟ وما فائدة ما يقول إن لم يتبعه العمل بجد لتغيير الوضع القائم؟

طلال يقول: (لم يعد حكم الفرد المطلق مقبولاً، إضافة الى أن من يكلف بالمسؤولية والمهام العامة فيجب أن يخضع للمساءلة) وأن (مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار من خلال الديمقراطية هي لصالح الحاكم والمحكوم). الحكم المطلق الموجود غير مقبول والمشاركة مطلوبة.. ترى ما هي الخطوة

١ ـ الى الأمير طلال من (المغرّدين السعوديين)

- والله العيله الحاكمة، كلما تكلم منها ششخص، علمنا مستواهم الفكري والتعليمي.
- ذليتونا ونهبتمونا وأتيتم لنا بالضغط والسكري، وكل حق لنا تسمونه مكرمة.
- ستلقون يا قومي جزاء سكوتكم/ عن الظلم، إن السيف بالسيف يُقرَعُ
- لماذا الأمراء في بلادي لايتواضعون ولا يدخلون تويتر الا بعد ان يتقاعدوا ولا تصبح في ايديهم سلطه لنفع الناس؟
- السؤال هل تريدون دوام حكمكم لقرون؟ إجعلوها ملكية دستورية وستقرون عيناً.
- التطور السياسي للأمير طلال جيد، وبشارة فجر وعي للصغار، ومطالبته بمحاسبة المسؤولين مهمة ولو كانت متأخرة.
- من خلال موقعك في الأسرة تستطيع أن تحدث الفارق، وتخلد اسمك في ذاكرة كل سعودي.
- أنا مواطن عندما تتوقف وظيفتي على واسطة، وعلاجي على أمر ملكي، ورزقي على شرهة، وبيتي على منحة، ماذا بقي من كرامتي؟!
- سمو الأمير لم نسمع من الأمراء إلا أن المواطنين غير مؤهلين لإنتخاب الأفضل، فكيف يكون رأيهم في أهلية المواطنين في صنع القرار؟
- تكفى تكفى ياطويل العمر: حتّة مليون واحد صغيرون أسدد به الدين؛ واشتري به بيت صغيروون؛ واشتري لنا سيارة صغيرونة. تكفى!
- طال عمرك ما عاد بقي في العمر أكثر مما راح. اعمل خيراً للناس تلاقيه غداً في قبرك. وزع ثروتك على الشعب المسكين. الناس ذبحهم الجووووع.
- ألم تقل ياسمو الأمير أن الدولة السعودية مثل الشركة، وان أبناء عبدالعزيز هم أعضاء مجلس الادراة؟! اطرحوها في سوق الأسهم ونشارككم!
- أليس من الأفضل أن يأخذ الملك بزمام المبادرة لإصلاحات سياسية وإقتصادية جادة قبل فوات الاوان، فكل ما حولنا تغيير.
- لو لم تُهمش في مجلس البيعة، لما رأيناك هنا بيننا. من الأفضل أن تعود من حيث أتيت؛ فالشعب ليس دمية تلعب بها.
- بلد بحجم المملكة، ليس لنا فيها بيت نملكه. وين صارت هذه؟ وكل ذلك بسبب شبوك طولين العمر!
- هل من ملكية دستورية في ظل أفراد أسرة يصل عدده افرادها الى اكثر من عشر الاف؟ لا اعتقد!

التالية؟

ما يجعل الكثيرين يشك في فهم طلال للإصلاحات قوله الإلتفافي: (لماذا لا نرى حاكماً خليجياً ثلاثينياً، واقتصار المناصب على المسنين؟ أنا أول من نادى بتهيئة الجيل الثاني والثالث لتحمل المسؤولية، فذلك لصالح الوطن)؟! وتابع: (دعوت لتأهيل بعض أبناء عبدالعزيز الذين يقع عليهم الدور لتحمل المسؤولية وفقاً لنظرية الملك فهد لولاية العهد بأن يكون أحد الأبناء أو الأحفاد)!

لا.. لا نريد جيلاً ثانياً ولا ثالثاً يحكمنا من الأمراء. فلربما كانوا أسوأ من الحاليين. نريد دوراً للشعب، وليس للأمراء الشباب مثل أبناء طلال نفسه. نحن نتحدث عن دور الشعب لا دور العائلة المالكة. الإختلال يكمن في تغييب دور الشعب، وليس دور الأمراء الصغار أو الكبار!

جيش نايف من المخبرين يرد

المتضرر الأكبر من كلام طلال هو نايف، ولذا ظهرت معركة على التويتر بين الأميرين من خلال التعليقات الحادّة التي لا تسقّط الأمير طلال بل تقزّم العائلة المالكة بمجملها. جيش نايف من المخبرين موجود في مواقع الإنترنت والتويتر يقومون بتكسير الاخرين والطعن فيه، ويطلق عليهم المدونون السعوديون لفظة (البيض) لأنهم لا يكشفون عن أسمائهم ولا صورهم الحقيقية ويضعون صورة أو بيضة مكان ذلك. تهجمت مخابرات نايف ومباحثه وبشكل شديد وشرس على الأمير طلال، واتهمته باللصوصية يوم كان وزيراً للمالية عام ١٩٦٢، وهو أمرٌ لم يثبت. جنود نايف امتدحوا صاحبهم وذموا معارضيه، وعلى رأسهم طلال، حيث وبخوه بأنه يريد تقسيم الأسرة، وتدمير البلد وعلمنتها، وإحلال الخراب، وأكدوا على أن نايف هو الحاكم والرجل المناسب، وأن طلال لا يتمتع بالثقة، وليس جديراً بها.

معلوم ان الجناح السديري هو الجناح اللصوصي الأبرز في الدولة؛ معظم لصوص الرياض ينتمون الى هذا الجناح من الأمراء، لأن الدولة بيدهم منذ الإطاحة بطلال نفسه، حيث عُزل وأبعد عن صناعة القرار حتى اليوم. مدعو الحفاظ على المال العام من جنود نايف ومخبريه، لا يشيرون الى اللصوص الحاليين، ويتحدثون عن قضية قديمة مفتعلة؛ فلا أحد من المؤرخين المحليين او الأجانب يقول بأن طلال كان نهاباً للمالية. بل كانوا يقولون بأن الملك سعود، وكان الملك حينها، هو الذي صفّر وزارة المالية، حتى أنه لم يتركها وإلا بها بضع مئات من الريالات فحسب. طلال كان معترضاً على سعود، وعلى فيصل ايضاً كون هذا الأخير لا يريد القيام بأية إصلاحات في نظام الحكم.

لكن الآن، وبعد أن ظهر طلال على التويتر، اعتبر نايف ذلك تحدياً، ووجه مخبروه له اتهاماً باللصوصية، في حين أنه ـ نايف ـ وولده والحزب السديري بكامله هم اللصوص حقاً. بالطبع فإن طلال علّق على الإتهامات الموجهة من مخبري اخيه نايف فقال: (وزارة المالية: هذا الموضوع أعتبره أثقل من الحديث المعاد، حيث أنه سبق وشرحناه وبيّناه بكل شفافية ووضوح وبدون أي لبس)؛ وأضاف في تغريدة أخرى: (ليس فخراً عندما أقول أنها شهادة لله ثم من الجميع، بأن أفضل مرحلة مرت فيها هذه الوزارة كانت في عهدي ولله الحمد)!

٢- الى الأمير طلال من (المغرّدين السعوديين)

- سمو الأمير: هل تعي ما تفعله الآن؟ انك تستجدي الشارع للوقوف معك، بعد ان لفظك البلاط، وخسرت كل ما كنت تطمح له من مناصب لابنائك.
- أتدري أن الحياه في دولة ابيك مقرفه؛ وتجيب المرض. انا اتوقع خلال سنة زيادة وسأموت من القهر؟
- ترى احنا في ٢٠١١، كلمة بيعة مخجلة لهذا الزمن، انتخاب حر، ودولة يكون فيها الشعب مصدر السلطات هو المنطقي إسلاميا وحضاريا.
- الا ترى من حولنا أن الكل ينتخب، وأنت مازلت تريد حصرها في أشخاص.
- لماذا لا تتبنى وثيقة: (نحو دولة الحقوق والمؤسسات)؟
- سموك: ألا ترى أن هيئة البيعة صورية، لا أكثر ولا أقل من ديكور لديكتاتورية عيال السديرية؟
- انتم عيال عبدالعزيز تتصارعن على الحكم، والشعب ضايع، وتظلموهم وتاكلوا مالهم. سؤال: هل تتوقع أن ينفجر الشعب غضباً عليكم؟
- السؤال الأهم: هل أفكارك واقتراحاتك فاعلة في محيط الأسرة أم لا ؟ لأن أغلب الذي تقوله يقوله الإصلاحيون؟
- مشكلتكم عايشين في القرون الحجرية، ومفكرين أن الناس عايشين إياكم. اصحو.
- أبوك أفسد عندما ورّث الحكم؛ وإخوانك زادوا الفساد عندما جعلوا الصلاح والاصلاح عدواً لهم؛ فلا نستغرب ان السعودية اليوم هي الأسوء.
- إعذر تساؤلي سموك: إن كنت أنت (ولد عبدالعزيز) ولم تستطع إقناع إخوتك ـ حسب تصريحاتك ـ بالمشاركة الشعبية فما السبيل لها سلمياً؟
- وهل فى نظرك أن نايف هو اصلحكم؟ لا أظن، ولكن من لديه القوة منكم سيسيطر على قطيع الاغنام في المزرعة، لأنه لا يرى الشعب الاّ غنماً.
- البلد ليست ملك لعبدالعزيز ولا لأبنائه. هناك الآلاف أصلح منكم!
- كيف نوفق بين دعوتك لبقاء الحكم في أسرة واحدة ويحرم منها الشعب، وبين دعوتك للديموقراطية؟
- لا نشك يا طلال بن عبدالعزيز، بأن الله سوف ينتقم منكم عاجلاً غير آجل، وهذه سنن الله في الكون.
- وتتوالى السرقات، وكأن البلد لكم وحدكم، تختارون من يحكمها، وإنها حصرياً لكم. قريباً سنختار حاكماً عادلاً غيركم يا ال سعود، رغم أنفكم.

المواطنون يتهكّمون على آل سعود، ويستمتعون بالسخرية منهم

الـطـفـل المُـعـجـزة مغـرّداً في (تـويـتـر)



محمد الأنصاري

كان خبراً غير اعتيادي أن يظهر وزير الدولة السابق الأمير عبدالعزيز بن فهد على تويتر. فهو ابن الملك فهد المدلل، أو كما يلقبه السعوديون بـ (الطفل المعجزة) سخرية واستهزاءً. وهو ـ أي عبد العزيز بن فهد ـ كاد يصبح صاحب الكلمة الأولى في الدولة أثناء إصابة أبيه بالجلطة الدماغية، فنهب من ميزانية الدولة الكثير من الأموال، وسُمي حينها بـ (المبصّم) أي أنه كان يكتب القرارات المالية ويجعل أباه يوقّع عليها! زد على هذا فإن الأمير عبدالعزيز، يعدّ من أثرى أثرياء الأمراء، ويكفي أن نعرف أنه يمتلك يختاً يبلغ ثمنه اليوم نحو ٢٠٠ مليون دولاراً فقط؛ وهو اليخت الذي كان لوالده، وصار من حصّته. الأمير عبدالعزيز بن فهد، هو آخر الأبناء لفهد، من زوجته المدلّلة هي الأخرى، الجوهرة بنت ابراهيم، وقد ورث عبدالعزيز من أبيه عشرات المليارات، والعديد من القصور ومساحات هائلة من الأراضي، سواء في داخل المملكة أو في خارجها في عدد من البلدان العربية والأوروبية، من بينها قصر في جنيف، محصّن ضد القصف النووي.

لكن مكانة عبدالعزيز بن فهد السياسية تراجعت كثيراً، بسبب موت والده، وبسبب أن هذا (الطفل المعجزة) وفي فترة صعود نجمه، أثـار الكثير من الجلبة والغضب عليه من بين الأمـراء، وحتى بين أعمامه. أما شعبياً فكان على الدوام مدار تندّر، ومثال الفساد المالي، ويتهم هو وآخرون بسرقة الأراضي ونهب الممتلكات للآخرين خاصة في مكة، ومشاركة الحريري (سعودي أوجيه) في كثير من المشاريع التي أسست لفساد متواصل حتى اليوم. كما أن عبدالعزيز بن فهد متهم بأنه أحد الأمـراء الذين كانوا وراء تدمير حياة ملايين من المواطنين بسبب أزمة سوق الأسهم.

أميرٌ مثل هذا، كان ملء السمع والبصر يوماً ما، يظهر على تويتر فجأة، وبرداء إيماني مزيّف، وبتواضع مريب، وهو المشهود له بالإستعلاء.. أمير كهذا، يطلّ على المواطنين الغاضبين في أجـواء الربيع العربي، وهم يشهدون الكارثة تلو الأخرى تقع في مدنهم ومناطقهم، فزيادة على الأزمات السياسية، هناك الأزمـات الخدمية، وهناك اعتقالات الإصلاحيين ومحاكمتهم أمـاء قضاء فاسد، وهناك اطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم في القطيف، وكارثة حائل، والذكرى الثانية لكارثة سيول جدّة وغيرها.

حـين أطـلّ عـبـدالـعـزيـز بـن فـهـد على المواطنين من خلال موقعه على تويتر، كان التوتر في الشارع السعودي قد بلغ ذروته ففشّ المواطنون غضبهم على العائلة المالكة وعليه، واستمتعوا ـ أيما استمتاع ـ بالسخرية منه ومن نظرائه من الأمراء.

عكس تـويـتـر طبيعة الجـو المشحون سياسياً في المملكة، في اتجاهات مختلفة، من بينها:

أولاً ـ احتقان داخل العائلة المالكة

تحـوّل موقـع تـويـتـر الى منصة تعبير لـلـرأي، ليس فقط للمواطنين المحرومين من وسائل التعبير جميعها، بل وأيضاً الى منصّة للتغيير والحشد السياسيين. وبالنسبة للأمراء السعوديين، فإن عدد المستخدمين منهم لوسائل التواصل الإجـتـمـاعـي في ازديـاد، ولكن أكثر هـؤلاء هم من الصغار في المسؤولية والمكانة، عدا الأميرين طلال بن عبدالعزيز، وعبدالعزيز بن فهد. إن إطلال عبدالعزيز بن فهد على المواطنين من خلال تـويـتـر ليس مـن أجـل التعبير الشخصي، فمثله لديه وسائل أخرى عديدة، من قنوات فضائية وصحف ومجلات، وهناك كثير من الصحفيين الطبّالين الذين يمكن أن يوصلوا رأيه، خاصة إذا علمنا أنه يمتلك حصصاً في عدد من القنوات الفضائية، ومن بينها الإم بي سي (وليد الإبراهيم خال عبدالعزيز بن فهد). حتى ولو لم يعبّر الأمير عبدالعزيز عن رأي سياسي من خلال تويتر، ووضع نفسه في مقام (المرشد الديني!) أو تصوير نفسه (كدرويش) تابع للمؤسسة الدينية، فإن أحداً لا يمكن إلا أن يلحظ الرسالة السياسية من هذا الحضور. وقد قـالهـا عدد من المغردين بـأن الأمـير الـذي يفقد مكانته السياسية، يتوجه الى الجمهور. وهـذا ـ إن صح، وهو صحيح بنسبة كبيرة ـ قد يشير الى أن بعض

الأمـراء، وكـأنـهـم يلوحون تجـاه بعضهم البعض بمسدس غير محشو بـالرصاص، الذي يمكن أن يستخدم في حال تطورت الصراعات داخل العائلة المالكة.

من المؤكد أن إطلالات الأمراء الأخيرة على تويتر، ونقصد الأمراء من ذوي الصفة السياسية والمشهورين، إنما يعكس الإحتقان داخل العائلة المالكة نفسها، والصراع بين اجنحتها، والتجاذب بين أمراء الجيل الثالث، في ظل أوضاع سياسية داخلية وإقليمة تجري كلّها خارج سياق مصلحة العائلة المالكة، وفي غير صالح حلفائها لا في الداخل (العصبة المناطقية والمذهبية المنتفعة منها والمسيطرة على جهاز الدولة) ولا في الخارج (الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، حيث التراجع المريع للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط). لقد أصبحت أدوات التواصل الإجتماعي ليس فقط أداة للتوعية والنضال الشعبي ضد استبداد آل سعود، بل أصبحت أيضاً أداة في الصراع الداخلي بين النخبة الحاكمة.

ثانياً ـ كشف مستوى الأمراء الثقافي

قدّم الأمير عبد العزيز بن فهد ـ بالذات ـ نسخة غير مزورة عن المستوى الثقافي والسياسي للأمراء الحاكمين. فهؤلاء يلمّعهم الحكام وكأنهم آلهة تعبد من دون الله، لا يصيبهم النقص، وأنهم مثقفون مطلعون، وسياسيون محنّكون، وأنهم يمتلكون قابليات وقدرات غير متاحة للعامة من الناس. عبدالعزيز بن فهد، كشف من خلال كتاباته، وهو من الجيل الثالث، الذي يفترض أن يكون متسلّحاً بالتعليم الحديث، بأن الأمراء يتمتعون بضحالة في التفكير، وضعفاً في الثقافة، وقلة في المعرفة، وأنهم بعيدون عن الشعب وتطلعاته ولا يفهمون لغته وكيفية التخاطب معه، وأنهم يلوذون الى الكلام العام، والعبارات الدينية ليضللوا بها الناس، وأنهم يرتدون ثوباً دينياً لا يناسبهم ولا يغطي سوءتهم.

إذا كان هذا هو حال عبدالعزيز بن فهد، فكيف سيكون حال أولئك الذين (تخرجوا من مدرسة الوالد المؤسس؟!). لقد اطلع المغرّدون السعوديون على عيّنة غير مزورة على مستوى من يحكم البلد، وتفاجأ من تلك الضحالة في المعرفة، وأبدى استغراباً واندهاشاً غير مسبوق من التزلف الديني المصطنع، وركاكة التعبير، وعبّر عن كل هذا بسخرية غير مسبوقة من مواطنين يسكنهم الهمّ والغمّ ويتسم فريق كبير منهم بالجفاف وتنقصهم روح الدعابة!

العائلة المالكة جرى تسقيطها بصورة غير مسبوقة ممثلة في شخص عبدالعزيز بن فهد، وتم إزاحة هالة القداسة عنها، ولم تبد لأكثرهم سوى عائلة فاسدة جاهلة ناهبة لخيرات الوطن وجاحدة لحقوق المواطنين. إن كل التنقيص الذي حصل عليه ابن الملك فهد، إنما كان موجهاً للعائلة المالكة كلّها، بملكها وولي عهدها، صغارها وكبارها، فالمواطنون لم يجدوا أمامهم أحداً يظهرون له كرههم للوضع القائم، والسياسات الملكية المتبعة،

@afaaa٧٣

هذا هو حساب الأمير عبدالعزيز بن فهد على تويتر. والحروف معناها واضح: فهو اسمه واسم ابيه وجده والعائلة، اضافة الى تاريخ ميلاده وهو عام ١٩٧٣. ولنا ان نتخيل كيف أن شخصاً في سن المراهقة كانت لديه سلطات أعلى حتى من الوزراء، وكان في أواخر عشرينياته قد أصبح شبه البوابة الوحيدة الى أبيه، يستعطفه الوزراء والأمراء ليمرر ورقة يوقعها (قاهر الجلطات)! الذي كان قد أبلغه أو ضحك عليه مشعوذ مغربي ذات مرّة، بأنه طالما أخذ معه ابنه عبدالعزيز ورافقه، فإنه لن يصيبه ضرر يتقصده به أحد! فكان الملك فهد يأخذه الى اجتماعات الوزراء، والى القمة الخليجية وغيرها، وهو حينها لم يبلغ من العمر ١٣ عاماً! كما في قمة أبو ظبي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المهم أن هذا الأمير الفلتة، المعجزة بكل المقاييس الملكية، استفتتح موقعه بالآية الكريمة: (وخاب كل جبّار عنيد)! كان ذلك يوم ١١/٢٩. فعلاً خاب كل جبّار عنيد، وإن كان ابن فهد لا يقصد جبروتاً وطاغية من عائلته. من بداية تغريداته صار الأمير (يقطر إيماناً وتقوى) بصورة مفاجئة: (أسأل الله أن يجعل كلمته العيا والذين كفروا السفلى/ اللهم اصلح النية حتى يكون كل عمل صالح خالص لوجهك الكريم/ أسأل الله التوفيق لشعبنا بقيادة خادم الحرمين وولي عهده، لأن هذا الشعب هو قلعة الإسلام الباقية)!! في التغريدة السادسة بدأت أخطاء الأمير الإملائية؛ فكلمة الله، كتبها (كلمت الله)، ثم في السابعة حرف الجر (على) كتبه الأمير (علا). كل التغريدات لا تحوي على شيء، غير تقمص دور مشايخ السلفية مع كثرتهم: اخلصوا النية الى الله؛ لي الشرف أني من هذا الشعب الأبي؛ أفخر بشعب أبناء الصحابة، ولست إلا خادم لخادم الحرمين وولي عهده، الخ. هنا لفت المغردون انتباهه الى أخطائه، فاعتذر بأنه يكتب من جهاز IPAD، ولكن الأخطاء تكررت، وتطور الأمر الى كلام غير مفهوم البتة.

وبدأت التعليقات تنهال على سموّه:

- حروف الهجاء: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي. الهمزات: أ إ ء ئ. الفرق بين الهاء والتاء: هـ ـه/ ت ـة: نسخة لعبدالعزيز بن فهد.
- ذالك، علا، ارا، لاكن، كانا جدي، الحدهم، تقنطو،... من أنا؟
- عبدالعزيز بن فهد درس في الجامعة سنتين. هذا الذي ينتهي مبكراً من الجامعة يصبح إملاؤه مثل عزّوز.
- الآن، كيف نوفق بين كونك من الأوائل على مدارس الرياض، وبين إملاء نصفه خطأ، وجُمل غير مفهومة؟
- أجاب عبدالعزيز بن فهد: أخي، ذي آله لكن عطني القلم ونرى!
- الله يهديك يا بو تركي.. زودتها بهذه الطلاسم؛ كلما قلنا سنعقل، ونفكك منّا، جبت العيد. أعتق الفصحى تكفى!
- رد عبدالعزيز بن فهد: أطلاسم التذكير بالله عجباً؛ الي لا يحب الله فانا لا أخطابه!
- سمو الأمير، أنت لا تخطيء نحن أبناء ال.... الذين لا نعرف القراءة.
- سمو الأمير أنت ما تخطيء، حاشاك، ابن الكلب هو هذا الآي باد ما يشتغل زين.
- الحمد لله، ظننت أني لوحدي لا أعرف القراءة، وتبيّن أن كل المغردين لا يفهمون ما يقرأون!

إلا من خلال عبدالعزيز بن فهد، والى حدّ ما الأمير طلال نفسه، رغم ما عرف عنه من آراء إصلاحية مختلفة عن بقية القطيع الملكي.

ثالثاً ـ المواطنون يكسرون الخطوط الحمراء

حرّض وجود أمراء على تويتر كعبدالعزيز بن فهد المواطنين على كسر العديد من الخطوط الحمراء التي رسمتها العائلة المالكة، وليس فقط كشف عن بعض ما بداخلهم. لقد رأينا شجاعة غير معهودة من المواطنين الذين أخذ العديد منهم يتحدثون بأسمائهم الصريحة. قليل منهم أبدى مراجعة فسحب تغريداته! بعد أن ذهب الحماس، ولكن الأكثرية أبدت رأيها، وبينها بعض الكتاب والصحافيين والمدونين المشهورين، وحتى بعض الشخصيات الأكاديمية والأدبية المعروفة، مثل د. تركي الحمد، الذي كان قاسياً على عبدالعزيز بن فهد، كما على العائلة المالكة نفسها. كان وجود عبدالعزيز بن فهد على تويتر كافياً لشحذ روح الشجاعة في النفوس التي نومها السلطان بعصاه وبفتاواه؛ وقد رأينا في ردود الأفعال على عبدالعزيز بن فهد، أن هناك تحالفاً بينه وبين التيار السلفي الذي أراد كسبه الى صفّه، فأثنى عليه. تحالف الشيخ والسلطان، تحالف الإستبداد الديني والسياسي كان واضحاً في موقعي الأمير طلال والأمير عبدالعزيز؛ مع فارق أن ذوي الميول السلفية كانوا ضدّ طلال وضد المواطنين الذين يدعمون الإصلاح، واصطف السلفيون الى جانب رجال نايف من المباحث (يسمونه البيض في تويتر)؛ أما عبدالعزيز فلأنه ظهر كموالٍ للسلطة القائمة، فنال التأييد مقابل بقيّة أفراد الشعب.

وفي الجملة، فإن هناك حتى الآن ثمانون ألف شخص يتابعون سخافات عبدالعزيز بن فهد على تويتر، بغرض (تنفيه الخاطر) كما يقولون. والأمير الذي لا يجيد الإملاء، ويخطيء في كتابة الآيــات، مصرّ على مواصلة الطريق وتقمّص دور الداعية الديني، ولكن لسان حال الأكثرية كما كتب العشرات منهم بطرق مختلفة: (ودّي أصدّقك، ولكن ما أقدر)! البعض يقول بأن الأمير المعجزة، إضافة الى كونه غبي، فهو متبلّد الإحساس، وصار غير قادر على تمييز السخرية من كمّ الأسئلة والإتهامات، والتنقيص وأيضاً طلب (الشرهات)!

من حسن الحظّ، أنه لازال مواصلاً الطريق، رغم النصائح له بإغلاق حسابه. ليت عدداً آخر من الأمراء يجرّبون ما جرّبه عبدالعزيز بن فهد!

الطفل المعجزة (المؤمن)!

صار عبدالعزيز بن فهد ناصحاً داعية للإيمان والتقوى، يكرر ذكر الآيــات، وقد نصحه سلفي حاذق كيف يستخدم الكمبيوتر في استخراج الآيات حتى لا يخطيء، فردّ بانه يحتاج الى زمن حتى يتعلم. وزعم ابن فهد أنه درس على يد المشايخ وطفق يمدحهم بمناسبة أو بدون، وكان ذكر الله يجري على لسانه بافتعال وسماجة بالغة، مصداقاً لقول الشاعر: (فهو كالجزار أضحى/ يذكر الله ويذبح)، وفي بعض الأحيان كان ابن فهد يضع الآيات بدون تعليق أو مناسبة. هذه عيّنة من الكلمات القصار لسموّه! وكذلك بعض الردود واجاباته متمنين أنكم تفهمونها:

- (ذرني ومن خلقت وحيداً، وجعلت له مالاً ممدوداً، وبنين شهودا، ومهّدتُ له تمهيداً، ثم يطمع أن أزيد، كلا انه كان لآياتنا عنيدا، سأرهقه صعودا).
- ـ **علّق على ذلك احدهم**: أكيد كنت تفكر في نفسك في اللاشعور يوم كتبت هذه الآيات، ولكن من غير (بنين).

ـ رد الأمير: أصلاً انا راجع ثم أكلك الا الله اليس ان نكون إخوان في الله أصلح من بهتان وغيبه ويعلم الله أني لازالت أطلب العلم، أفلا تعين أخيك.

- **في رد على من رماه بسرقة اموال الشعب وتمويل وشراء محطات المجون قال الأمير**: ليس السرق شيمه، ولاكن النيه علا من ادعا ثم ما سميت من محطات يشهد الله ان كان دخل جيبي ريال وكفا بالله شهيدا.
- لكل وسيلة غايه، فلتكن الغاية رضا الرحمن والوسيلة إخلاص ونيه يتبعها عمل صالح واذكروا الله كثيرا.
- يا إخواني اقروٓا كتاب ربكم فوالله انه ما بقي نور على الأرض أعظم منه.
- لو أخلصتوا النيه لله وحده لرأيتم العجب.
- كما تكونوا يو ولى عليكم!!
- سأذهب الى معالجة ساقي وأرجو كم أن يكون رضى ذي العرش سبحانه هو الهدف وأن صدقتوا معه سيكفي كم دنياكم!
- **سأل مغرّد الأمير ساخراً**: أبا تركي! حدثنا عن أفضل كتاب قرأته بعد كتاب الله؟ فأجاب الأمير بغباء أو بكذب: مدارج السالكين لابن القيّم!
- **وسأل آخر ساخراً**: ما هي الفترة التي في حياتك وتتمنى أن تعيشها ثانية؟ أجاب ببلاهة: أود أعود أحج!
- إن أكن تحت خيشه فلي أسوه بمحمد سيدنا، فقد عاش فوق الحصير بأبي وأمي.
- **سأل ثالث ساخراً**: من أين لك هذه المعلومات الدينية؟ هل هي ناتج دراسة أو قراءة واهتمام؟ **أجاب الطفل المعجزة**: القراءة هي ما احب، ثم مشايخنا.
- يا عباد الله إن الله سائلنا جميعاً، فكونوا عباد الله إخواناً، أني لكم ناصح.
- سأذهب قليل وشاكر للأخوه، الصلاة أكثروا فالله أكثر!!
- **ازاء هذا ردّ أحدهم مقلداً الباكستانيين الذين لا يعرفون العربية**: كلام هدا فيه أيس صديق؟ **وقال آخر**: تريد الصراحة: بدون أن تنافق وتتمسح بالمشايخ، وببساطة: (الشعب يكرهكم). يشهد عليّ ربي ما قلتُ إلا الحق!
- **سؤال ساخر**: ما قول سماحتكم في تعليق الودعات والتمائم ونحوها؟ **أجاب الطفل المؤمن جداً**: هذه حرام عند الجمهور. **وعلق على الإجابة مغرد**: سماحة الشيخ عبدالعزيز بن فهد، صار مفتياً. قويّة طال عمرك! **هنا رد الأمير بتواضع ملوكي**: شرفٌ لا أدّعيه!
- **يقول عبدالعزيز بن فهد**: تسألني عن التمسك في الدين، وهل بالله شك؟ طبعاً استمسك بالدين! **ورد مواطن**: (نتمسك بالدين أم نتمسك بالحمق والغباء وتصديق ترهاتكم لتتمكنوا من نهب المزيد من المليارات من الثروات؛ عجبي يا زمن)!

تركي الحمد لعبدالعزيز بن فهد: أنت لا تفقه شيئاً والأمراء يقودون البلاد الى كارثة

فاجأ تركي الحمد المواطنين على تويتر بتعليقات خشنة ضد الأمير عبدالعزيز بن فهد والعائلة المالكة. وهذه تغريدات الحمد التي صارت حديث الساعة:

- عزيزي الأمير، دمت بعافية. تسوّرون الأراضي، وتأكلون الحقوق باسم الإسلام، وتقولون: شرع الله. كلا، لن نصدّق ولن نؤمن.
- عزيزي صاحب السمو: ولدتَ وفي فمك ملعقة من ذهب، فهل أحسستَ يوماً بمن لا ملعقة في فمه؟
- صاحب السمو الملكي، مجرد سؤال: هل عرفت الجوع يوماً؟ هل تعرف ما هو الحرمان؟ هل تعرف ما هو الشعب؟
- سيدي الكريم، تغريدة أخيرة: أنتم لا تعرفون أي شيء عن أي شيء. ورغم ذلك تديرون دولة. بسياستكم نحن نتجه الى كارثة.

وهذا جواب عبدالعزيز بن فهد افهموه بطريقتكم (مع الإعتذار عن الأخطاء التي ننقلها حرفياً):

- يا تركي. قد كنت عازماً على عدم الرد في على تويتر أياً كان، وكنت سأكتفي بذكر آيات قرآنية أو بمقولة أو كلمة قد تنفع الناس ولكن وجدت في هذا الكلام أسئلة وتسأولات ليس المراد منها الجواب وإنما لغايات أنت أدرى بها، نعلم بعضها والله من فوقك وفوقنا. فجعلتني أتذكر قول الله تعالى: وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً أو تكون لك جنة.
- سبق ودرسني تركي الحمد وأعطاني ألف، الي A، ما ترى يا تركي أنت؟ علي من الشاهدين، وأحتفظ بأوراقه بخطه، أعرفك تعلم أن أسئلتك ليست لي لذا ولن أكون جسراً لك، وأن كنت أستحق المرتبة الأول، فكان تعلم أن كلامك ليس لي، وان غششتني فأولاً اذا تكلم الرجال تسكت، لكن سائك أني اثني على الله!
- قولك لا أعلم شيء يناقض كتابتك، فكيف تعطي أ لمن لا يعلم؟ لعل ترشد.
- هو ما يسألني، يريد يسأل من خلالي، وأسئلة تعجيز قد سألوا سيدنا ورددوا سبحانه ليرى ويعتبر البشر ثم على التعجيز بإعجاز.
- أنا اختلف معه في الفكر تماماً، فأمر الله ورسوله فوق راسي ويكفيني أني درست عند شيخنا ابن باز وابن عثيمين.

تسهيلاً على المواطنين فهم دُرر الأمير المعجزة:

عبدالعزيز بن فهد مُتَرجَماً @afaaa73AR

استكمالاً للسخرية بابن الملك، تبرع أحد المواطنين المغردين في تويتر ليقوم بمهمة شرح كلمات الأمير عبدالعزيز بن فهد والتي بدت في بعض الأحيان ككلمات متقاطعة، خاصة مع الركاكة في التعبير، والأخطاء الإملائية. صاحب الحساب قال أنه (حساب تطوعي خاص بترجمة تغريدات عبدالعزيز بن فهد، علماً أن هذا الحساب لا يتبع لعبدالعزيز بن فهد، كما نستقبل طلباتكم بخصوص الترجمة. نغوص لنكتشف ما يدور بخلد سموه ليسهل على المتلقي فهمها بدون تكلف. تابعونا).

هذه نماذج من الترجمة:

- اشتكى احدهم الأمير بأنه حرمه من التفاعل معه من خلال حجبه، رد الأمير عبدالعزيز بن فهد: ما سويت بلك وان غلطه أسف.

الترجمة: لم أقم بعمل بلوك، ولو حدث ذلك، ربما كانت غلطة لم اقصدها. اعتذر، والبلوك لا يصدر الا بأمر ملكي!

- عبدالعزيز بن فهد: سأذهب قليل وشاكر للأخوه الصلاة أكثروا فالله أكثر. لا تسخروا من عمود الدين والله اكثر اي عطاءه اكثر ومفهومه كيف الله يفرج عنا ونسخر في دينه.

الترجمة: لا تسخروا من عمود الدين، والله سوف يهب لكم الخير الكثير. كيف تريدون أن يفرج الله عنا وأنتم تسخرون؟ لا تشغلوني جزاكم الله خير أنا الآن في الركعة الثانية!

- أحد الطبالين: أدعو لك من كل قلبي وأن ينصر على ما عاداك ويحفظك.

المترجم: عفواً أخي، أنا المترجم ولست عبدالعزيز بن فهد. جاري تحويل دعائك!

- مواطن للأمير: الآن أفضى والدك الى ما قد عمل، ولكن أقسم بالله العظيم لم ولن نسامحه ما حيينا، وسنقف بين يدي الجبار يوم لا ينفع مال ولا بنون ونقتص منه.

الأمير عبدالعزيز: ابي خدم وأهل المعرفة يدرون.

الترجمة: أريد خدماً وخدماً، جمع خادم، وأهل المعرفة يدرون أي يعلمون!

- مواطن مغرد: ما تحتاج مذكرات، اكشف الذمّة المالية، وكشوفات البنوك، وهي سوف تشرح لنا قصة حياتك كلها.

الأمير مجيباً: لمست الفرقة بينكم وانا اريد دين الله يجمعكم كما جمع آباءكم لكن فعلا لا تريدون الي هو منكم.

الترجمة: تمنيت أنني لم أتعرف عليكم في تويتر. ظهرتم بشكل مختلف. لماذا لا تتعاملون معي بهذه الطريقة في مكتبي الخاص؟!

- مواطن يسأل: هل توجد لديكم رسالة أو فكرة ترغبون في طرحها؟

الأمير: رساله هي تمسكوا بالدين والله له عقوبه واتركوا كل فكر غير الكتاب وألسنه.

الترجمة: باختصار شديد يعني حبّوااا بعض، حبّوااا بعض!!

- مواطن: تقول أشوف المواطن ما عليه قصور؟ وأنت هل رأيتهم؟ هل تنازلت عن برجك العاجي لتنظر أحوالهم؟!

الأمير: الكلّ أذنب وقصّر لكن الهدف عسى تجتمعوا على كلمت التوحيد مثل الآباء. اتقوا الله، ثم فيه فكر محدد لكن اول توحدوا تحت راية ابو متعب ثم اذكر لكم أفكار زينة وسلام.

الترجمة: صيروا عاقلين عشان آخذكم الى الملاهي ونسوّي حاجات زينه!!

المترجم: أشكركم متابعي الأعزاء، كنتُ أنوي ترك هذه المهمة الصعبة والإنتحار، لكن دعمكم أعطاني دافعاً للإستمرار في الحياة!

أيديولوجيا الدولة السعودية: محاكمة جديدة

محمد الصادق

يحكى أن شبه الجزيرة العربية، وفي منطقة نجد تحديداً، ساد الاحتراب القبائلي، والضلال الديني، والاهتزاز الاقتصادي، والتردي الاجتماعي، قبل قيام الدولة السعودية. ويحكى أن معادلة الإمام والشيخ زاوجت بين الدين والسياسة، فقادت (ثورة أيديولوجية سياسية) لتهدم كل ما ذكر، وتبني على ركامه الدولة الجديدة.

تنطلق هذه الأيدولوجيا الثورية من حتمية العودة إلى الدين الأصيل، واقتلاع الكيانات الفكرية والعقائدية التي نشرت البدع والخرافات والفقر من جذورها، واستبدالها بواقع جديد، واقع تتوحد فيه البلاد تحت راية (الإمام)، وتسود فيها المساواة والاستقرار والرفاه. وهي كثورة، شكلت انقلاباً على البنية الفوقية والتحتية للمجتمع كالأفكار والقيم والمبادئ والقوانين السائدة، ليس بالضرورة انقلاباً بمعناه السلبي؛ والدفع لإحلال البديل المُتخيل، وعزل القوى السياسية والاجتماعية المقاومة للثورة، بل ونفيها خارج المشهد العام، في مهمّة تروم تشييد النموذج المثالي، الذي سيحل مشكلاتِ المجتمع بمجملها، دونما حاجة لعمل مؤسسي تراكمي، بقدر الحاجة إلى الانعتاق إلا من (الدين الجديد) والسير على هدى (السلطة الجديدة) في اقتفاء تراث ابن تيمية وتثبيت نظرية (الغلبة والقهر في تعيين الإمام).

مثلت هذه الدعوة الذخيرة الحية التي زودت السياسي بالعتاد الإيديولوجي اللازم لتوحيد البلاد وفرض سلطانه على العباد، وهي العقيدة التي خلقت حركة صالحة لتغيير اجتماعي سياسي، وهو ما كان الإمام ينتظره منها لتحقيق حلمه، وهي ذاتها التي تفرض الآن حراسة مشددة على كل ما له علاقة بالسياسة وبالسلطة والسلطان، عبر مقولات من جنس (من السياسة ترك السياسة).

يعتمد نجاح الأيديولوجية بقدرتها على الجمع بين الاستدلال العقلي والشحن العاطفي، وكذلك ما تقدمه من معالجات ممكنة لأهم مشكلات المجتمع، وهو النجاح الذي حققته الدعوة في بداية مسيرتها، فقد كان للتحالف التاريخي الفضل في انتشال منطقة نجد من براثن الاقتتال بين (البدو والحضر) على الموارد الشحيحة، وتطهير طقوسهم الدينية، وتعزيز مكانتهم الاجتماعية. وقد تم الترويج لفكرة أن الدولة الأفلاطونية يحققها دين أهل السلف. استنتجت (الوهابية السياسية) منذ البداية، أنّ تحويل الدين أو الدعوة إلى قوة سياسية كامن في مصطلح (التوحيد)، أي في الفكرة القائلة بأن (التشرذم) هو نتيجة عدم وجود دولة يملكها زعيم قادر على متابعة تطبيق الدين بشكل كاف في الحياة العامة.

يمكننا الجزم بأن هذه الأيديولوجية أخذت مساراً بيانياً تصاعدياً مع بداية انطلاقة المشروع، وإنجاز انتصاره النهائي، لكنها ما لبثت بعد ترسيخ الحكم أن تحولت من حركة استنهاض لروح التمرد على الواقع، إلى موقع ضرورة المحافظة على المُنجز.

ترسم الأيديولوجيا الخارطة الذهنية التي تُلهم الجماعات طرق الحق أو الباطل، وهي خليط من وعي زائف وحقيقي، كما تعمل كالنظارة للطبقة المنتفعة، فتسعى لتحديد مواقف وسلوك الأفراد والجماعات وتوجهها تجاه القضية المطلوب تصويب النظر عليها، لذا فليس مستغرباً أبداً الاستنجاد بالمحرض الديني في قضايا اجتماعية وسياسية كقضية قيادة المرأة للسيارة، أو عملية ردع وترهيب الدعوات الإصلاحية بفتاوى (تهشيم الجماجم).

لكن محاصرة الوعي، والإشراف على ترتيب محتوياته، لابد وأن يضعف بتبدل الأوضاع المعيشية، وتطور وسائل المعرفة، فلو قفزنا على الحتمية التاريخية، والعمر الافتراضي للأيديولوجيا، ونسينا انشطارها منذ حركة (جهيمان) في نوفمبر ١٩٧٩، وحتى مطلع التسعينيات أبان حرب الخليج، وما حدث خلالها من احتراب بين تنويعاتها التي لم تعد تقف عند يمين محافظ أو يسار ثائر، وشطبنا من الذاكرة الهجمة العالمية والمحلية التي ضلت (الوهابية) تحت نيرانها طيلة عقد من الزمن منذ (غزوة مانهاتن)، وتجاهلنا بأن الاستبداد و الفساد ونهب المال العام ليس من مذهب السلف... لو فعلنا كل ذلك، فإننا لا بدّ وأن نتلمس الفجوة بين ما تعرضه هذه الأيديولوجيا اليوم من بضاعة تبرر الجمود السياسي والتخلف التنموي وتراجع الدور الإقليمي، وبين ما يطلبه شباب هذا الجيل من مشاركة في قيادة بلده إلى مستوى أفضل، بالقياس الى المكانة الروحية والموقع الاستراتيجي والموارد المالية، عندها لا مفر من ملاحظة بوادر تراجع زخم هذه الأيديولوجية تحت وطأة الإخفاقات المتراكمة.



محمد الصادق

الشواهد كثيرة على فقدان هذه الأيديولوجية الوهج الذي زخرت به. ولأن الأيديولوجية هي الحجاب المانع بين تفكير المرء وإدراكه للواقع، فإن حلقة (ملعوب علينا) قدمت فضحاً علنياً نموذجياً لوعي مغلوط، ولنعيم مزيف، تماماً كما عرّت سيول جدة التنمية المزعومة. لم يعد المرء يحتاج لنبوغ سياسي ليكتشف تهيّب الدولة من التعرض أو التشكيك بهذه الأيديولوجيا مخافةً على مآلها، فلو عدنا قليلاً بالذاكرة إلى الوراء، وإلى حادثة عرض قناة العربية لبرنامج وثائقي يتناول (الوهابية) ثم ردة الفعل التي تلتها ضد مدير القناة عبد الرحمن الراشد، لأدركنا حجم المحنة التي تعيشها.

لكن عناصر الأيدولوجيا لا تتهاوى تباعاً، إلا حينما تخسر مقدرتها على التعبئة والحشد في القضايا الكبرى، وحينما تفكر الطبقة المنتفعة في استخدام عناصر أيديولوجية من خارج تركيبتها الأصلية، أو تتناقض معها، فيتبلد الشعور نحو خطاب الدولة، ويقابله الجمهور بعزوف ولا مبالاة، وهو ما يطلق عليه انفصال الشعب عن أيديولوجيا الدولة.

بكلمة مختصرة، إنّ هذه الأيديولوجية صُممت للحفاظ على مصالح طبقة محددة، وهي من برمجت الجهاز المفاهيمي لهذه الطبقة، بشقيه السياسي والديني. إنّ بوصلة الوعي السعودي مستمرة في العمل بفضل (بطارية) النفط، برغم كل الضرر الذي لحق بعقاربها. لكن، هل ثمة من مازال مقتنعا بأننا نستطيع السير قدماً دون إصلاح عقارب البوصلة؟

عن موقع المقال، ٢٠١١/١١/٢٥

الطائفية في السعودية.. انتصار على الوطن

شحن طائفي واستباحة للدماء برعاية الدولة

وليد الخضيري

عندما تتصفح في دقائق الأرقام المهولة لضحايا الحروب الأهلية في العصر الحديث، لا يمكن لخيالك تصور حالة حرب أهلية في بلد يتشكل من نسيج تعددي ديني ومذهبي وعرقي وقومي، وكأن الطائفي عندما يحتقنُ منتفخَ الأوداج يكاد لم يقرأ شيئًا من دروس التاريخ.

في عالمنا العربي تحديدا ذهب نتيجة الحرب الأهلية في السودان في النصف الثاني من القرن الماضي ما يقدر عددهم ٢,٥ مليون قتيل. وفي لبنان حصدت الحرب الأهلية أرواح ١٥٠ ألفا من البشر. وفي العراق لا توجد إحصائيات دقيقة تقدر عدد الضحايا التي سقطت نتيجة الاقتتال الداخلي ويُقدر أنها عشرات الآلاف. والسؤال هنا: لماذا سقط كل هؤلاء الضحايا؟ والجواب: عندما اختار الفُرقاء في الوطن الواحد تقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة. عندما غابت لغة الحقوق، عندما غابت المواطنة، عندما انتصرت الأنانية. إنها الطائفية.

الطائفية عندما نتحدث عنها، فهي بمفهومها الذي نتج بعد الدولة الحديثة. الطائفية هنا ليست بمعنى الانتماء لدين أو مذهب أو أي تكوين اجتماعيّ ما داخل الدولة. بل الطائفية سلوك سياسي يُقحم اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي مخترقًا بذلك معنى المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة، التي لا فرق فيها بين أحد وأحد.

عاطفة الانتماء لأي تكوين اجتماعي داخل الدولة ليست إشكالية طائفية، ولا يمكن إسقاط عاطفة الانتماء هذه من المجتمع، وما دام الانتماء للمذهب الديني يعني ممارسة واجباته الدينية داخل مؤسسات المجتمع المدني لا بصفته يعمل لتسخير الدولة من أجل مصالح طائفية خاصة، فإن هذا الانتماء ليس عيبا، بل حقًا مشروعًا من حريات الفرد المكفولة في دولة الحقوق والمؤسسات.

الطائفية سلوك يصدر من صاحب السلطة التي شَرْعَنتها الغلبة ويصدر كذلك من التشكيلات المختلفة التي تشعر بالتهميش داخل الدولة. وسواء كانت هذه المذاهب أو الأعراق أقلية أم أكثرية وسواء كانت الدولة تستند إلى عصبية أكثرية أو أقلية فإنه لا يمكن تبرئة أي طرف من الطائفية متى ما كانت منطلقات كلٍ منهما قائمة على إقحام الاختلافاتِ الدينية بين أبناء الوطن الواحد في ميدان السياسة، وبالتالي تقسيم الدولة على طريقة المحاصصة الطائفية.

الدولة الحديثة، دولة الحقوق والواجبات والحريات والمساواة، لا تُدار على أساس المحاصصة الطائفية، الدولة الحديثة ليست دولة شيوخ قبائل استبدلوا اجتماعهم للحفاظ على المصالح المشتركة في الخيمة بقبة البرلمان الحديث. الدولة الحديثة كذلك لا تلغي التعدديات من مؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة، بل تحتويها وتحفظ حقوقها بما يشمل ذلك من حق المذهب الديني ممارسة شعائره التعبدية داخل هذه الدولة.

إذن لدينا السلطة السياسية التي هي عمل الدولة لخدمة (الشعب) وليس لخدمة (شيوخ الطوائف). الشعب، الوحدة التي ينضوي عليها كل فرد مواطن داخل الدولة. الشعب الذي له حقوق وواجبات وتحفظ له الدولة الحرية والكرامة، بمساواة لا تفريق فيها بين فرد وفرد. ولدينا أيضًا مؤسسات المجتمع المدني التي تعترف وتحفظ التعددية داخل هذا الشعب. الطائفية هنا تُلغي مفهوم الشعب الواحد، وتجعل الدولة مُسخرةً من أجل حماية الطائفة وقمع الطوائف الأخرى.


وليد الخضيري

عندما تخفق الدولة في إيجاد هوية وطنية مشتركة تجعل لـ (الشعب) مفهوما راسخا في نفوس المواطنين، فانتظر عندها أشكال الانقسام التي هيّأت لها السلطة بنفسها. سيعود أبناء الوطن الواحد إلى التشكيلات الفئوية الصغيرة، سيكون الانتماء والهوية السياسية مرتبطة بالمذهب الديني والانتماء القبلي والعصبية المناطقية والعرقية وسواها.

في العالم العربية لم ترتقِ أي دولة عربية لتكون دولة حديثة بالفعل، فقد ظلت المعوقات السياسية الداخلية قبل الخارجية حجر عثرة أمام التحول لدولة الحقوق والحريات والعدالة والمساواة ودولة المؤسسات المدنية. بل الأفدح من ذلك، اعتاشت الأنظمة العربية على التقسيمات الطائفية عقودا عديدة، واستفادت من التقسيمات الفئوية للمجتمعات لكي تفرض سيطرتها على المال والأمن والاقتصاد، بل وحتى أصبحت هي السلطة ذات المشروعية التي تلجأ إليها فئات المجتمع المتصارعة.

عندما قامت الاحتجاجات في البحرين، قامت الحكومة بقمعها بشراسة واستغلت التأجيج الطائفي والتخوين لطرف كامل في الدولة داخل البحرين، داعمةً نفسها بوسائلها الإعلامية، وبالطبع تاركة لأجهزة الدولة الأمنية العنان لتتصرف بكل بشاعة ضد المحتجين. وبناء على التقرير الذي صدر من لجنة تقصي الحقائق الذي قَبِله ملك البحرين، فإن أمن الدولة قام بارتكاب جرائم وانتهاكات ضد المعتقلين تصل حتى التهديد باغتصاب ذوي المعتقلين، فضلا عن الأذى الجسدي والقتل الذي أسقط أكثر من ٣٠ نفسًا بشرية، وفنّد التقرير أي علاقة لأطراف خارجية بالاحتجاجات داخل البحرين، وقد كانت الحجة ذات المشروعية الأكبر للمشروع الطائفي، وليس أمام عرّابي المؤامرات الخارجية سوى قبول هذه النتيجة. وشكّلت هذه السلوكيات حالة من الاصطفاف الطائفي تجاوز دولة البحرين إلى سوريًا ولبنان وإيران، فضلا عن السعودية ودول الخليج عموما.

في المقابل عندما قامت المظاهرات والاحتجاجات في سوريًا لم يأخذ الأمر وقتًا طويلا لكي يحسم الطائفي السنّي أمره في الدعم المعنوي للثوار في سوريًا، مقابل التصعيد الطائفي ضد الشيعة والعلويين. وبعيدًا عن إدراج الفروقات بين الحالة البحرينية والحالة السورية، فإن حجر الزاوية هنا هو حالة الاصطفاف الطائفي التي تولّدت في النموذجين، وحالة التناقض السافر في لغة الحقوق عندما يدعم الطائفي تلك الثورة ويُخوّن تلك.

وفي هذين النموذجين يتّضح جليا شكل السلطة عندما تكون في رعاية الطائفية، عندما يحاول النظام بقوته المادية إلغاء كل أشكال التعددية داخل المجتمع بإدخاله تحت هوية طائفية واحدة، ومن ثَم قمع كل شكل من أشكال إثبات الوجود القانوني لأطراف أخرى داخل الدولة، قمعٌ باسم الشرعية والنظام. ومقابل هذا السلوك يَصدر السلوك الطائفي المقابل عندما يعادي الدولة باسم الطائفة لا باسم الحقوق ولو ادّعى ذلك، إذ أثبت أنه غير صادق في الدفاع عن حقوق المظلومين في دولة طائفية أخرى.

وفي السعودية على سبيل المثال، لا وجود سياسي للهوية الجامعة، ولا اعتراف رسمي بالتشكيلات المذهبية الأخرى في الوطن الواحد. يُكابِر السياسي برفضه أي شكل من أشكال الاختلاف بين مناطق المملكة بفرضه شكلًا مذهبيًا واحدًا وتعاليم دينية وعادات اجتماعية وسلوكية متشابهة إلى حدّ كبير. وهنا تكون الدولة بالإضافة لإخفاقها في تشكيل هوية سياسية جامعة فإنها لم ترتق لحالة الدولة الحديثة الراعية للمؤسسات المدنية، وهذا ما يجعل الفئات المختلفة ترجع لانتماءاتها القديمة ما قبل الدولة سواء كانت دينية مذهبية أو قبلية أو مناطقية.

في هذا المثال، بالإضافة إلى البحرين، فإن إخفاق الدولة في إيجاد الهوية الجامعة، وقمع الدولة لأشكال من مؤسسات المجتمع المدني، وانحياز الدولة لطيف مذهبي دون آخر؛ يُوجِد حينها القابلية للسلوك الطائفي عند جميع الأطراف، بما فيها أطياف المعارضة المهمّشة من قِبل السلطة. فعندما تقوم أي حركة احتجاجٍ داخل الدولة، ثم يستخدم النظام لُغة التخوين ولغة الانتصار للطائفة، فإن الاستجابة ستكون سريعة لدى كل الطرفين. المعارضة ستتخذ لها شكلًا طائفيا، في الوقت الذي تنحاز فيه الطائفة الأخرى لما يقوله النظام.

بينما في مصر، الصورة ستختلف في ميدان التحرير، والمشهد يبدو فسيفساء جمعت بوحدتها بين مفهوم (الشعب) و(التعددية). وبمنطق (فرّق تسُد) كانت الدولة تهيّج أطياف المجتمع ضد بعضها، وثبت تورطها بحوادث دينية كثيرة، باستغلالها التفجيرات الإرهابية تارة، وبالصراع بين السلفيين والإخوان تارة، وبين الأقباط والمسلمين تارة أخرى، وطالما نجحت في ذلك. وفي ميدان التحرير، حاول النظام جاهدًا استعمال هذا المنطق، لكنه حتمًا أخفق. ونجاح الميدان في الانتصار على منطق النظام الطائفي يرجعُ أساسًا لمستوى الوعي لدى الكتلة التي شكّلت الاحتجاجات، ويرجع كذلك إلى مستوى الخطاب الوطني الذي تطرحه النُخب المعارضة في هذا السياق. فعندما تُلام السلطة في الإخفاق عن الانتقال للدولة الديمقراطية، فإنه لا تُبرّأ النُخب من مسؤوليتها لإيجاد برنامج انتقال ديمقراطي، وتهيئة نفسها لاستلام السلطة ونقل الدولة إلى برّ الأمان.

في السعودية سيبدو المراقب متشائما في خِضم هذا الزخم من الشحن الطائفي برعاية الدولة واستجابة المحتجين الشيعة لهذا الاستفزاز. وسيبدو السيناريو داخل ظلام حالك جرّاء استساغة استباحة الدماء التي تحدثُ تحت مظلة الدولة وبأجهزتها الأمنية. إن الرسالة من قتل مواطن في القطيف يجب ألا تتخذ شكلًا طائفيا، بل بمنطق الوطن الواحد يجب أن يكون المقتول (مواطنًا) من (الشعب) لا المقتول هو صاحب المذهب والطائفة. ولكن السلطة اليوم ستستخدم الدعاية الطائفية والتخوين والاتهام بالعمالة لدول أخرى، وهذه الكارثة التي تجعل من الشيعي يفكر في البحث عن حلول خارجية، وللسنّي تخوين أخيه المواطن بلا شبهة في الوقت الذي يعاني السنّي الآخر من بطش نفس الأجهزة الأمنية! والضحية هو الوطن.

لغة الوصف هنا ليست لغة تعميمة تشمل الجميع ولا تلغي حالة اعتدال في وسط هذا الجوّ المشحون طائفيا، بل هي قبل كل شيء دعوة لاستباق الأحداث واعتناق لغة الوطن الواحد، واستبعاد أي حديث عن لغة الحقوق المُجتزأة أو المظلومية الخاصة. الحقوق يشكو من فقدانها الجميع، والظلم يعاني منه الجميع، فأجدر بكل مطالبة وحراك أن يكون وطنيًا ولأجل هذا الوطن بعيدًا كل البعد عن أي لغة طائفية أنانية.

الطائفية.. السلاح الفتاك الذي يهدد الوطن؛ فلننتصر عليها.

عن موقع المقال، ٢٠١١/١١/٢٩

وجوه حجازية

(١)
ابن عبد رب الرسول
(١١٨٥ - ١٢٤٧هـ)

هو عمر بن عبدالكريم بن عبد رب الرسول العطار المكي الشافعي. العلامة المحدّث، مسند مكة المكرمة وعالمها في عصره. يروي عامة عن عبدالملك القلعي، وطاهر سنبل، وأبي الفتح بن محمد بن حسن العجيمي، وصالح الفلاني، ومصطفى بن محمد الرحمتي الدمشقي، وسليمان الشامي، ومرتضى الزبيدي، والشمس الشنواني المصري، ومحمد بن أحمد الجوهري، ومحمد بن عبدالرحمن الكزبري، وغيرهم.

تخرج على يديه كثيرون، منهم الشيخ حمزة عاشور، والشيخ عبدالله سراج، والشيخ أبو بكر زرعة، والسيد محمد السنوسي، وعبدالله ميرغني، والسيد محمد الحبشي مفتي الشافعية بمكة، وآخرون.

توفي رحم الله بمكة المكرمة. له: ثبت عمر بن عبد رب الرسول، ومناقب الشيخ علي الوناني(١).

(٢)
ابن عبدالشكور: آل زين العابدين
(... - ١٢٨٧هـ)

زين العابدين بن محمد علي بن عبدالله بن محمد بن عبدالشكور المكي الحنفي. العالم الأديب، الشاعر والوزير، وكيل أهل الحرمين في عهد الشريف محمد بن عون، ورئيس ديوان الشريف عبدالله باشا. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وقرأ على الشيخ عبدالله سراج، والشيخ جمال مفتي مكة المكرمة، وعلى والده، وجدّ واجتهد فحاز طرفاً من علم الأدب.

أحبّه أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله فقرّبه وأدناه منه لما رأى فيه من الأهلية في الإنشاءات واللهجة الفصيحة وحُسن الخط والمفاكهة في المحادثة، وكان من أخص الخواص لديه، والمعول عليه في إرسال الجوابات (من الشريف عبدالله) الى السلطان والوزراء وغيرهم من الكبار.

ترجم له الحضراوي في كتابه: نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر، فقال: كان فريد الزمان في النباهة والبلاغة والبيان، وكان وجيهاً عند الأمراء، متكلماً أديباً له اطلاع وبيان. مدح الشريف عبدالله باشا بقصائد غرر، فمُنح عنده القبول. (الى أن قال).. تولى وكيلاً لأهل الحرمين بمصر مدة وبالآستانة مدة، وكان منطقياً لا يتوقف، ورئيساً لا يستنكف ولا يتأنف، محبباً عند أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله باشا بن عون. له جملة محاورات ولطائف وفضائل وخصال حميدة؛ وله أجوبة مسكتة بهية، كان له قصر جميل في حارة الباب بروشان، ضخم (هدم في اواخر خمسينيات القرن الرابع الهجري)؛ وكان الشريف عبدالله باشا يزوره في قصره ثالث أيام عيد الفطر المبارك عصراً، فطلب من الشريف أن تكون الزيارة طيلة اليوم فوافق على دعوته، وقال إن كان العيد انتهى اليوم، إلا أننا نعتبر يوم الرابع عيداً لحارة الباب. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
عمر بن عقيل
(... - ١٢٩١ هـ)

عمر بن عقيل الشافعي المكي. المدرس بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وأخذ العلم عن والده وعن علماء مكة المكرمة، وتولى التدريس بالمسجد الحرام، وكان مقرباً لدى الشريف عبدالمطلب أمير مكة المكرمة. توفي رحمه الله بمكة. له رسالة تتعلق بجمع القرآن الكريم(٣).

(٤)
ابن عوض
(١٢٧٧هـ - ١٣٤٢هـ)

محمد حامد بن أحمد بن عوض. ولد في ضباء، وطلب العلم في المدينة المنورة، ورحل الى الأزهر الشريف، وأخذ فيه عن علمائه، منهم الشيخ محمد بخيت المطيعي، ثم عاد الى المدينة المنورة، وأخذ عن علماء المسجد النبوي الشريف، ثم سافر الى جدة فتصدر للتدريس في مسجد السنوسي ومسجد عكاشة ومسجد العماري. وكانت دروسه في التفسير والحديث والفقه الحنفي، وعلم الفلك.

تولى ادارة مدرسة الفلاح بجدة الى جانب الدروس التي كان يلقيها، وانتقل الى مكة المكرمة وعين مديراً لمدرسة الفلاح بها، وكان يُلقي دروسه في المسجد الحرام، وكانت حلقة دروسه بباب الصفا.

عيّنه الشريف حسين قاضياً بمحكمة جدة، فشعر بملل فاستقال، وسافر الى الهند وأقام فيها الى أن توفي رحمه الله(٤).

---

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٧٨. وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ٢، ص ٧٩٦. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٦٢، حاشية. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٧، ص ٢٩٣. ومحمد حبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٤١١.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٠٠. وأحمد بن محمد الحضراوي، نزهة الفكر، جـ٤، ص ٣٣٥. وعبدالله محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٢٢.

(٣) عبدالله مرداد ابو الخير، مصدر سابق، ص ٣٨٠. وعبدالرحمن بن محمد المشهور، شمس الظهيرة، جـ١، ص ٣١٤، ٣٢٠.

(٤) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٣٦.

تعليقات (تويترية) على سمو الأمير المعجزة

قولوا هذا الكلام لنايف!

يبدو أن عبد العزيز بن فهد يسير على نهج والده. خرّب الدين وافعل كل ما يناقضه ثم كرر عبارات التدين واضحك على الشعب. كان والده يكثر من عبارتي: (رب العزة والجلال؛ والمواطن والمسؤول في إطار واحد؛ ربما يقصد إطار دانلوب!!). وهذا عبدالعزيز الطفل المعجزة يسير على نهج التضليل نفسه، وبمستوى أسوأ من مستوى أبيه وعمّه الفهلوي. ولكن الشعب انتقم منه ولكن في (تويتر).

شافي السبيعي: اتمنى ان نرى منك طرح جاد يهتم بقضايا المواطن ، هذه الالاف التي خلفك لم يجتمعوا في ملفك للتسلية فحسب.

راوي: من أراد أن ينفّه عن خاطره، فليقرأ تغريدات عبدالعزيز بن فهد. بجدَ سوف تتسلّى.

سعودي حر: سمو الأمير نحن متشابهان. أنا أخاف الموت قلقاً على أولادي بألاّ يجدوا قوت يومهم؛ وأنت تخافه لأنه ليس لك أولاد يرثون ملياراتك.

أحمد المحيني: أنت تتكلم عن الدين، وكنت أول من أسس قنوات المجون والفسوق، ولنا في مجموعة آرا التي يديرها خالك خير دليل: هل ما زلتم تملكون أسهماً فيها؟

كم مرة امتطيت صهوة زوليتك وجلست بكورنيش الدمام في عز شهر اغسطس مزوداً بترمس قهوة وشاهي. ودنا نسافر بس فلوسنا راحت في سوق أسهم سموكم.

محمد بن علي: جايكم بالطريق جيش من فئة جوهر، يدخلون تويتر يكسرون رؤوسكم.

عزيز هدلق: مسوين صجّه عنك بتويتر. أولاً منورنا.. ثانياً علا تكتب على، وكذلك لاكن تكتب لكن .. خل واحد من الأخويا يكتب عنك وريحنا!

حر: قصتنا بسيطة مزرعة فيها فلاليح، أتاها قاطع طريق فاخضعها، بعدها اصبحت آبار بترول. لا نزال فلاليح، ولا يزالون قطاع طرق مغتصبين.

ساركوزي: ها انت تجني مهارة شعبكم في السخرية من الاوضاع المتدهوره التي يعيشونها.

بشاير المطيري: طال عمرك مع أي وايت أنتم مشتركين لتعبئة المياه المحلاة وشفط المجاري؟

زليخة: هالعائلة أكلت الأخضر واليابس. للمحتاجين نقول: صبر جميل والله المستعان.

مشاعر: قبل النوم؛ لاتنسون تجهزون هاشتاق المطالبه بالإفراج عن تركي الحمد.

مشاعر: تم الإفراج عن تركي الحمد بعد التأكد من اصابته بمرض نفسي، وتحويله إلى مستشفى شهار لتلقي العلاج ـ سليمان العيسى.

مطلس: الشعب هشتق طويل العمر. هو حر. انتم ليه جايين تدافعون؟ صدق عبيد ولا تستحون.

عمار الخردوي: أخي المطبل. لا تنس إرفاق رقم حسابك مع التطبيلة.

سعد المحسن: ابوتركي يا كحيلان، ترانا جيرانك في العاذريه، مرنا لا فضيت. هاه شرايك يوم اني عزمتك تسوي لي فلو، ولا تسلفني خمسين مليون يورو؟

سيدة: أهم شي أن تركي الحمد ناقش وبرّد حرّتنا بأهل البشوت.

بي ٢: احس ان الأمير بيكره الساعة اللي سجل فيها بتويتر، فيكم خير قولو هالكلام لنايف.

لول: يعلم الله كنا نحبكم، لكن فساد أغلبيتكم كرّهنا فيكم كلكم، لاتلومونا لأنكم وضعتم أنفسكم أهل الحل والعقد.

متعب: عاجل: سموه يشتري التويتر ويولع النار بالسيرفرات.

فيصل: عزيزي تتكلم عن السرقة؟ ألم تسال نفسك من اين لبعض الامراء مليارات تغطي عين الشمس!

ابو عامر: حتى الان لم يدخل من ال سعود الا بتوع الكوره واللي (بناء على طلبه). وين محمد بن نايف، وخالد بن سلطان، ومتعب بن عبدالله، وخالد الفيصل؟

متعب: الله يهديك يا بو حمد ليش بتورطنا معاك؟ بكره يحطون (شبك) على تويتر.

مطلس: الحين يتم التصنيف الذي يدافع عن الحمد ليبرالي، والذي يدافع عن عزوز حيعيط من التقوى والايمان. عليكم من الله ما تستحقون ايها البيض.

ساركوزي: وصلتني أخبار تقول ان اميركم يركض عاريا في باحة قصره باكيا لندمه على تسجيله بتويتر بعد ان شاهد تقطيعكم له.

نجيد النجيدي: تركي الحمد! تم تأكيد حجزك درجة أولى لسجن الحاير، نتمنى أن تستمتع بالرحلة.

محمد بن علي: قسم بالله احس اول مرة الشعب السعودي ياخذ دور الامير البطل، والامير ياخذ دور الشعب الغلبان.

حسين الفهري: ياسمو الأمير. والله ما أدري كيف اكتب معروض في تويتر. لكن قل: تم.

ماجد: والله لو ما دخلت عالم تويتر أبرك لك. تمسخرت.

فيصل: هل انت من اللي تسببوا علينا في خسائر الأسهم؟ اذا نعم، معك ٤٨ ساعة ترد لي فلوسي. واذا: لا، اعتبرني واحد غلطان قلتَ لي النمرة غلط!

خالد فواز: هشتقة # أي مسؤول يعتبر نوعاً من أنواع الديمقراطية يمارسها الشعب في تويتر.

سوس: جميعهم يجب أن يمروا على محكمة الشعب وبعدها محكمة العدل وبعدها أمام الله ليحكم فيهم جزاء ما استباحوا!

مطلس: سعد الحريري تهشتق يا عيال، والصرف بالدولار مو بالريال. يصرف للعبيد فقط.

صيته سعد: عبدالعزيز بن فهد دخل تويتر. بروح ابشر جدتي، تحبه وتدعي له.. خخخ.

عمار الخردوي: ما عليه سمو الأمير. أنت اليوم الحلقة الأضعف.

غفران: أشوى، أن الذي اخترع تويتر ليس واحداً منكم؛ وإلا قلتم غداً بأن جدكم ورّثكم اياه.

ناصر الدرع: الناس في قلوبها كلام وقاعدين يطلعونه. يا جوهر رح غسل السيارة وحك ظهر طويل العمر.

القاسي: عزّوز! زاحمتمونا في بلدنا، ولحقتمونا على النت؟!

مهدي: عزيّز، لا ترتاع، ترى تويتر كذا، اذا لم تحبه تستطيع تقفل حسابك وتخلي الشعب مع نفسه.

عبدالباسط رضوان: ارفع رأسك! ستسقط في فتحة مجاري، طبعاً أنا أقصد شعب بوركينافاسو.

محمد حمزاني: الشعب السعودي قنبلة موقوتة

مايسترو الرياض: وش في الشعب السعودي، كلما دخل امير تويتر استلموه وذكروه بفساد اسرته؟ هل هذا يعني ان حفلات القناة الأولى كذب وتزييف وأن هنا الواقع؟!

محمد الشرهان: عزيزي صاحب السمو: ما فائدة تقييد أراضي بمساحة ١٠٠ كيلومتر، بينما الأغلبية لا يملكون منزلاً؟ هل هي حفظ لحقوق الجن؟







Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار



فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).



أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

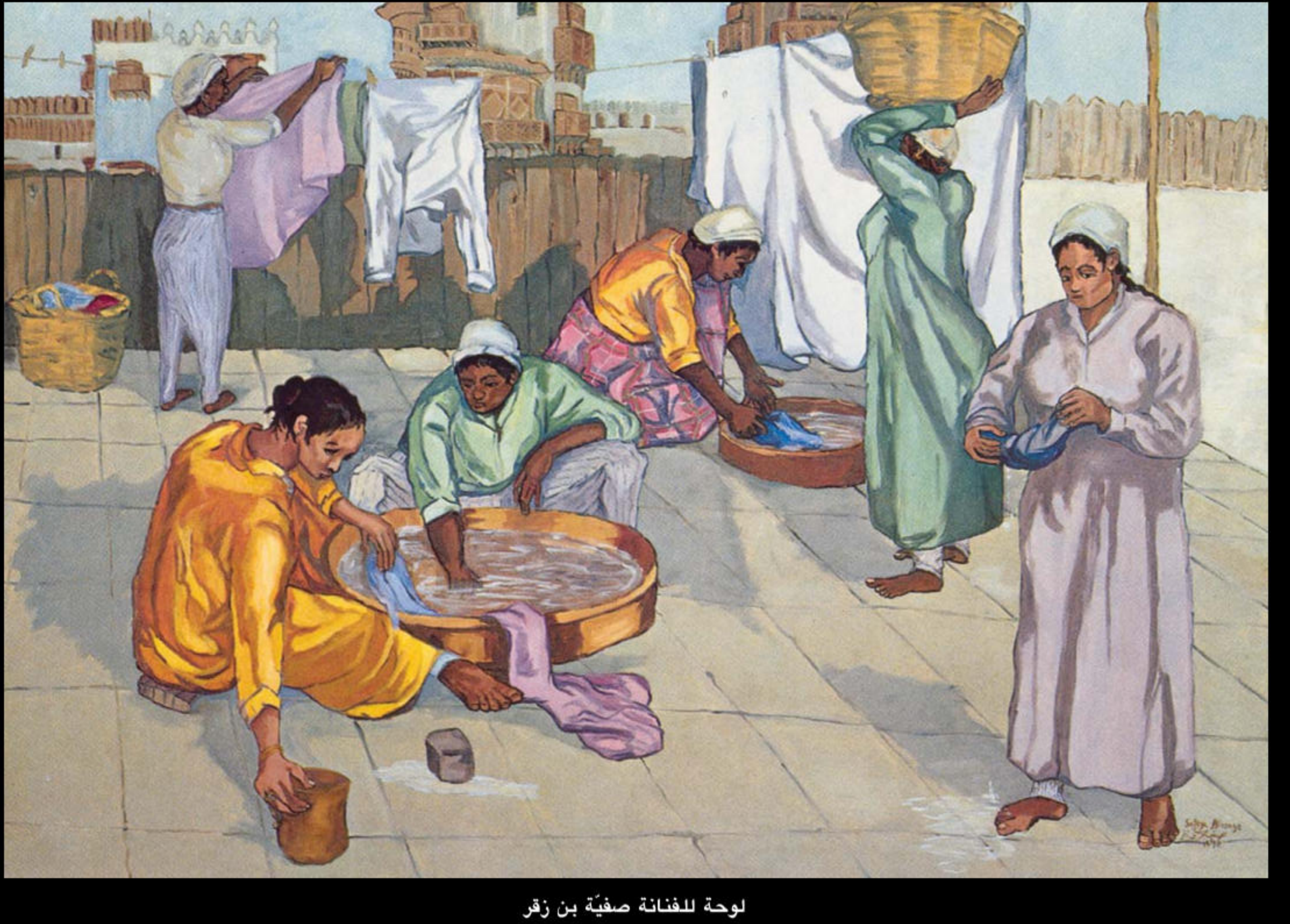
مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.



وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر